مجلة إسلامية شهرية جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة الثامنة والعشرون . العدد ٣١٤ . شوال ١٤٣٤ هـ . أغسطس - سبتمبر ٢٠١٣ م

مَنْ لحمص؟

كلمة حق في
مسألة التقريب

الأوعية الفارغة

بين سلفية الواقع
وسلفية النص

الإرادة المصرية

المختصر في التفسير

صدور كتاب

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

الافتتاحية

٤ **الانقلاب على المبادئ**
التحرير

العقيدة والشريعة

٦ **كلمة حق في مسألة التقريب**
أ . د . ناصر بن عبد الله القفاري

قضايا دعوية

١٦ **تجديد الخطاب الدعوي التحديات والآمال**
د . عطية عدلان

معركة النص

٢٤ **الأوعية الفارغة**
فهد بن صالح العجلان

المسلمون والعالم

٢٨ **إرادة المصريين** ممدوح إسماعيل

٣٤ **الحراك ضد مرسي... الدوافع والأسباب**
حسن الرشيدي

٤٠ **الطريق إلى الفوضى يبدأ من واشنطن**
محمد سليمان الزواوي

٤٤ **إسرائيل.. مكاسب بالجملة**
د . صالح النعامي

٤٨ **استراتيجية المعارضة المصرية**
د . أحمد محمود

٥٤ **أي غد ينتظر الإسلاميين**
أحمد عمرو

٥٧ **صور من سجل الانقلابات العسكرية المعاصرة**
شريف عبد العزيز الزهيري

٦٢ **الإعلام وتشويه الوعي مصر أنموذجاً**
باسل النيرب

رئيس التحرير
أحمد بن عبد الرحمن الصويان
alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير
د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير
أحمد بن عبد العزيز العامر
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف
د. يوسف بن صالح الصغير
فهد بن صالح العجلان
د. أحمد بن عبد المحسن العساف
فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير
إسلام بن سعد داود

الإخراج الفني
محمد سالم لرضي
صلاح الدين الحجري

عنوان المجلة على الشبكة العالمية
www.albayan.co.uk

YouTube | f | t

اشتراكات البيان Whatsapp & SMS
٠٠٩٦٦٥٥٤١٩٢٤١٣

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي
آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وإيرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

خدمة العملاء

السعودية
ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.
الهاتف الموحد: ٩٢٠٠٠٤٥٤٨
هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير
editors@albayan.co.uk
خدمة العملاء
sub@albayan.co.uk
التسويق
sales@albayan.co.uk
العلاقات العامة
pr@albayan.co.uk

الموزعون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣.
الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩
هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .
سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع:
هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.
السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ - ٤٥٥٧٨١١ - ٤٥٥٧٨١٢ - فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص. ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥
تونس: الشركة التونسية للصحافة، ت ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٤٩٩ - فاكس: ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٠٠٤

٦٨ مرصد الأحداث — عمرو عبد البديع

عين على العدو

٧٢ أسرار الترحيب الصهيوني بالتغيير في مصر
د. عدنان أبو عامر

فكرية

٧٤ بين سلفية الواقع وسلفية النص
عمرو عبد المنعم

نص شعري

٨١ المسك — هائل سعيد الصرمي

متابعات

٨٢ الغيرة على الأعراض
د. محمد أكجيم

تاريخية

٨٥ أفق آخر للشيخ محمد رشيد رضا
محمد وقيع الله أحمد

بأقلامهن

٨٨ كيف تسألين أهل العلم؟
سحر شعير

قصة قصيرة

٩٢ أنفاس الحرية — جميلة بحر

الورقة الأخيرة

٩٤ ابن تيمية و «المرازقة»
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف

[كلمة صغيرة]

مَنْ لحمص؟

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد بن عبد الله، أما بعد:

فإن حمص ثالث المدن السورية بعد دمشق وحلب، وهي حلقة وصل بين المحافظات وتمثّل موقعاً استراتيجياً عسكرياً لمن يتحكم فيها؛ تتعرّض لهجمة شرسة تتجاوز كل الحدود من نظام بشار الأسد الرابض على سورية بأكملها والقوات المتحالفة معه، كحزب الله اللبناني والقوات الإيرانية، حيث تستعمل ضدها مختلف أنواع الآليات من مدفعية ودبابات وقذائف صاروخية وطيران، مستخدمة في ذلك كل أنواع الأسلحة والمقذوفات، اعتيادية كانت أو غير اعتيادية، كالأسلحة الكيماوية، في قصف متواصل دون انقطاع لساعات طويلة تبلغ الـ ٢٠ ساعة، إضافة إلى الحصار المفروض على المدينة في محاولة لكسر إبائها وشموخها وصمودها وإجبارها على الاستسلام، وما يترتب على ذلك من تقتيل وتحريق وتخريب وإفساد، ونقص حاد في المواد التموينية والصحية.

وإن المرء ليعجب كلَّ العجب من السكوت العربي والدولي الذي يبلغ حدَّ التواطؤ على تلك الجرائم، رغم أن ما يحدث من النظام السوري ليس له ما يسوغه لا قانوناً ولا أخلاقاً؛ لمخالفته ما يدَّعونه من المواثيق والأعراف، وهذا مما يدعو للتعجب والاستغراب، لكن نظراً لكون النظام السوري الحالي - عجَّل الله سقوطه وانهياره - يقوم بدور الحماية لليهود، وأن البديل المحتمل له هو وصول إسلاميين للسلطة ما يهدد الوجود اليهودي؛ يتم السكوت والتجاوز عن تلك المجازر المستمرة، لكن لو كان هذا هو مسوغ أمريكا ودول الغرب التي لم تكن مواقفها يوماً لصالح الأمة، فما عذر العرب والمسلمين من وقوفهم مكتوفي الأيدي أمام حملة إجرامية تهدف للتصفية والإبادة؟!

فمَن لحمص وشعب حمص يقف معهم ويمدّ يد العون لهم كي يدافع عنهم ويحميهم من بطش بشار وحزبه؟.. إن لم تقف الأمة معهم وتمدّ يد العون لهم بالمال والسلاح والرجال ليوشكن أن تمتد يد الظلم والطغيان إلى مناطق وأماكن أخرى كي تكرر إفسادها وإجرامها إن لم تجد ما يحول بينها وبين شرورها.

اللهم احفظ حمص وأهلها، وأنجهم مما ينزل بهم من الشر والفساد.. آمين.

الانقلاب على المبادئ

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ﷺ..

أما بعد:

مِن أقسى ما يمكن أن يوجَّه إلى أي شخص أو جماعة أو اتجاه من نقد، هو أن يوصم بغياب المبادئ، وأنهم يدورون حول رؤية مصلحية نفعية لا تستند إلى مبدأ شريف تناضل من أجله وتقدم نفسها مستمسكة به، وأن ما تقوله بلسانها لن تجد له رصيداً على أرض الواقع، وما كان لهذا النقد أن يكون شديداً على النفوس إلا لأن ثمّ إيماناً عميقاً بأهمية المبادئ لدى جميع الناس على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم.

لن تجد صفة الاستمساك بالمبدأ متجلية في أصدق صورها كما هي لدى المنهاج الإسلامي، فمن خصائص هذا المنهاج أنه يقوم على مبادئ وأصول راسخة ثابتة يجب الاستمساك بها، وبقدر ابتعاد أي شخص أو جماعة أو اتجاه عن هذه المبادئ بقدر ما يخلع عن نفسه شرف الانتساب إلى هذا المنهاج، فالانتساب إلى المنهاج الإسلامي يتطلب الاستمساك بعدد من الأصول والثوابت الشرعية، والدعوة إليها، والاجتماع عليها، ولهذه المبادئ تفصيلات كثيرة تجب مراعاتها، كل هذا يجعل المنهاج الإسلامي قائماً على منظومة متكاملة من المبادئ تحكمها أصول وقواعد محكمة.

ويعمّق هذه المبادئ أكثر، وهو مبدأ بحد ذاته، تعظيم الشريعة للصدق والوفاء بالعهد وذم نكث المواثيق: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ [النحل: ٩١].

ولهذا كان للوفاء بالعهد قيمة شرعية عظيمة، وهو أصل شرعي حاضر في السياق الفقهي في كل أبواب الدين، تجده في باب الأسرة كما تجده حاضراً في الجهاد والقتال، وفي باب نظام الحكم، (فالمسلمون على شروطهم)، فلا يجوز نكث العهد تحت أي مسوِّغ مصلحي، ولو كان فيه مصلحة عامة للمسلمين، وقد كان من تعظيم المسلمين لأمر الوفاء بالعهد أن جعلوا الاشتباه بالعهد للكافر الحربي يعطيه حكم العهد فيما يسمى شبهة الأمان، فالحربي حين يظن عن أمر معين أنه عهد وأمان له فلا يجوز التعرض له ولو كان الأمر في حقيقته ليس فيه عهد ولا أمان؛ تعظيماً لشرف هذا العهد.

فخلاصة هذا أن الأحكام في الإسلام تقوم على مبدأ، فما تقوله بلسانك – مما تجيزه الشريعة – ستلزم به بقية أركانك وستلزم شرعاً أن لا يكون الواقع على خلافه، وحين تستحضر هذا جيداً سيفسر لك كثيراً من الاختلافات المعاصرة بين المنهاج الإسلامي وغيره، فالصرامة الشديدة في الاستمساك بالمبادئ تجعل الشخص يراعي مطابقة كلامه لواقعه، وأما من ليس لديه هذه الصرامة فإنه ممكن أن يقدم بلسانه وبقلمه غاية ما يحلو له من مثاليات مدهشة وربما يبالغ فيها ولا يبالي، لأن ثمّ انفصالاً بين التقرير النظري والواقع العملي.

لنضرب مثالاً يوضح هذا الاختلاف:

من المسائل المعاصرة التي تثير اختلافاً واتهاماً لأحكام الإسلام: حكم قتل الأسير، ومعروف أن جمهور الفقهاء يرون جواز قتل الأسير، وهذا ينافي القانون الدولي المعاصر الذي يجرّم هذا الفعل، وقد أوقع هذا كثيراً من الناس بل ومن الفقهاء أحياناً، في إشكال عن كيفية دفع الحرج عن الفقه الإسلامي في تقرير هذا الحكم الذي يراه العالم الغربي جريمة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، فأصبح الكثير يقرر حرمة قتل الأسير مطلقاً رضوخاً لضغط هذه المرحلة، ولو حاكمنا هذه المسألة إلى أصل قيام المنهاج الإسلامي على المبدأ لزال هذا الإشكال تماماً، وهو أن القوى الغربية لا إشكال لديها في أن توقّع على أي معاهدة، وأن تحشد الإعلام كله في سبيل تجريم قتل الأسير، لأن هذا لن يتجاوز مساحة الورق والكلام، وأما حين تحتاج إلى قتل الأسير وترى أنه محقق لمصلحتها فإنها ستقوم بذلك ولن تجد في ذلك أي غضاضة، ولهذا تجد أن قتل الأسرى سمة

ثابتة لكل الحروب المعاصرة مع اتفاقهم على تجريمه وتوقيعهم على معاهدات بخصوصه لقناعتهم بأن مصلحتهم تقتضي هذا، وأما التوقيع فمن مصلحتهم أن يفعلوه أيضاً لتحسين صورتهم وإظهارهم بصورة المدافع عن حقوق الإنسان.. هذه الازدواجية بين الواقع والتنظير لا يمكن أن تقع في الفقه الإسلامي، فلو كان قتل الأسير محرماً لما جاز بأي حال من الأحوال ولو كانت المصلحة تقتضيه، لأن القضية مبدأ وأصل لا يخرم لأجل المصلحة، وأما حين نقول إنه جائز، فليس معنى هذا أنه يجب قتله مطلقاً، إنما يكون أمراً مصلحياً، وحين يتم الاتفاق والتعاهد على منعه فيجب الوفاء بذلك ولا يجوز انتهاكه.

هذا استطراد في مثال واحد يجلي خاصية المبدأ في المنهاج الإسلامي.

هذه الخاصية لا بد أن يكون لها أثرها البارز على الاتجاهات والتيارات والأشخاص التي تنتسب إلى الإسلام في حالتنا المعاصرة، وبقدر ما يكون ثمّ صدق في الانتساب بقدر ما تتعمق هذه الصفة في نفوسهم، ولهذا فمن الظاهر أن الوفاء بالعهد والاستمساك بالمواثيق والمبادئ هو في الإسلاميين أقوى مما لدى غيرهم، وأن نقض العهود ونكث العقود هو في الإسلاميين أقل من غيرهم، وهذه نتيجة طبيعية لمتانة الأصل الذي ينتسبون إليه وعمق تأثيره في النفوس.

كما أن الانتساب إلى الإسلام يجعل الشخص خاضعاً للرقابة عليه ومحاكمته إلى المرجعية التي ينتسب إليها، فهو لا يملك هذه المرجعية أو يحتكرها، فحين يدّعي الانتساب إليها فإنه يضع نفسه تحت طائلة النقد والتقويم، ويجعل أفعاله وأقواله محكومة بمدى انسجامها مع مرجعيته بما يعمق من قوة المبادئ وصلابة العهود.

وكما يقال: فبضدها تتميز الأشياء، فإدراك عمق المبادئ في المنهاج الإسلامي سيتضح حين تقارن هذا بأصحاب التوجّهات الفكرية الأخرى التي تنتسب لمرجعيات ثقافية مختلفة، وكيف يقع الانقلاب على المبادئ والتنكر للأصول بسبب المصالح أو بسبب الخصومات؟ فمن يعيش طول عمره يبشر بحقوق الإنسان يقف شامخ الرأس مدافعاً عن قتل الأبرياء من الناس لمجرد أنهم يخالفونه فكرياً، ومن يصيح في كل محفل بالديمقراطية وضرورتها وأنها خلاص للشعوب من الظلم والاستبداد وأنها حق للأكثرية، تتبخر كل هذه المفاهيم ويبارك كل عدوان عليها حين تكون نتيجة هذه الديمقراطية تحقيق مكاسب للإسلاميين، فما يكتبه من سنوات وما أثقل به كاهل الأثير من عقود يمكن أن ينقضه في لحظة معينة حين تكون النتيجة غير مرضية له وخادشة لشعوره، ومن يقيم الدنيا ولا يقعدها لأجل التحقيق مع كاتب جراء آراء تخالف النظام فيشعر أن هذا انتهاك لحقوق الإنسان ودمار للحرث والنسل، هو نفسه يقف محرضاً على إغلاق القنوات وسد منافذ التعبير كلها عن اتجاه كامل لمجرد أنهم ليسوا متفقين معه في الرؤية العلمانية!

هنا يظهر الفرق بين صاحب المبدأ الذي يتخذ قراراته من ضوء إيمانه بمبدئه بغض النظر عن صواب هذا المبدأ، وبين من ينقلب على مبادئه لأنه لا يريد أن يطبقها على مخالفيه، فبغضه لمخالفيه أكثر من حبه لمبادئه، ووفاؤه للعداء معهم أعظم من وفائه لمنطلقاته.

ونحن هنا نتحدث عن المثقفين والمفكرين الذين يفترض أن يكونوا أقرب لمبادئهم وأكثر حميّة لها، وأما القوى السياسية فانتهاكها للمبادئ أصرخ من أن يحتاج إلى بيان، بل حقيقة المبادئ التي ترفعها كثير من القوى السياسية هي أنها وسيلة ومطية للمصالح الضيقة.

كما نتحدث هنا عن انقلاب على أصول كلية ومنطلقات تشكل العمود الفقري لهذه الاتجاهات، ومع ذلك ينقلبون عليها، فهم لا ينقلبون على مسألة جزئية أو قضية تقديرية في بنائهم الفكري، بل ينقلبون على الأساس الفكري الذي ينطلقون منه.

هذه المبادئ المنقلبة تعطي التيار الإسلامي دروساً عدة يجب أن تكون في محط اهتمامه وعنايته، من أهمها: ضرورة التواصي على الاستمساك بالمبادئ الإسلامية التي ننتسب إليها، وأن لا يكون نقض الآخرين لعهودهم سبباً لمقابلتهم بالمثل، فهي مبدأ وليس مكافأة لأحد.

وأيضاً: ضرورة الاحتكام في هذا إلى مبادئنا نحن، فنحاكَم إلى مبادئنا وليس إلى مبادئ غيرنا، فحين نذم الآخرين على انقلابهم على مبادئهم لا يصح أن نسلم لهم بهذه المبادئ حتى لا نشاركهم في جناية الانقلاب، لأننا نحاسبهم على مبادئهم لا مبادئنا، فحين ننكر على الليبرالي أنه أصبح يجيز تقييد الحريات الفكرية، لا يصح أن نقول نحن إننا لا نقيد الحريات الفكرية حتى يكون نقدنا منسجماً، فنقدنا ليس لرأيه في تقييد الحريات، بل لكذبه وخداعه حين يقرر شيئاً ثم ينقضه في أرض الواقع.

ولهذا ننتقد الدول الغربية التي قيدت حريات المسلمين في العبادة والحجاب لأنها متناقضة مع أساسها الفكري في الحريات الليبرالية، فهو انقلاب على المبادئ، ولا يصح أن نجعل هذا سبباً لأن نقبل نحن حرية التبرج والفساد حتى لا ننتقد الآخرين بما لا نفعل، لأننا هنا نحاكمهم إلى مبادئهم لا مبادئنا، وعليهم أن يحاكموننا إلى مبادئنا لا مبادئهم.

كلمة حق في مسألة التقريب

أ. د. ناصر بن عبد الله القفاري

التقريب الحق بين الطوائف هو جمع شملها على الحق والهدى استجابة لأمر الله سبحانه في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وهو من أعظم فرائض الإسلام ومقاصده.

والفيصل في كل نزاع هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ كما قال جل شأنه ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولو لم يكن فيهما سبيل رفع كل نزاع بين المسلمين لم يأمر الله سبحانه بالرد إليهما.

لكن لا يستفيد من هذا المنهج إلا من يهتدي بهما ويسلّم لقضائهما: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ولا يجوز - بدعوى التقريب - التسوية بين الحق والباطل، كما لا يجوز أن يُجعل المصلحون كالمفسدين: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلا الْمُسِيءُ قَلِيلاً مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨].

ومحاولة التوفيق بين الحق والباطل كما أنه متعذر، فهو مضر بالحق وأهله؛ لأنه يقتضي أن الباطل مساوٍ للحق.

ومحاولة التعامي أو التغافل عن الحقائق الثابتة والمفارقات القائمة، لا تحقق نتيجة، فهو كإيهام المريض نفسه بالشفاء، وتغافله عن الداء وهو يسري في الخفاء.

ويخطئ من يتحدث في قضايا التقريب قبل أن يعود إلى موارد التلقي أو المصادر الأساسية التي تتلقى عنها الطائفة اعتقادها وعملها، ذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

كما يتجاوز الصواب من يساوي بين المذاهب الفقهية ذات الاعتقاد الواحد والمورد الواحد، كالمذاهب الأربعة[1]، وبين الطوائف الخارجة عن السنة والجماعة، بل وعن فرق الأمة، كالروافض والجهمية.

ولا يعرف الحقيقة من يساوي أيضاً بين البدعة الصغرى، كالتشيع أو الغلو في التشيع بحسب مفهوم السلف، وبين البدعة الكبرى، كالرفض والطعن في أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - كما بيّن ذلك الإمام الذهبي[2] والحافظ ابن حجر[3] وغيرهما.

وقد شاع في عصرنا تلبيس خطير وطغى وهم كبير، وهو إطلاق اسم «الشيعة» على «الروافض»، والحق تسميتهم أدعياء التشيع أو الرافضة كما سماهم الإمام زيد بن علي بن الحسين - رحمه الله - [4]، وقد انحسر التشيّع وتقلص وجود الشيعة اليوم، ولم يبقَ في وقتنا الحاضر سوى الروافض الذين ينتسبون للشيعة ويزعمون التشيّع لآل البيت، ويلقّبون بالإمامية والجعفرية والاثني عشرية، وإذا أطلق لقب الشيعة اليوم لا ينصرف إلا إليهم، وما سواهم زيدية أو إسماعيلية.

وهناك خدعة كبرى مرّت على بعض الناس فوقع من حيث لا يعلم في فخ الكيد الرافضي، فصدَّق الروافض حينما قالوا: لا فرق بيننا وبين السنة. ولم يكلف نفسه الوقوف على مرادهم من هذه الدعوى بالرجوع إلى المصادر الأساسية للطائفة لمعرفة الحقيقة، ولم يتنبّه إلى أن هذه الدعوى مبنية على «كذبة كبرى» أتقن الروافض صنعها، وهي دعواهم الشائعة على ألسنتهم والمنتشرة في كتبهم، والتي تنسب كل ضلالة شذوا بها عن المسلمين إلى مصادر السنة، ومن هنا قالوا: لا فرق بيننا وبين السنة، ويستدلون على ذلك بأحاديث موضوعة مكذوبة، أو محرفة مبدلة، أو بعيدة عن تأويلاتهم الفاسدة[5].

ولهذا؛ فلا ينصح لأمته من يطلق القول بأنه لا فرق بين السنة والرافضة (التي تسمى الشيعة)، أو أن الخلاف بين الطائفتين في الأمور الفرعية أو في المسائل الكلامية،

(١) انظر: كتاب «أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة» لكاتب هذه السطور.
(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/٥-٦).
(٣) انظر: «لسان الميزان» (١/٩-١٠).
(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (١/٣٥)، (٢/٩٦).
(٥) انظر: «مسألة التقريب» (١/٦١) وما بعدها.

وهو يعلم - أو لا يعلم - أن هذه الطائفة قد انفصلت عن المسلمين بمصادر لهم في التلقي يسمونها «صحاح الإمامية»، ويسميها الدستور الإيراني «سنة المعصومين»، والتي قد جمعت من الكفر والضلال ما لا يخطر على البال، حتى إنك تجد في مصادرهم مئات الأساطير التي تقول بنقص القرآن وتحريفه، وتكذب قول الله سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقد فضحهم أحد كبار شيوخهم المتأخرين بجمع هذه الأساطير في كتاب سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وطُبع في إيران، وخُتم عليه بطابع الدولة الرسمي.

كما فضحهم آخرون من شيوخهم الذين أحصوا هذه «الكفريات» فقالوا: إنها بلغت أكثر من ألفي حديث[6]، وعدّها شيخهم المجلسي «متواترة معنى[7] لا تقصر عن أخبار الإمامة»[8] التي هي عمدة دينهم، فتأمل قيام هذه الديانة ومصادرها على محاربة كتاب الله عزّ وجل!!

وترى في هذه المصادر مئات الروايات التي تجعل الشرك بالله سبحانه توحيداً، والوثنية ديناً، وقد بلغ بهم الأمر أن جعلوا بعض قبور أئمتهم أوثاناً تعبد من دون الله، بل ويفضلونها على بيت الله، ويجعلون الحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام، فيفضلون الشرك على التوحيد، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت والكفر بالله، ومما قالوا في مروياتهم في هذا الباب: «إن الله أوحى إلى الكعبة: لولا تربة كربلاء ما فضلتكِ، ولولا ما تضمه أرض كربلاء ما خلقتكِ، ولا خلقت البيت الذي به افتخرتِ، فقرِّي واستقري، وكوني ذنباً متواضعاً ذليلاً مهيناً غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاء، وإلا سُخطتُ بكِ وهويتُ بكِ في نار جهنم...»[9]، فتأمل كيف جعلوا بيت الله الحرام مجرد ذنَب ذليل مهين لبعض أصنامهم.

وقد افتخر بعض مراجعهم[10] في هذا العصر بهذه الأسطورة، فرفع بها عقيرته منشداً:

ومن حديث كربلا والكعبة
لكربلا بان علو الرتبة

(٦) انظر: «فصل الخطاب» (ص١٢٥) النسخة المخطوطة.
(٧) انظر كيف يتواطؤون على الكذب، وتستفيض في مصادرهم روايات الكفر، ويعدون هذه المصادر مقدسة، ويعظمون أصحابها، وهم أعداء القرآن، ورواة هذا الكفر والدعاة إليه؟!
(٨) «مرآة العقول» (٢/٥٣٦).
(٩) «وسائل الشيعة» (١٤/٥١٥)، و«بحار الأنوار» (٩٨/١٠٧).
(١٠) هو محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتابه: «الأرض والتربة الحسينية» (ص٥٥-٥٦).

أمـــا نصوصهم التي تفضّل الحج إلى مشـــاهدهم على الحج إلى بيـــت الله الحرام، فتربو علـــى الحصر[1]، فمما جاء في مصادرهم المعتمدة من تقرير هذه الشـــرعة الوثنية قـــول إمامهم: «والله لو أني حدثتكم بفضل زيارته[2] وبفضل قبره لتركتم الحج رأساً وما حج منكم أحد... وأن الله اتخذ كربلاء حرماً آمناً مباركاً قبل أن يتخذ مكة حرماً»، ولما سمع الراوي هذه المقالة ســـأل إمامه مســـتنكراً فقال: قد فرض اللـــه على الناس حج البيت، ولم يذكر زيارة قبر الحســـين! فلم يجد إمامهم ما يجيب به ســـوى قوله: «وإن كان كذلك، فإن هذا شـــيء جعله الله هكذا»[3]، يعني ليس عليك سوى الإعراض عن قول الله والأخذ بقولي.

وقالوا: «من زار قبر الحسين يوم عرفة كتب له ألف ألف حجة مع القائم، وألف ألف عمرة مع رســـول الله صلى الله عليه وآله، وعتق ألف ألف نســـمة، وحملان ألف ألف فرس في ســـبيل الله، وســـماه الله عز وجل (عبدي الصديق آمن بوعـــدي)، وقالت الملائكة: فلان صديـــق زكاه الله من فوق عرشـــه»[4]، و«أن الله يبدأ بالنظر إلى زوار قبر الحسين بن علي عشـــية عرفة قبل نظره إلى أهل الموقف»[5]، و«الصلاة في حرم الحسين: لك بكل ركعة تركعها عنده كثواب من حج ألـــف حجة، واعتمر ألف عمرة، وأعتـــق ألف رقبة، وكأنما وقف في سبيل الله ألف ألف مرة مع نبي مرسل»[6].

وبلغـــت افتراءاتهم في هذا البـــاب إلى أن قالوا: «إن الله يزور قبر الحســـين في كل ليلة جمعـــة يهبط مع الملائكة إليه والأنبياء والأوصياء»[7]، وقالوا مثل ذلك في قبر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه[8]، حيث قال إمامهم لأحد أتباعه: «ألا تزور من يزوره الله مع الملائكة ويزوره الأنبياء ويزوره المؤمنون؟»[9].

ولم يكتفِ مؤسســـو هذه النحلة بإحياء ملة المشـــركين، وتفضيـــل الحج إلى مشـــاهدهم وأصنامهم على الحج إلى بيـــت الله الحـــرام، بل قالـــت مصادرهم بأنـــه إذا قامت دولتهم وخرج مهديهم[10] ســـيقوم «بهدم المســـجد الحرام حتى يرده إلى أساســـه... ويرد البيت إلى موضعه وإقامته على أساســـه»[11].. ويقوم أيضاً بقتل الطائفين من الحجاج والمعتمريـــن بين الصفا والمروة، وجـــاء في نصوصهم «كأني بحمران بن أعين وميســـر بن عبد العزيـــز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة»[12].

وهذا ما فعلوه في ســـنة ٣١٧هـــ من قتلهم حجاج بيت الله داخل الحرم[13]، وما حاولوا القيام به في عامي ١٤٠٧هـ و١٤٠٩هـ من حوادث التفجيرات التي ذهب ضحيتها بعض الحجاج الآمنين، وكشـــف الله ســـبحانه الجنـــاة وتبيّن أن جميعهم من الرافضة[14].

---

(١) وقد عقدت أمهات كتبهم كتباً وأبواباً في المزارات والمشاهدات، ضمنتها مئات من الروايات تجسد الشرك، وترسي قواعده.
ففي «البحار» للمجلسي (كتاب المزار) وقد استغرق ثلاثة مجلدات من «البحار» هي المجلدات: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، وفي «وسائل الشيعة» للحر العاملي (أبواب المزار) وبلغت هذه الأبواب (١٠٦) (انظرها في ١٠/٢٥١ وما بعدها)، وفي «الوافي» الجامع لأصولهم الأربعة (أبواب المزارات والمشاهد) وتضمنت (٣٣) باباً (انظرها في المجلد الثاني ج ٨ ص ١٩٣ وما بعدها).
وفي «من لا يحضره الفقه» وهو أحد أصولهم المعتبرة عدة أبواب حول المشاهد وتعظيمها، كباب (تربة الحسين وحريم قبره) و(أبواب في زيارة الأئمة وفضلها) وغيرها (انظر ٢/٣٣٨ وما بعدها).
وفي «تهذيب الأحكام» – أحد الأصول الأربعة المعتبرة – طائفة كثيرة من الأبواب تتعلق بتعظيم المشاهد والقبور، ومناجاة الأئمة بأدعية تتضمن تأليههم، (انظر ٦/٣ – ١١٦).
ولهذا صنفوا مصنفات في هذا سموها «مناسك المشاهد»، مثل «مناسك الزيارات للمفيد» ذكره الحر العاملي في «وسائل الشيعة» (٢٠/٤٩)، ونقل عنه.
وجاء صاحب كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٢٠/٣١٦–٣٢٦) على ذكر أكثر من ستين كتاباً لهم في هذه الوثنية.

(٢) وهم لا يريدون مجرد الزيارة المأذون بها شرعاً للسلام وللعبرة والاتعاظ والدعاء، إنما يريدون إقامة طقوسهم الشركية، لأنهم جعلوا هذه القبور كعبات لهم يحج إليها كما يحج إلى بيت الله الحرام.

(٣) «كامل الزيارات» (ص ٤٤٩)، و«بحار الأنوار» (٩٨/٣٣).

(٤) «وسائل الشيعة» (١٤/٤٦٠–٤٦١)، و«بحار الأنوار» (٩٨/٨٨)، و«الوافي» الفيض الكاشاني، المجلد الثاني (٨/٢٢٢).

(٥) «الوافي» (الموضع السابق).

(٦) المصدر السابق: ص ٢٣٤.

(٧) «كامل الزيارات» (ص ٢٢٢)، و«وسائل الشيعة» (١٤/٤٨٠)، و«بحار الأنوار» (٩٨/٦٠).

(٨) ذكر المحققون من أهل العلم أن ما يعرف بقبر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في النجف ليس هو موضع قبره، وقد أخفى الصحابة موضع قبره لئلا تنبشه الخوارج، قال ابن كثير: «وما يعتقده كثير من الجهلة من أن قبره بمشهد النجف فلا دليل على ذلك ولا أصل له» (البداية والنهاية ٧/٣٤٣). قال الإمام إبراهيم الحربي: «قبر علي بن أبي طالب لا يدرى أين هو» (طبقات الحنابلة ١/٨٨)، وأول من أوهم الناس بأن هذا موضع قبره وبنى عليه المشهد وأقام شعار الرفض ومأتم عاشوراء هو عضد الدولة بن بويه الرافضي (ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/٢٤٩–٢٥٢ ترجمة ابن بويه رقم ١٧٥). وكانت بداية إحداث هذا المشهد الوثني في الدولة البويهية في المشرق، وذلك في المائة الرابعة. قال الإمام الذهبي: «فلقد جرى على الإسلام في المائة الرابعة بلاء شديد بالدولة العبيدية بالمغرب، وبالدولة البويهية بالمشرق، وبالأعراب القرامطة، فالأمر لله تعالى» (المصدر السابق).

(٩) «الكافي» (٤/٥٨٠)، و«كامل الزيارات» (ص٨٩)، و«وسائل الشيعة» (١٤/٣٧٦)، و«بحار الأنوار» (٩٧/٢٥٧–٢٥٨).

(١٠) وينوب عنه الولي الفقيه في جميع وظائفه وأعماله بحكم العقيدة الخمينية التي تقول بالولاية العامة المطلقة للولي الفقيه عن مهديهم.

(١١) «الغيبة» للطوسي (ص٢٨٢)، و«بحار الأنوار» (٥٢/٣٣٨).

(١٢) «بحار الأنوار» (٤٧/٧٩)، وانظر مزيداً من نصوصهم في ذلك من مصادرهم المعتمدة في: «بروتوكولات آيات قم» للباحث.

(١٣) انظر خبر ذلك في حوادث سنة ٣١٧هـ في «المنتظم» لابن الجوزي (٦/٢٢٢) وما بعدها، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/١٦٠)، و«تاريخ ابن خلدون» (العبر) (٣/١٩١).

(١٤) انظر تفاصيل هذه الحوادث الإجرامية في كتاب «البراءة من المشركين» (ص٧٦) لكاتب المقال.

ثم يأتي التآمر الرافضي بعد الحرم المكي إلى الحرم المدني، فيقوم القائم (مهديهم أو نائبه) - كما تقول أساطيرهم - «بهدم مسجد الرسول ﷺ ورده إلى أساسه»[1]، بل قالوا: إن «أول ما يبدأ به القائم[2]... يكسر المسجد»[3].

ويقوم مهديهم - كما يحلمون أو يخططون - بهدم الحجرة النبوية - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - ونبش قبري أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، حيث تقول مصادرهم على لسان مهديهم: «وأجيء إلى يثرب، فأهدم الحجرة، وأخرج من بها وهما طريان، فآمر بهما تجاه البقيع، وآمر بخشبتين يصلبان عليهما، فتورقان من تحتهما، فيفتتن الناس بهما أشد من الأولى»[4].

كما ستجد في مصادرهم الكثير من أحاديثهم أو قل أكاذيبهم التي تكفّر خيار صحابة رسول الله ﷺ حتى عقد شيخهم المجلسي باباً بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»[5] (يعني بالثلاثة خلفاء رسول الله ﷺ وأحبّاءه وأصهاره وأفضل هذه الأمة وهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم)[6].

كما ستجد مئات من رواياتهم وأقوال شيوخهم التي ترفع أئمتهم إلى رتبة الأنبياء والمرسلين، بل وتفضلهم عليهم، فمن عناوين أبواب مصادرهم المعتمدة: «باب أنهم أعلم من الأنبياء...»[7]، و«باب تفضيلهم على الأنبياء وعلى جميع الخلق... وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم»[8]، وباب «أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم»[9]، ولذلك قال بعض آياتهم في هذا العصر: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[10].

ولم يكتفوا بذلك، بل بلغوا بهم مقام الألوهية، فوصفوهم بصفات الله جل وعلا، فعقد شيخهم الكليني في «الكافي» باباً بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء صلوات الله عليهم»[11]، وباب «أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا»[12]، وباب «أنهم يعلمون ما في الضمائر وعلم المنايا والبلايا»[13]، وبعض هذه الأبواب تحوي العشرات من أحاديثهم، ولذا جاهر بعض مراجعهم المعاصرين[14] بهذه العقيدة وهي تأليه الأئمة (عقيدة السبئية الأولى)، فقال - يمدح أمير المؤمنين عليّاً - رضي الله عنه:

أبا حسن أنت عين الإله
وعنوان قدرته السامية
وأنت المحيط بعلم الغيوب
فهل يعزب عنك من خافية؟
وأنت مدير رحى الكائنات
وعلة إيجادها الباقية
لك الأمر إن شئت تنجي غداً
وإن شئت تسفع بالناصية[15]

وفي الجملة فقد جمعت هذه الطائفة في مصادرها وعقائدها أسوأ ما لدى الأديان والفرق، فهم وثنيون في توحيد العبادة، ومشركون في باب الربوبية، ومجسّمة ثم جهمية معطّلة في باب الأسماء والصفات، ومرجئة غلاة في باب الإيمان، وخوارج وعيدية في باب الأسماء والأحكام، وسبئية رافضة غلاة في باب الإمامة والصحابة، بل السبئية الاسم الأقدم والاثنا عشرية الاسم الأحدث لحقيقة واحدة، كما يدرك ذلك من تأمل في مصادرهم وعقائدهم، وهم أيضاً إرهابيون عدوانيون في علاقاتهم مع مخالفيهم، وخرافيون في معتقداتهم، حتى قالوا: «إن ديننا صعب مستصعب»[16]، و«أن أحاديثنا تشمئز منها القلوب»[17]، وهم خوارج لا يرون لولي أمر بيعة مهما كان صلاحه وعدله، إلا أن يكون «الولي الفقيه»؛ وتكفيريون يكفرون المسلمين أحياء وأمواتاً، ومزدكية إباحية في العلاقات الاجتماعية باسم المتعة، ولصوص أموال - كما هم لصوص أعراض - في الاستيلاء على أموال أتباعهم باسم الخُمس[18].

---

(١) «الغيبة» للطوسي (ص٢٨٢)، و«بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٣٨).
(٢) وهو لقب مهديهم.
(٣) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٨٦).
(٤) «بحار الأنوار» (٥٣/ ١٠٤، ١٠٥).
(٥) «بحار الأنوار» (٣٠/ ١٤٥).
(٦) وقد أمر شيوخ الروافض بمنع طبع الجزء المتعلق بهذا الباب وأمثاله من كتابهم «البحار»، وهو ما يوافق الجزء الثامن من الطبعة الحجرية؛ لئلا يكتشف المسلمون حقيقتهم، ولذلك صدرت الطبعة الحديثة للبحار عام ١٤١١هـ ناقصة خمسة أجزاء.
(٧) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٩٧-٢٩٨).
(٨) «المصدر السابق» (٢٦/ ٢٦٧-٣١٩).
(٩) «المصدر السابق» (٢٦/ ١٩٤-٢٠٠).
(١٠) «الحكومة الإسلامية» للخميني (ص ٥٢).
(١١) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٠).
(١٢) «المصدر السابق» (١/ ٢٥٨).
(١٣) «بحار الأنوار» (٢٦/ ١٣٧).
(١٤) هو شيخهم وآيتهم عبد الحسين العاملي.
(١٥) «ديوان الحسين» الجزء الأول من القسم الثاني الخاص بالأدب العربي: ص ٤٨.
(١٦) «أصول الكافي» (١/ ٤٠١-٤٠٢)، و«بحار الأنوار» (٢/ ١٨٢) وما بعدها.
(١٧) «بحار الأنوار» (٢/ ١٩٢).
(١٨) انظر: «البدعة المالية عند الشيعة الإمامية» لكاتب المقال.

وبســـط ذلك لا مجال له هنا، وارجع إن شئت للتفصيل إلى «أصول مذهب الشـــيعة» أو «مســـألة التقريب بين أهل السنة والشيعة».

ومن هنا، فقد ذهب الشـــيخ الكوثـــري إلى أنه لا يمكن الحديث في موضوع التقريب مع أحد شـــيوخ الشيعة إلا إذا كان حائزاً التفويض من الطائفة في الاعتراف بســـقوط تلك الكتب الأربعة (يعني مصادرهم في التلقي) من مقام الاعتداد، وذلك لما حوته من الروايات الباطلة الماسة بكتاب الله وبالسنة الـــواردة بطريق رجال الصـــدر الأول مما لا يتصور مصادقة أهل السنة عليه لاستحالة تخليهم عن الكتاب والسنة[١].

أما الشيخ موسى جار الله، آخر شيخ للإسلام في روسيا، فقد ذهب فـــي التقريب مذهباً بعيداً، فكتب كتاباً يدعو فيه العالم الإســـلامي إلى اعتبار مذهب الشيعة مذهباً خامساً، لكنه حينما رجع إلى أمهات كتبهم المعتمدة، وعاش بينهم في إيـــران والعراق؛ رجع عن ذلك، وأعلـــن بكل صراحة أنه لن يجدي أي كلام في التقريب أو أي مؤتمرات لتحقيق التآلف ما لم يقم مجتهدو الشـــيعة بنزع تلك العقائد التي تطعن في القرآن والسنة والصحابة والأمة من مصادر التلقي لديهم[٢].

ولذا؛ فإن الشيخ محمد بهجة البيطار، علامة الشام، لما رأى إصرار الروافض على ضلالهم قال لهم: «لنتفق جميعاً على أن لكلٍّ دينه ومعتقده ولنتعـــاون فيما بيننا كما تتعاون الدول المختلفة الأديان والعقائد»[٣].

والعلامة مصطفى السباعي انخدع بهم وصدق تقيتهم ونفاقهـــم، ثم فوجئ بأن من يتظاهر أمامه بالاعتدال ويتفق معه على أصول التقارب، يصدر كتاباً عن أبي هريرة يجعل فيه أبا هريرة منافقاً وكافراً[٤].

ومن آخر من ســـار خلـــف دعوى «التقريـــب» العلامة القرضاوي الذي اكتشـــف حقيقتهم بعد ســـنوات من حُسن الظن بهم، فقال[٥]: كنت من دعاة التقريب، وظللت لسنوات أحضـــر مؤتمرات التقريب، وقمت بزيـــارة إيران وعدد من المراجع الشيعية. ثم ذكر أنه توقف عن التقريب، وقال: يكفي أن الشيعة يخالفوننا في القرآن وأمهات المؤمنين والصحابة، والشيعة لديهم مليارات وعلى استعداد لإفساد مذهب أهل الســـنة في جميع الدول، ويجب أن يقوم العلماء بدورهم في توعية الناس بحقائق المذهب الشيعي[٦].

وبعد ذلك كله قد يقال: لندعهم في شـــأنهم، ولنســـعَ جاهدين في الدعوة إلى التعايش معهم، والســـعي في نشر ثقافة الحب، ومصادرة عوامل الكراهية، ونزع بذور البغضاء، ولهم دينهم ولنا ديننا.

وأقول – بعد قراءة طويلة في مصادرهم –: إن مؤسسي المذهب من شـــيوخهم ورؤســـائهم قضوا على شيء اسمه التعايش فضلاً عن التعاون، فقد عملوا جاهدين على غرس جذور العداء في نفوس أتباعهم تجاه عموم المسلمين، حيث عدّوهم أكفـــر من اليهود والنصـــارى والمجوس[٧]، ووضعوا نصوصاً كثيرة نســـبوها زوراً لبعض آل البيت، لا سيما أبو عبد الله جعفر الصادق – رحمه الله –.

تقول مصادرهم: عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في قتل الناصب[٨]، فقال: «حلال الدم، ولكني أتقي عليـــك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل»[٩].

قال شيخهم البحراني الملقب عندهم بـ «المحقق»: «لو أمكن لأحد اغتيال شيء من نفوس هؤلاء وأموالهم من غير استلزامه

---

(١) «المقالات» للكوثري ص ١٥٨.

(٢) «الوشيعة» ص أ، طبعة الخانجي، وقد يسر الله جل وعلا تهذيب «الوشيعة» والتعريف بالعلامة موسى جار الله، ودراسة أجوبة الشيعة على مسائله في كتاب سيصدر قريباً – إن شاء الله – عن دار ابن الجوزي في السعودية، ومكتبة الإمام البخاري في مصر.

(٣) انظر: «الإسلام والصحابة الكرام بين السنّة والشيعة»، محمد بهجة البيطار، (ص ١١٦).

(٤) وهو مرجعهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ينظر: «السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، مصطفى السباعي، (ص ٨– ٩).

(٥) راجع نص كلامه على هذا الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=MoFwyb4AX30.

(٦) ولقد التقيته قبل أكثر من عقدين في إندونيسيا بمنزل محمد ناصر رئيس وزراء إندونيسيا السابق في أثناء دورة علمية اشتركت فيها مع الشيخين سلمان العودة وعبد الرحمن الأطرم، وصادف زيارتنا الثلاثة لمنزل محمد ناصر وجود الشيخ القرضاوي، فجرى حديث بيني وبينه عن خطر الرافضة وضلالهم، لكن الشيخ – عفا الله عنه – لم يتقبل فيما يبدو لي ما أقول لحسن ظنه بهم أو لغفلته عن ضررهم وخطرهم.

(٧) انظر: «الألفين» (ص٣)، «الأنوار النعمانية» (٢/٣٠٨).

(٨) والنواصب هم أهل السنة، والقريب منهم كالشيعة الزيدية، وعدوا مجرد الاعتقاد بإمامة أبي بكر وعمر من النصب الذي هو أعظم الكفر عندهم.
عن محمد بن علي بن عيسى، قال: «كتبت إليه [يعني الهادي]: أسأله عن الناصب، هل أحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب» (وسائل الشيعة ٩/٤٩١، بحار الأنوار ٣١/٦٢٥، ٦٩/١٣٥)، ولهذا قال المجلسي: «قد يطلق الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف، كما هو ظاهر من كثير من الأخبار» (مرآة العقول ٤/٧٢)، وقال شيخهم يوسف البحراني الملقب عندهم بالمحقق: «الناصب حيثما أطلق في الأخبار وكلام القدماء، فإنما يراد به المخالف» (الحدائق النضرة ١٨/١٥٨)، وقال المازندراني شارح الكافي: «المراد بالناصب غير الإمامية من فرق الإسلام» (شرح أصول الكافي ١٢/٣٠٣).

(٩) «علل الشرائع» ابن بابويه (ص ٢٠٠)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٦٣)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٣١).

لضرر عليه أو على إخوانه، جاز له فيما بينه وبين الله تعالى»[1].

وامتدت يد القتل واستحلال الدماء إلى بقية فرق الشيعة من غير الرافضة، كالزيدية، تقول مصادرهم: عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عن الصدقة على الناصب وعلى الزيدية؟ قال: «لا تتصدّق عليهم بشيء، ولا تسقهم من الماء إن استطعت»، وقال لي: «الزيدية هم النُّصَّاب»[2].

وهم يتربّصون بالعرب ويتوعّدونهم بمقتلة عظيمة على يد مهديهم المزعوم (أو نائبه)، جاء في مصادرهم: «أن المنتظر يسير في العرب بما في الجفر الأحمر وهو قتلهم»، «إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب وقريش إلا السيف»، وكان إمامهم يقول: «ما بقي بيننا وبين العرب إلا الذبح.. وأومأ بيده إلى حلقه»، وقال: «يذبحهم – والذي نفسي بيده – كما يذبح القصَّاب شاته.. وأومأ بيده إلى حلقه»[3].

ولا ذنب لهؤلاء سوى أنهم لم يأخذوا بنحلتهم، بل بلغ بهم العدوان إلى أنهم يحلمون بقتل من لا ذنب له، فيقولون: «إنه يبعث إلى رجل لا يعلم الناس له ذنباً فيقتله»[4]، وقالوا: «إنه يقتل ذراري قتلة الحسين بفعل آبائهم»[5]، فالقتل والعدوان أصبح من بنية مذهبهم، وسجية من سجاياهم، يجددون روحه عبر مآتمهم، وأدعية زياراتهم، وحكايات الصراع المفتراة بين الآل والأصحاب، وكلمات اللعن على الصحابة والأمة، والدعاء للثأر الذي يتردد على ألسنتهم في كل مناسباتهم، ليتحوّل المتلقي لها والذي يعيش في أجوائها إلى سادي متوحش ينتظر الثأر والانتقام من مخالفه، ولذلك فإنهم يمنّون أنفسهم بما سيتحقق على يد مهديهم.

فتقول نصوصهم عن مهديهم: «ليس شأنه إلا القتل، ولا يستبقي أحداً ولا يستتيب أحداً»، وأنه يتم على يديه – أو على يد نوابه – تصفية البشرية إلا القليل؛ حتى قالوا: «لا يكون هذا الأمر حتى يذهب تسعة أعشار الناس»[6]، وروى المجلسي أيضاً: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم ألا يروه مما يقتل من الناس»[7].

(١) «الشهاب الثاقب» (ص٢٦٦–٢٦٧).
(٢) «رجال الكشي» (ص ١٩٩)، «بحار الأنوار» (٧٢/ ١٧٩).
(٣) تأمل وقارن هذا النص الصفوي بما يفعله ما يسمى الشبيحة وعملاء النظام من أتباع هذا المذهب الصفوي من ذبح أهلنا في الشام بالسكاكين.
(٤) «بحار الأنوار» ٥٢/ ٣٩٠.
(٥) «علل الشرائع» (١/ ٢٢٩)، «وسائل الشيعة» (١٦/ ١٣٩)، «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣١٣).
(٦) «الغيبة» للنعماني ص ١٤٦.
(٧) «الغيبة» للنعماني ص ١٥٤، «بحار الأنوار» ٥٢/ ٣٥٤.

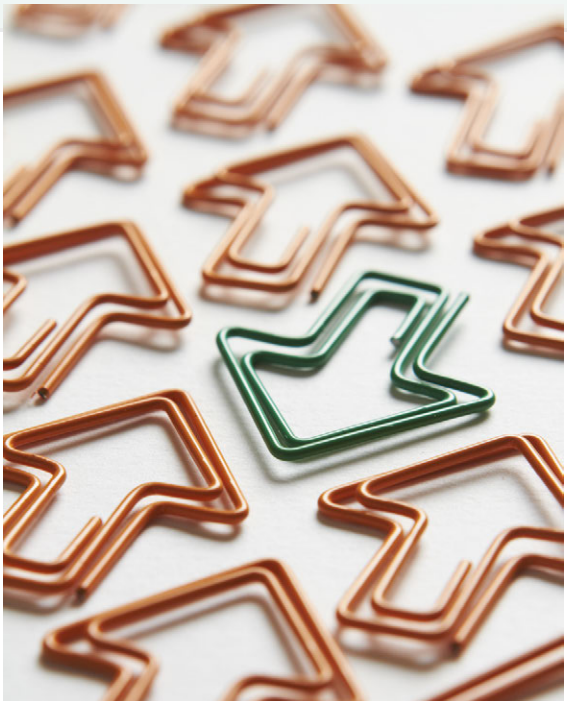

يقول مرجعهم المعاصر محمد الصدر[8]: «وهذا القتل الشامل للبشرية كلها يتعين حصوله بحرب عالمية شاملة قوية التأثير»[9]، وربما كان اهتمام الآيات بالمشروع النووي للتحضير لهذا العدوان.

وتقول مصادرهم عن المخالفين: «ما لمن خالفنا في دولتنا نصيب، إن الله قد أحل لنا دماءهم عند قيام قائمنا»[10]، وتسميهم النواصب، وتقول: «فإذا قام قائمنا عرضوا كل ناصب عليه، فإن أقر بالإسلام وهي الولاية، وإلا ضربت عنقه، أو أقر بالجزية، فأداها كما يؤدي أهل الذمة»[11].

وتنهى عن رحمتهم وإطعامهم وسقيهم وإغاثتهم، وتتوعد من يخالف ذلك بالعقاب الأليم، تروي مصادرهم عن أبي عبد الله أنه قال: «فأما الناصب فلا يرِقَّنَّ قلبك عليه، لا تطعمه، ولا تسقه وإن مات جوعاً أو عطشاً، ولا تغثه، وإن كان غرقاً فاستغاث فغَطِّسْه ولا تغثه، فإن أبي – نِعْمَ المحمدي – كان يقول: من أشبع ناصباً ملأ الله جوفه ناراً يوم القيامة، معذباً كان أو مغفوراً له»[12].

وينصح إمامهم بعض أتباعه بقتل الغيلة، أي القتل الخفي، فيقول: «أشفق إن قتلته ظاهراً أن تسأل لم قتلتَه؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجة، ولا يمكنك إدلاء الحجة،

(٨) محمد محمد صادق الصدر، أحد مراجع الشيعة المعاصرين، وكان من معارضي النظام العراقي، اغتيل مع اثنين من أبنائه عام ١٩٩٩هـ.
(٩) «تاريخ ما بعد الظهور» (ص ٤٨٣).
(١٠) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٧٦).
(١١) «تفسير فرات» (ص١٠٠)، «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٧٣).
(١٢) «بحار الأنوار» (٩٣/ ٧١).

فتدفع ذلك عن نفســك، فيسفك دم مؤمن من أوليائنا بدم كافر، عليكم بالاغتيال»[1].

وجاء في نصوصهم: «من جحد إماماً من الله فهو كافر، ودمــه مباح في تلك الحال، إلا أن يرجع ويتوب إلى الله مما قال»[2].

وفي «رجال الكشــي» يرفع أحد الروافض بياناً ســريّاً للمسؤول عن منظمته السرية يتضمن ذكر المجموعة المسلمة التــي تمكَّن بطرق خفية من القضاء عليها، ويشــرح بعض هذه الوســائل، فيقول: «منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه فإذا خرج عليَّ قتلتــه»[3]، وذكر أنه قتل بهذه الطرق وأمثالها ثلاثة عشــر مسلماً، لا ذنب لهم إلا أنهم لم يأخذوا بمذهبه.

والقتل وشــهوة الانتقــام يتجاوز عندهــم الأحياء إلى الأموات، حيث يتجه مهديهم (أو نائبه) إلى قبر رســول الله ﷺ وصاحبيه ويبدأ – كما تقول أخبارهم – «بكسر الحائط الذي على القبر... ثم يخرجهما (يعني صاحبي رســول الله ﷺ) غضين رطبين، فيلعنهما ويتبــرأ منهما ويصلبهما، ثم ينزلهما ويحرقهما، ثم يذريهما في الريح»[4].

والشــواهد في ذلك كثيرة، ولذلك قال الإمام الشوكاني – رحمــه الله – وقد عــاش بينهم وعرفهم مــن كثب: «لا أمانــة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له؛ لأنه عنــده مباح الدم والمال، وكل مــا يظهره من المودة فهو تقية يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة»[5].

ثم أقول لمن يلهثون خلف ســراب اسمه «التقريب»: هل تبتغون عندهم العزة والمعونة والنصرة؟ إنكم بذلك واهمون؛ لأن دينهــم يقوم على حُرمة الاصطفــاف تحت أي راية إلا راية «الإمام» أو نائبه «الولي الفقيه» مهما كانت هذه الراية صالحة وعادلــة وتقية، ولذلك قالــوا: «كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت، وإن كان يدعو إلى الحق»[6]، وقالوا في نصوصهم بأن «الله يعذب كل رعية في الإســلام دانــت بولاية إمام جائر ليس من اللــه عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ويعفو عن كل رعية دانت بولاية إمام عادل مــن الله تعالى، وإن كانــت الرعية في أعمالها طالحة سيئة»[7].

ولــذا؛ فقد حرموا على أتباعهم الجهاد مع المســلمين، وقالــوا: لا جهاد حتى يخرج المنتظــر. ويقولون عن أبطال الجهاد من المســلمين: «الويل يتعجلون قتله في الدنيا وقتله في الآخرة والله ما الشــهيد إلا شــيعتنا ولــو ماتوا على فرشهم»[8].

أمــا بعد قيام دولتهــم وتطبيقهم مبــدأ «ولاية الفقيه العامة»، فإن مفهوم «الجهاد» عندهم هو شــن الحرب على الأمة وإسقاط الحكومات الإسلامية، يقول الخميني: «ونحن لا نملك الوســيلة إلى توحيد الأمة الإســلامية[9] وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نســعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها ســوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[10].

وليس ذلك فحسب، بل إن مراجع هذه الطائفة يوجهون أتباعهم الذين يعيشون داخل الدول الإسلامية التي لا تدين بالخضوع لحكومة الولي الفقيه؛ يوجهونهم إلى ما يســمونه «التمهيد والتوطئة لخروج مهديهم»، وذلك عبر وسيلتين:

الأولى: نشر معتقداتهم بمختلف الوسائل.

والثانية: القيام بالثورة المسلحة.

يقول شــيخهم ومرجعهم المعاصر عبد الهادي الفضلي: «إن الــذي يفاد من الروايات في هــذا المجال هو أن المراد من الانتظار[11] هو وجــوب التمهيد والتوطئة لظهور الإمام المنتظر»[12]، ثم يشــرح معنى التوطئة بقولــه: «إن التوطئة لظهور الإمام المنتظر تكون بالعمل السياسي عن طريق إثارة الوعي السياسي، والقيام بالثورة المسلحة»[13].

فكيــف يرتجى منهــم عون أو مســاندة للأمة في ظل

(١) «رجال الكشي» (ص٥٢٩).
(٢) «وسائل الشيعة» (٢٨/٣٢٣)، «مستدرك الوسائل» (١٨/١٦٤)، «بحار الأنوار» (٢٣/٨٩).
(٣) «رجال الكشي» ص٣٤٢-٣٤٣.
(٤) «بحار الأنوار» ٥٢/٣٨٦.
(٥) «أدب الطلب ومنتهى الأرب» ص ٧٠-٧١، دار الأرقم.
(٦) انظر: «الكافي» (٨/٢٩٥)، «الغيبة» للنعماني (ص ٧).
(٧) «الغيبة» للنعماني (ص٨٣)، «بحار الأنوار» (٢٧/٢٠١).
(٨) «وسائل الشيعة» (١١/٢١)، «الوافي» (٩/١٥).
(٩) يعني على مذهب الروافض.
(١٠) الحكومة الإسلامية ص٣٥.
(١١) يعني انتظار خروج مهديهم.
(١٢) «في انتظار الإمام» (ص٦٩).
(١٣) «في انتظار الإمام» (ص ٧٠).

هذه المبـــادئ العدائية؟! بل إن التاريخ يشـــهد بتآمرهم مع الأعداء ضد الأمة، ســـواء على مستوى أفرادهم كما صنع ابن العلقمي، ونصير الدين الطوســـي، وابن يقطين، أو على مستوى دولهم كما صنعت الدولة العبيدية، والدولة الصفوية، والدولة الخمينية[1].

وإن كان دعاة التقارب ينشدون منهم موافقة في الأحكام الشـــرعية، وتوافقاً في الفتاوى والأحـــكام في نوازل الأمة، أو يطمعـــون بموافقتهـــم ومؤازرتهم في المواقـــف الدولية؛ فهـــم واهمون؛ لأن دينهم يقوم على وجوب وفرضية مخالفة المسلمين، بل إن من أصول دين هذه الطائفة وجوب مخالفة الأمة في كل شـــيء، وأن خلافهم هو الرشاد، ففي الكافي: «ما خالف العامة ففيه الرشـــاد»، وقالوا: «ينظر إلى ما هم إليه أميل [يعني عموم المسلمين] بحكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر»[2].

وجاء في أحاديثهم قول إمامهم: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخـــذوا بما يخالف القوم»[3]، وقال: «ما أنتم والله على شـــيء مما هم فيه، ولا هم على شـــيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء»[4].

ويوصـــون أتباعهـــم حين لا يجـــدون مـــن يفتيهم من شـــيوخهم بقولهم: «ائت فقيه البلد [يعني العالم من علماء الأمة]، فاستفته عن أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فـــإن الحق فيه»[5]، وعلق شـــيخهم العاملي – صاحب أحد صحاحهـــم الثمانية – على ذلك بقوله: «مـــن جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشـــيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النســـاء شـــاوروهن وخالفوهن»[6]، فكيف يدعو قوم هذه عقائدهم إلى التقريب؟! وكيف يزعمون إمكانية اللقاء مع أهل الســـنة وهم يقررون في دينهم أن الرشد في خلافهم؟! ويكفي هذا وحده برهاناً على أن ما يسمى «دعوى التقريب» ليس سوى ستاراً للتبشير بالرفض بين المسلمين.

(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (فصل أثرهم في العالم الإسلامي) (٣/٢٥٥).
(٢) «الكافي» (١/٦٨)، وراجع في هذا الباب «وسائل الشيعة» (١٨/٧٥).
(٣) «وسائل الشيعة» (١٨/٨٥).
(٤) «المصدر السابق» (الموضع السابق).
(٥) «علل الشرائع» (ص ٥٣١)، «التهذيب» (٦/٢٩٥)، «وسائل الشيعة» (١٨/٨٢–٨٣)، «بحار الأنوار» (٢/٢٣٣).
(٦) «الإيقاظ من الهجعة» (ص٧٠–٧١).

ولو كان في المجال متسع لصحبتك أيها القارئ في جولة شـــاملة وســـريعة عبر مصادرهم المعتمدة لترى ولتسمع ما يقولونه في مصادر الإسلام (القرآن والسنة والإجماع) وما يعتقدونه في التوحيد والإيمان وأركانه، وعقائدهم الأخرى التـــي انفردوا بها؛ كالإمامة، والعصمـــة، والتقية، والرجعة، والغيبة، والمهدية، والطينة، وغيرها.

إن الاختلاف بين السنة والشيعة هو في مصادر التلقي وفي أصول الدين وفروعه، وقد شـــرحت ذلك بالدلائل في كتابي «أصول مذهب الشيعة».

من هنا أقـــول: إن المنهج الأقوم للتقريب هو بيان الحق لهم بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وذلـــك للاجتماع علـــى الحق الذي نطق بـــه الكتاب وبيَّنته السنة، وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، ولا تقل: هذا بعيد ومتعذر، فإنه ميســـور، بل وقد تحقق على مســـتوى الدول والجماعات والأفراد من العلماء والعوام، وتفصيل القول في ذلـــك لا مجال له هنا، ويكفي أن أشـــير إلى بعض الوقائع التي تبعث الرجاء في النفوس الآيسة، وترسم التجربة المثلى للعقول الحائرة.

ففي أرض الكنانة (مصر) وبعد حقبة امتدت ما يقارب ثلاثـــة قرون من الحكم العبيدي الإســـماعيلي الرافضي أو ما يســـمى «الدولة الفاطمية»؛ رجع الناس في هذه الأرض الطيبة إلى كلمة ســـواء، بجهود الإمام المجاهد صلاح الدين الأيوبي، وبمؤازرة من العلماء المصلحين، وبعد أن اســـتضاء الناس بنور العلم الذي شع من الأزهر وغيره من دور العلم.

وقد تم في عهد الملك نادرشاه من خلال «مؤتمر النجف» الذي عقد في القرن الثاني عشـــر تحت رعايته، الحوار بين بعض علماء السنة، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله السويدي، وبين بعض كبار مراجع الشيعة، وتمكّن أهل السنة من إقامة الحجة عليهم، وانتهى المؤتمر بإقـــرار الجميع بالحق الذي جاء في الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة، كما فصله العلامة الســـويدي[7]، ولكن موت نادرشاه حال دون استثمار نتائج المؤتمر.

(٧) وقد أفردت أحداث هذا المؤتمر (من مذكرات السويدي) بكتاب سُمّي: «الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية»، وطبعته مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٢٣هـ، ثم نشره محب الدين الخطيب باسم «مؤتمر النجف» ١٣٦٧هـ، وكان قد نشره قبل ذلك على صفحات مجلة «الفتح» بعنوان: «أعظم مؤتمر في تاريخ المسلمين للتفاهم بين الشيعة وأهل السنة المحمدية»، ثم طبع بعد ذلك بمطبعة البصرى ببغداد، ثم طبعته المطبعة السلفية بالقاهرة مع «الخطوط العريضة».

وهـــل أتاك نبأ بعض آيات الشـــيعة الذيـــن هداهم الله للحق والسنة في هذا العصر، وفي مقدمتهم آية الله العظمى البرقعي، والذي أعلن عودته للســـنة ودعـــا عموم الروافض لذلـــك، ورأى – بحق – أنه لا ســـبيل لعودة هذه الطائفة إلى الحـــق وخروجها من هذا النفق المظلم، وخلاصها من طغيان الزنادقة؛ إلا بكسر أصنامها، وهي مصادر التلقي التي وضعها زنادقة القـــرون البائدة، وقد بدأ بكســـر أكبر هذه الأصنام وأخطرها وهو «الكافي» في كتاب سماه «كسر الصنم»؟.

ثم هل وقفت على حركة أحمد الكســـروي المدعي العام في طهران، والذي تولى مرات رئاسة بعض المحاكم في المدن الإيرانية صاحب كتاب «الشيعة والتشيّع»[1] الذي كتبه لشيعة الكويت، وكيف قامت هذه الحركـــة على محاولة هدم هذه النحلة من أساسها، إلا أن قتله على يد أحد غلاة الرافضة وهو نواب صفوي حال دون امتداد حركته؟ وغيرها كثير.

حتى قال بعض كبار العلماء الإيرانيين للشيخ محمد بن عثيمين، كما حدثني بذلك الشيخ مرتين في منزله: «والله لو وُجِّهتْ لهم [يعني شـــيعة إيران] إذاعة بالفارسية تبين الحق للناس لما بقي على مذهبهم أحد».

ومن آخر المهتدين من مراجعهم المرجع الشـــهير حسين المؤيـــد الذي هداه الله إلى الحـــق بعد قراءته كتاب «أصول مذهب الشيعة»[2].

وقد أشـــار خميني في كتابه «كشف الأسرار» إلى وجود تيار متأثر ببعض أئمة الســـنة داخـــل إيران، وبلغ من حنقه عليهم أن وصفهم بأنهم قد تجردوا من العقل.

هـــذه بعض مظاهـــر العودة الكبرى إلـــى الحق، وإنني أذهب مذهباً اقتنعت به بعد قراءة ودراسة وتأمل، هو أن من أهم معوقـــات تقريب هذه الطائفة إلى الحق دعوة التقريب الجاهلة، وقول بعض المخدوعين من أهل السنة: لا فرق بيننا وبين الشيعة الرافضة؛ لأن هذا القول يؤيد شيوخ الروافض في أقوالهم التي يرددونها، ويزعمون فيها أن عقائدهم التي شـــذوا بها عن المسلمين تشهد لها كتب أهل السنة، كما أنها تجعل جماهير الشـــيعة التي لم تقتنـــع بمذهبها تبحث عن ضالتها في مذاهب أخرى غير الســـنة، لأنه قد قيل لهم: لا فرق بينكم وبينهم، كما أنها تمهد الســـبيل لزنادقة الرافضة لنشـــر ضلالهم بين ظهراني المســـلمين، ولهم وســـائل في الإضلال لا تدري اليهود بعشرها كما يقول الإمام الدهلوي – وهو من أعلم الناس بمذهبهم –، أو لا تصل الشياطين إلى خبثها – كما يعبّر الإمام الألوســـي – وقد عرفهم وحاورهم وقرأ مصادرهم وعاش بينهم في العراق.

وإن رابك شـــيء من ذلك فانظر إلى آثـــار فتنتهم في التاريخ والواقع.

ألا وإن ســـبيل التقريب هو تقريب الشـــيعة إلى الحق، فلا بـــد من قيام جهود كبرى في العالم الإســـلامي لدعوة جماهير الشـــيعة وفق منهج شرعي، وتحريرها من الأغلال التي أســـرتها، ومن الزنادقـــة الذين أضلوهم عن ســـواء الســـبيل، فالرافضة – كما قال شـــيخ الإسلام ابن تيمية – «بين زنديق منافق أو جاهل بالإســـلام مفرط في الجهل»[3]، ومن الضروري فضح الزنديق وتعليم الجاهل.

وإن أهل الســـنة على استعداد تام للتحاكم إلى القرآن، ورد كل قـــول ومعتقـــد إلى صريح آياته، فهل يســـلم بذلك الشيعة (الروافض)؟

قال شـــيخ الإسلام ابن تيمية: «نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد، أو لم يُعلم أيها الصحيح، ونترك الاســـتدلال بها فـــي الطرفين، ونرجع إلى ما هـــو معلوم بغير ذلك من التواتـــر، وما يعلم من العقـــول والعادات، ومـــا دلت عليه النصوص المتفق عليهـــا»[4]، وقال أيضاً: «فإن تركوا الرواية رأســـاً أمكن أن نترك الرواية»[5]، يعني: ونرجع إلى القرآن، ثم بيَّن بطلان أصل مذهبهم بصريح القرآن.

إن مقتضى الإســـلام الرضى به ديناً، ومقتضى العقل التسليم بذلك، فإن عدم التسليم يفيد بأن القرآن ليس فيه بيان العقيدة والأصول، وهذا كفر به صريح، وما الإسلام إلا موافقة القرآن والأخذ به.

إنها كلمة سواء بيننا وبينكم، فإن تولوا فقولوا: اشهدوا بأنا مسلمون.

---

(١) وقد كاد كتابه أن يندثر، فلا تكاد توجد منه نسخة على وجه الأرض، حتى يسر الله جل وعلا لي تصويره من المكتبة القادرية في بغداد أثناء رحلتي إلى العراق قبيل الحرب العراقية الإيرانية ونشره عام ١٤١٩ بمشاركة أخي سلمان العودة.

(٢) قال الدكتور محمد السعيدي: كان الشيخ حسين المؤيد أستاذاً في الحوزة في قم، وقدم إليه بعضهم كتاب «أصول مذهب الشيعة» للشيخ القفاري ليرد عليه، وكانت بداية رحلته نحو الهداية. قلت: وقد حدثني بمثل ذلك العالم الشيعي المهتدي الدكتور مجيد خليفة، وكذلك أخبرني بمثل ذلك الشيخ أبو المنتصر البلوشي والشيخ المهندس طارق العيسى رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي، وقد جاء إليَّ المرجع حسين المؤيد بصحبة الشيخ أبي المنتصر البلوشي، والتقيته بالحرم المكي في حج العام الماضي ١٤٣٣هـ.

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ١٣٤).

(٤) «المصدر السابق» (٧/ ٤٤٩).

(٥) «المصدر السابق» (١/ ١٠٧).

تجديد الخطاب الدعوي

التحديات والآمال

د. عطية عدلان

قد لا يكون مبالِغاً ولا ذاهباً مذاهب الشطط مَن علم قيمة وأهمية وخطر الخطاب الدعوي فاعتقد أن الإسلام لم يصب بمثل ما أصيب به من جهة الخطاب الدعوي المعاصر، وربما لا يكون حالماً أو سابحاً في لجج الخيال مَن شاهد ما تزدحم به الساحة الدعوية من تناقضات واختلالات فأيقن أن لا سبيل إلى التمكين لدين الله إلا بإعادة هيكلة الخطاب الدعوي بما يتناسب ومعطيات الواقع، ويتلاءم ومتطلبات العصر، ويتجاوز الأخطاء التي أفضى تكرارها إلى استمرارها واستقرارها.

إننا – بحق – أمام تحدٍّ كبير، وتجاه واجب عظيم، نستطيع بيسر أن ندرك خطورته إذا استدعينا من وعاء البدهيات في خزان الذاكرة تلك الحقيقة الساطعة اللامعة، وهي أن البيان هو المرتكز الأول والمعتصم الأكبر الذي ينبني عليه التكليف والمسؤولية، ويترتب عليه الحساب والجزاء، ويعوّل عليه في تحقيق المقاصد العليا لهذا الدين؛ البيان الذي تقوم به الحجة، ويتم به البلاغ، ويصل به ما في خطاب الله لعباده من الهدى والبينات؛ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥]، ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولست أعني بالخطاب الدعوي ما قد يتبادر إلى أذهان البسطاء من أنه الخطبة وما في معناها، وإنما أعني به ما هو أوسع وأشمل، أعني منظومة البيان بكل قوالبها وقنواتها، أعني ما يشمل الخطبة والدرس والفتوى والكتاب والمقال، وما يتسع لغيرها من كل قوالب العرض لمضامين الإسلام، ولا شك أنه سيدخل في هذا المعنى – إلى جانب الأطر والقوالب والأساليب والوسائل – الأسس والمنطلقات والمقاصد والغايات التي ترسم ملامح منهجية الخطاب، وتحدد وجهة المنظومة البلاغية.

كما أنني لا أقصد بتجديد الخطاب ما قصده الخبثاء – من مروّجي الفكر العلماني – من تغيير لخطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين وأفهامهم، ومن تحديث لحقائق الدين وأحكامه بما يتماشى مع أهواء العابثين.. كلا، فتلك دعوة لتفريغ الإسلام من مضمونه ومحتواه، وإعادة شحنه بمضامين حداثية شيطانية؛ ليبقى مسخاً مشوهاً لا نبض فيه ولا حياة؛ فالمستهدف بالتجديد ليس خطاب رب العالمين، وإنما خطاب الموقعين عن رب العالمين؛ المستهدف ليس المضمون الذي جاءنا من الله، وإنما الوعاء الذي نقدم فيه هذا المضمون للناس.

ولكي لا نجنح إلى التنظير بعيداً عن نداء الواقع الملحّ، أرى أن نبدأ بمشكلات الخطاب الإسلامي المعاصر، فما هي أهم وأبرز هذه المشكلات؟

إننا إن تجاوزنا مشكلات الفئات التي تُحسب – في الجملة – على التيارات البدعية والفرق الضالة، كالشيعة ومعتزلة العصر – ممن يسمون أنفسهم أو يسمّيهم غيرهم العصرانيين أو العقلانيين – وغلاة الصوفية وعتاة المتكلمين، وغيرهم ممن لا يضر خطابهم – مهما اشتط – ما استقام خطاب أهل السنة، وحاز من السبق وامتلاك المبادرة ما يجعله الخطاب المعبّر عن الإسلام؛ وممن لا نتوقع أن يؤثر فيهم توجيه أو يثنيهم عن طريقهم إرشاد إن تجاوزنا مشكلات هذه الفئات وانحصرنا ببحثنا وتنقيبنا داخل إطار المنتسبين إلى أهل السنة؛ فسوف نفاجأ بحشد هائل من المشكلات التي تجعل الخطاب الإسلامي – لولا رحمة ربي ثم إخلاص المخلصين – كفيلاً بأن يهدم بعضه بعضاً وأن يحرق بعضه بعضاً.

تأتي على رأس هذه المشكلات مشكلة التزوير الناعم المقنع للمضامين الإسلامية، أجل.. التزوير، التزوير الذي تجاوز الأساليب القديمة الفجّة كوضع الأحاديث، إلى أساليب ناعمة خفية لا تقل خطورة عن وضع الأحاديث واختلاق الأكاذيب. من صور هذا التزوير سوق النصوص الصحيحة في غير ما وردت فيه، وحملها على معان بعيدة عنها كل البُعد، وتحميلها ما لا تحتمل من الدلالات والمعاني، بل.. والأحكام، فلا تعجب إذا رأيت – على سبيل المثال – من يبدعون ويخطئون ويفسقون الشعوب الإسلامية التي ثارت على الطغاة الظلمة، لا تعجب إذا رأيتهم يحشدون من النصوص الصحاح ما يدعمون به دعواهم، ثم لا يزداد ادعاؤهم – رغم ما حشدوا – إلا شذوذاً عن الحق وصدماً للفطرة ومجافاة للواقع والشرع معاً، ولا تعجب كذلك إذا وجدت أصحاب الهفوات من أهل الجهاد والكفاح والرباط يصنَّفون ضمن الفرق النارية – إي والله.. النارية – وتساق الأحاديث الصحاح لدعم هذا التصنيف الظالم العجيب.

ومن صور هذا التزوير التهوين والتهويل؛ التهوين من شأن الأمر الكبير الهائل، والتهويل في شأن الأمر الصغير الهين، ولا أدل على ذلك من وجود أجيال بتمامها في بعض القطاعات الدعوية تستبشع وتستفظع التصوير والإسبال وحلق اللحية، وترى – في ذات الوقت وبذات العين – أن تنحية الطواغيت لشريعة الله أمر هين قد لا يتم تناوله إلا في إطار الرد على (الفلانيين!) ببيان أن هذا كفر دون كفر. والتزوير بهذا

الأسلوب غاية في الخطورة؛ لأنه يعيد ترتيب أمور الإسلام على غير ما رتبها الشارع الحكيم؛ فتختل الصورة العامة، ويضطرب المشهد الحركي تبعاً لهذا الاختلال.

وتأتي بعد مشكلة التزوير المقنع مشكلة أخرى لا تقل عنها خطورة، وهي مشكلة تعري الخطاب من وصف المناسبة والملاءمة؛ متى وأين ولمن يوجه خطاب معين؟ ولماذا وبماذا؟ وفي أي ظرف وبأي وسيلة؟ كل هذه وغيرها أسئلة يجب أن يجاب عنها بوضوح ومصداقية قبل إنشاء الخطاب، وإلا فالهدم هو النتيجة الحتمية لمن رام البناء، والفساد هو الأثر المحتوم لمن قصد الإصلاح، وسلوا الواقع الدعوي الذي نحياه فستجدون عنده الخبر اليقين عما حدث للدعوة من فواجع بسبب انعدام شرط المناسبة والتعري من غطاء الملاءمة، سلوا القنوات الفضائية، وسلوا مواقع التواصل الاجتماعي، سلوا كل هذه الأوساط المملوءة مما تعافه الفطرة ويأباه الطبع وينفر منه الذوق الإسلامي المستقيم.

إننا في كثير من الأحيان لا نفرق بين ما يقال وما يطرح على موائد خواص العلماء وبين ما يذاع وما ينشر في الفضائيات على رؤوس الدهماء، فضلاً عن التفريق بين ما يصح تناوله في الدرس العام والخطبة وما شابه ذلك وبين ما لا يصح تناوله إلا بين أروقة الدراسات الأكاديمية المتخصصة، وإن الكثيرين ممّن تفقهوا منا في الفروع وحفظوا المذاهب والمتون لم تتوافر لديهم ملكة الفقيه العملي الذي يعرف متى يجب عليه أن يخبر بما علم ومتى يجب عليه السكوت، وإن إطلالة سريعة على سنة المعصوم محمد ﷺ لتؤكد لنا أننا جافينا سنته التي نتغنى باتباعها ليل نهار.

فها هو ﷺ يخبر بخبر حق ثم يمنع المخبَر من الإخبار به لكون الناس قد يسيئون فهمه ولا يدركون مرماه، ولولا التأثم وتوقع زوال المانع من النشر ما بلغنا هذا الخبر من الأساس، أخرج البخاري ومسلم عن معاذ رضي الله عنه، قال: كنتُ ردفَ النبيّ ﷺ على حمارٍ يقال له عفيرٌ، فقال: «يا معاذُ، هل تدري ما حقّ الله على عبادِه، وما حقّ العبادِ على الله». قلت: اللهُ ورسولهُ أعلمُ. قال: «فإنّ حق اللهِ على عباده أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وحقّ العبادِ على اللهِ أن لا يعذبَ من لا يشرك به شيئاً». فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، أفلا أبشر به الناسَ؟ قال: «لا تبشّرهم فيتّكلوا»[1].

وقريب من هذا أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة دخوله الحائط على رسول الله ﷺ: "..... فَقَالَ «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» - وَأَعْطَانِى نَعْلَيْهِ - قَالَ «اذْهَبْ بِنَعْلَىَّ هَاتَيْنِ فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُسْتَيْقِناً بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ » فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ فَقَالَ مَا هَاتَانِ النَّعْلاَنِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. فَقُلْتُ هَاتَانِ نَعْلاَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِى بِهِمَا مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُسْتَيْقِناً بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ. فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَىَّ فَخَرَرْتُ لاِسْتِى، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً، وَرَكِبَنِى عُمَرُ فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِى، فَقَالَ لِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ». قُلْتُ لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِى بَعَثْتَنِى بِهِ فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَىَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لاِسْتِى، قَالَ: ارْجِعْ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَا عُمَرُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِأَبِى أَنْتَ وَأُمِّى - أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ؛ مَنْ لَقِىَ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُسْتَيْقِناً بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ فَلاَ تَفْعَلْ فَإِنِّى أَخْشَى أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا؛ فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَخَلِّهِمْ»[2].

والأمثلة على ذلك من السنة ومن كلام السلف ومواقفهم أكثر من أن تخضع للإحصاء في مثل هذا المقال المعتجل.

أما المشكلة الثالثة فهي: مجافاة الواقع، هذه المجافاة للواقع تساوي في عالم الجدّ التغريد خارج السرب، وفي عالم اللهو تعدل ركل الكرات في المرمى قبل إطلاق صافرة البداية أو بعد إطلاقها لختم المباراة، ومن المجافاة الجهل بالواقع أو تجاهله، ومنها كذلك الجهل بالسنن الإلهية في الشعوب والأمم ووضع خطط التغيير بمنأى عنها.

إن الدعوة الإسلامية تستهدف الواقع البشري بالإصلاح والتغيير؛ فلا بد حتماً من معرفة هذا الواقع وفهمه الفهم الصحيح، وإذا كان العلماء قد قرروا أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ فإن الحكم على الواقع واختيار الأسلوب الأمثل للتعامل معه بناء على هذا الحكم متوقف على تصوره تصوراً سليماً مبنياً على علم وإحاطة وفهم عميق دقيق، ولو أن الدعوة تجاهلت الواقع ولم تعتنِ بفهمه وتحليله، لكان هذا المسلك اختياراً منها لنفسها أن تمضي في طريقها معصوبة العينين، ولكان هذا الصنيع تنكباً لطريقَ النبيّ ﷺ

(١) البخاري، ج٣، ص ١٠٤٩، برقم ٢٧٠١؛ ومسلم، ج١، ص ٥٨، برقم ٤٩.

(٢) مسلم، ج١، ص ٥٩، برقم ٥٢.

الـــذي كان يعرف ويحرص دوماً على معرفـــة الواقع الذي يتحرك فيه بدعوة الحق، إلى حدّ أنه كان يعرف عن كل ملك من ملوك الأرض ما يجعله يحســـن اختيار من يرســـله إليه ويجيد تحديد ما يكتب لـــه، وكان يعرف على وجه أدق من معرفة عقارب الســـاعة لطريقها متى يحارب ومتى يهادن، ومتى يقدم ومتى يحجم.

ومن آثـــار مجافـــاة الواقع اعتماد الخطـــاب الدعوي المجرد دون الربط بواقع المجتمع، ودون التعرض لمشـــكلاته ومتطلباته، ما جعل تلقي الناس له مقطوعاً عن الاســـتجابة والعمـــل، وجعل خطبة الجمعة – مثلاً – واحة للاســـترواح والاســـتجمام النفســـي على أحســـن تقدير. إن المجتمع لا يمكـــن أن يتفاعل مع خطبة الجمعـــة أو غيرها من أدوات الخطاب الدعوي حتى يشعر فيها بالطابع العملي التفاعلي، وحتى ترتبط بهمومـــه وطموحاته، وحتى يكون فيها العلاج لمشـــكلاته وأزماته، أما أن تظل المواعظ المجردة محلقة في سماء الروحانيات فهذا يعني أنها ستظل في عليائها محلقة مرفرفة دون أن تحرك الواقع أو تؤثر فيه.

ومن آثار ذلك أيضاً النقل من كتب أهل العلم دون مراعاة حال المخاطبين، فكثير مـــن الخطباء والوعّاظ والدعاة في الدروس والخطب ينقلون من كتب أهل العلم دون أن يراعوا حال المخاطبين، فيقع التنافر الشديد بين الطرح وبين عقلية المتلقي، فمما لا شك فيه أن الثقافة العقلانية المعاصرة لها تأثير كبير على عقول كثير من الناس في هذا الزمان تجعلهم ينفرون بشـــدة مما يتنافى مع معطيـــات الثقافة المعاصرة، وهـــذا لا يتطلب منا إخفاء الحقائق الســـمعية أو التنكر لما قـــد يتنافى مع مفاهيم بعض الناس من حقائق الدين، وإنما يتطلب منا ألا نســـتغرق مع البعض فيما استغرقوا فيه من تفسير للنصوص التي أخبرتنا بالغيوب والسمعيات، لا سيما مـــا كان منها معتمداً على روايات ضعيفة أو إســـرائيليات، ومصـــدر الخلل عند كثير من المتصدرين للدعوة هو الخلط بـــين ما هو مقدس وشـــرعي وبين ما هو محاولة بشـــرية اجتهادية قد تكون خطأ وقد تكون صواباً.

وفـــي كثير من الأحيـــان ترى بعض الدعـــاة والخطباء يتقمّصون شخصية أحد العلماء القدامى، فإذا تكلم أحدهم في موضوع ما فلا بد أن يأتي بكل الروايات التي تتعلق بهذا الموضوع، إما تقليداً محضاً أو إظهاراً لغزارة العلم وسعته!!

وإن كثيـــراً من التفاســـير وكتب التاريـــخ التي تحمل الكثير من الخير والحق والصدق، تغصّ بكثير من الروايات الضعيفة والحكايات الســـقيمة والأخبار الغريبة والأحوال العجيبة، من مثل ما يقوله أحد رواة التفسير القدماء من أن (ق) هو جبل يحيط بالأرض، وما يرويه بعضهم في قصة بدء الخليقة، وغير ذلك مما لا يمكن أن يصدقه عقل.

إن الداعيـــة العاقل يميز الصحيح من الســـقيم، وينقي كلامه من الروايات الهزيلـــة التي يلوّن بها البعض كلامهم؛ فيخـــرج كلامهم كثير الألوان، لكـــن دون أن يكون بين هذه الألوان الكثيرة انســـجام أو توافق، فتبدو نشـــازاً مستهجناً عند أكثر الفاهمين المتذوقين.

بل إن الداعية الواعي الحكيـــم يتوجب عليه أحياناً أن يكتم بعضَ ما يعلم أو يســـكت عن بعض ما قرأه أو سمعه، وألا يســـارع إلى تبليغه وإذاعته؛ لعلمه أن الوقت أو الظرف لا يناسب، أو أن المخاطب لا يرقى إلى فهم ما يطرح، وعلى هذا يأتي قول الإمام البخاري في صحيحه في كتاب العلم: باب من خصَّ بالعلم قومـــاً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي: "حدثوا الناس بما يعرفون. أتحبون أن يكذب الله ورسوله". وأخرج مســـلم عن ابن مسعود: "ما أنت بمحدث قوماً حديثـــاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة". ويؤكد ابن القيم هـــذا فيقول: "من أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختـــلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم، فقد ضل وأضل، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهـــم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب واحد من كتب الطب على أبدانهم"[1].

وينشأ عن تجاهل الواقع عدم قدرة الخطاب الدعوي على التكيّف مع المتغيرات، وعدم التفريق بين المراحل فيما يناســـب كلاً منها من الخطاب، وهذا من أكبر أسباب الخلل والشلل.

وفي مقابل مشكلة تجاهل الواقع تقوم مشكلة موازية لها وإن كانت تنطلق في الاتجاه المعاكس، وهي مشكلة الخضوع لضغط الواقع والانسحاق تحت ســـطوته، الأمر الذي حدا بالبعض من الناس لأن يفسر الشرع في ضوء الواقع البشري المتقلب، ومن ثم فهو يخضعه لتقلباته، ويجعله تابعاً له، وهذه آفة معيبة وســـوأة مشينة. إن الشـــرع نزل ليصحح الواقع البشـــري، وإنه لجدير بالعلماء والدعاة أن يخضعوا الواقع للشـــرع ويحددوا درجـــة انحرافه أو اســـتقامته بمقاييس

(١) إعلام الموقعين، ٣/ ٧٨.

الشرع، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن هنا أضحت الديمقراطية النظام السياسي الإسلامي في أبهى حلله وأرقى صوره بعد أن كانت الاشتراكية في الستينيات من القرن المنصرم ثمرة تعاليم الإسلام وخلاصة مبادئه السياسية والاقتصادية، وغدت معاهدات الإذعان والاستسلام من صميم ما جاء به الشرع المنزّل، ولم يعد جهاد الطلب المجمع على فرضيته يمت إلى ديننا بأدنى صلة، وبات التجنس بجنسيات الدول الكافرة أمراً مباحاً بإطلاق وإن أدى إلى إلزام المسلم بالالتحاق بالخدمة العسكرية في جيوش المحاربين للمسلمين.

ويأتي بعد هذه المشكلات الأربع مشكلة خامسة ألا وهي سيطرة المذهبية الفكرية والفقهية على عقلية الداعية، واحتباسه في تعاليمها، وعدم قدرته على الخروج عن إطارها، ما يعطي خطابه صبغة حزبية تضطر المخاطب إلى التبكير باتخاذ موقف نفسي من طرحه، وتقلل من قناعة الجمهور بما يقول، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تخلف الاستجابة.

ونحن لا نمنع الانتماء إلى أي حزب أو جماعة أو طائفة ما دام في الجملة على منهج أهل السنة، ولا نرى غضاضة من العمل تحت أي لواء من هذه الألوية، بل نرى أن واجب التمكين للدين لا يتم إلا بعمل جماعي منظم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ فالعمل ضمن أطر دعوية ضرورة دعوية، بشرط عدم التعصب، وعدم نبذ الآخر، أما الذي نحذر منه فهو أن يتحول خطاب الداعية في البلاغ العام بدعوة الإسلام، وفي الخطب والدروس العامة؛ إلى بوق لحزبه؛ لأن هذا المسلك يضيق على المخاطبين بالدعوة ما وسعه الدين عليهم، فتنفر منه فطرهم، وتأباه طباعهم، ومن ثم لا يتأثرون به، بل ربما يكون لديهم موضع تهمة.

والمشكلة السادسة الاختلاف الكثير بين الدعاة في كثير من القضايا والأحكام، بشكل يثير الاضطراب والارتباك لدى الجمهور، ما يؤدي إلى ما يشبه الفوضى الفكرية والفقهية، وهذا بلا شك يؤدي إلى نتائج سيئة تبدأ من تأخر القناعات، وتنتهي بتخلف الاستجابة.

وإذا كان الخلاف في جانب من جوانبه أمراً مقدراً لا مفر منه؛ لكون العقول تختلف في طرائق التفكير، ولكون النصوص حمّالة ذات وجوه؛ فإننا نستطيع أن نضيق من

دائرته، ونخفف من حدته، ونجعله مقصوراً على الفروع دون الأصول، ونضطره إلى أن يكون محصوراً في دهاليز البحث العلمي وأروقة الدراسات الأكاديمية، ونحفه بكوكبة من آداب الاختلاف، ونجتهد في التماس الحق والتجرد له بقطع النظر عن هوية قائله، وهذا يستلزم إخلاصاً شديداً وتجرداً فريداً.

أما أن نفرح بالخلاف أو نفتعله، ثم نصوغه في مساجلات ومناظرات، ثم نذريه في سماء الدعوة وفضاء الإعلام؛ فهذا هو الخطر الأسود الذي يرتدي ثياباً بيضاً.

صحيح أن الداعية قد يضطر إلى الرد والدفع، وذلك إذا ما كان هناك من يعبث بحقائق الدين عبثاً لا يصح السكوت عليه، ولكن ليكن هذا بقدر الضرورة؛ إذ الضرورة تقدر بقدرها، ولا يكونن ذريعة لتلبية داعي الهوى في النقد والتجريح والتهجم على الناس.

سابع هذه المشكلات - وليست بالأخيرة - مشكلة التركيز على قضايا غير معاصرة مما قد سبقت معالجتها في الماضي، وترك وتجاهل القضايا المعاصرة، وهو لون من ألوان الهروب من المواجهة، وصورة من صور النقل من كتب العلماء دون تمييز بين ما نحن بحاجة إليه وما لسنا بحاجة إليه، ولا يفعل هذا إلا من لا يتحمّل المسؤولية الدعوية، ومن يعيش الماضي ولا يكترث بالحاضر، ومن يضيع رسالة الدعوة في كلام غير مفيد يبدو وكأنه مفيد.

إن السابقين يوم أن بالغوا في الاهتمام بمسائل الصفات وبالرد على الأشاعرة ومن شابههم، كانت تلك المسائل يومها تمثل فتنة عصرهم وقضاياه الساخنة، ونحن أيضاً لدينا قضايا معاصرة تحتاج منا لأن نتصدى لها ونعالجها بنفس الاهتمام الذي عالج به السابقون قضاياهم، مثل قضايا تطبيق الشريعة، والدفاع عن المسلمين المستضعفين، وتحرير

الإنسان من الآلهة الجديدة التي استعبدته دهراً طويلاً.

ولا يعني هذا ترك القضايا القديمة تركاً كلياً، وإنما المقصود هو ألا تأسرنا وتستولي على اهتمامنا على حساب قضايا أكثر منها خطورة.

هذه المشكلات وغيرها (التزوير الناعم المقنع – تعري الخطاب عن وصف الملاءمة والمناسبة – تجاهل الواقع من قبل البعض – الخضوع لضغط الواقع من قبل البعض الآخر – سيطرة المذهبية والحزبية – الاختلاف الكثير بين الدعاة – استدعاء قضايا قديمة هروباً من المواجهة بالقضايا النازلة – الارتجال والانطلاق من ردود الأفعال – الغرق في الجزئيات وإهمال الكليات – التردد بين الاستجداء والاستعداء – الخلط بين الخطاب النخبوي الخاص والخطاب الشعبوي العام... إلخ)؛ كل هذه المشكلات وغيرها تحديات ضخمة في طريق الوصول إلى المأمول. فما هي الأسس التي ينبغي – مع تلافي تلك المشكلات – أن نراعيها وأن ننطلق منها إلى تجديد الخطاب الدعوي بما يحقق لنا الآمال الكبار؟

لا شك أن هناك أسساً ترسم ملامح وسمات الخطاب الدعوي المنشود، وتمهّد لتحول كبير في الخطاب الدعوي؛ تحول يبشر بنهضة كبرى ووثبة عظمى في أداء الواجب الكبير، الواجب الذي لا يقدم عليه واجب ولو كان قيام الدولة الإسلامية أو تحقيق سيادة الشريعة، ألا وهو واجب البلاغ والبيان لهذا الدين، وإقامة الحجة على وجهها الصحيح؛ بما يسقط العذر، ويقطع اللجاج، ويميز بين الخبيث والطيب تمييزاً يجعل مآل الفريقين عن بينة، سواء من هلك ومن نجا.

يأتي على رأس هذه الأسس: التنظيم الشرعي للخطاب الدعوي، بمعنى أن يتم إخضاع وتطويع الخطاب الدعوي للخطاب الشرعي المنهج، ولا أقصد بهذا مجرد التوصية – ولا حتى التربية – لكل قائم بواجب الدعوة أن يتفقه في الدين – وإن كان هذا مطلوباً بوجه ما وبقدر ما –، لكن أقصد ما هو أجمع وأوسع وأدق وأعمق، أقصد ما يحقق نوعاً من الولاية العلمية المنهجة على الخطاب الدعوي، وهذا يمكن أن يتحقق بأمرين، أزعم أن التجربة المعاصرة أثبتت أنه لا غنى عنهما.

الأمر الأول: أن يتم تأسيس مرجعية شرعية موحدة للعمل الدعوي الإسلامي تضم نخبة من خيرة العلماء والدعاة المشهود لهم بالتجرد والرشد والوعي مع العلم الشرعي، ممن يحملون هَمّ هذه الدعوة، وممن لهم تاريخ من النضال في هذا الميدان الشريف، يكون لهذه الهيئة الشرعية الدعوية نوع ولاية على كافة الجماعات والهيئات العاملة للإسلام؛ كولاية أهل الحل والعقد على الأمة، تستمد نفوذها من قناعة جمهور الدعاة وطلبة العلم بها قناعةً تجعلهم يقدمون رأيها على رأي قادتهم عند الاختلاف، وتضطر القائمين على الجماعات إلى عدم مخالفتها لئلا تخسر جمهورها وتفقد مصداقيتها؛ تفصل في كل نزاع يطرأ، وتقول كلمتها في كل ما يستجد من المواقف والأحداث؛ بما يحقق وحدة الوجهة ويعفي من الاضطراب في المسيرة، فيكون توجيهها تارة كصوت الحادي الذي يوحد سير القافلة ويجمع شتاتها، وتارة كعصا الراعي يهش بها على الشاردة ويزع بها الركب.

أَعلمُ جيداً أن قيام هذه المؤسسة أمر تكتنفه صعاب جمّة، لكننا نوقن بأنه واجب كبير لا يسع الأمة تركه مع القدرة عليه، ودليل وجوبه عموم الأمر بطاعة أولي الأمر، وعموم الأمر برد ما استشكل من الأمور إليهم، وذلك في آيتين أرى من تمام الفهم ألا نفصل بينهما في معرض الاستدلال، وهما قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، مع قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وأولو الأمر هم العلماء والأمراء، ووجوب طاعتهم وردّ الأمر إليهم يستلزم وجوب إيجاد هيئتهم الجامعة التي لا يمكن أن تتحقق الحكمة من الأمر بطاعتهم وردّ الأمر إليهم إلا بها؛ إذ القاعدة المقررة أنّ "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، ويقيناً لا يمكن أن يتم – فيما يتعلق بالشأن العام – واجب الطاعة لأولي الأمر من العلماء ولا واجب الردّ إليهم إلا بوجود جماعتهم؛ لأن تفرقهم مع اختلافهم لا يمكن أن يتحقق به ولا أن يناط به هذان الواجبان الكبيران؛ إذ ليست طاعة أحدهم بأولى من طاعة الآخر، وكذلك ليس أحدهم بأولى بالرد عليه من الآخر، وبالجملة: بغير هذا لن تتحقق الحكمة من الحُكم، ومن ثمّ لن يتحقق الرشد المنشود للحركة الإسلامية.

وهذا لا يستلزم بالضرورة حلّ عقدة الجماعات العاملة للإسلام، ولا صهرها ودمجها في كيان واحد، لا يستلزمه إلا إذا لزم من وجوب خضوع الكليات جميعها لإدارة الجامعة أن يتلاشى ما بينها من فوارق واختصاصات وتذوب جميعاً

في كلية واحدة، لا يستلزمه إلا إذا لزم أن تتحول كل كتائب الجيش إلى كتيبة واحدة ليتحقق خضوعها جميعاً لقيادة موحدة، وأن تتحول كل الوزارات إلى وزارة واحدة لتدين بالولاء لرئيس واحد ينتظم به شمل الدولة، ومن رأى تعدد الجماعات على غير هذا النحو - الذي طاب للكثيرين أن يطلقوا عليه اختلاف تنوع لا تضاد - فليراجع التزامه من الأساس، وليعد في تعلمه للإسلام إلى نقطة الصفر وإلى مربع البدهيات الذي لا يصح تجاوزه إلى ما بعده إلا إذا كان هناك خلل في التربية وعوج في المنهجية العلمية.

ولا يستلزم كذلك جمع الناس كلهم على رأي واحد أو غلق باب الاجتهاد؛ كلا.. فلكل مسلم حقه في اعتناق مايتراءى له من الآراء، وكذلك حقه في التعبير عن رأيه بكافة الوسائل، ودور هذه المؤسسة لا يتوجه إلى الحجر على التفكير أو التعبير، ولا يتوجه كذلك إلى المسائل والمواقف الفرعية التي يشق إلزام الناس فيها برأي واحد، وإنما يتوجه إلى الترجيح واختيار الأوفق للشرع والأقرب لتحقيق المصلحة فيما هو من قبيل الخطط العامة والمسائل الكبار المتعلقة بمنهج التغيير، ثم الإلزام للكافة بالعمل وفق ما اختارته دون إلزام باعتقاد أنه الأصوب، ودون حجر على التفكير أو التعبير، وتترك بعد ذلك التفاصيل والخطط العملية والتنفيذية لاجتهاد كل فصيل.

كيف سيتم إنشاء هذه الهيئة، وما هو نظام عملها، وهل ستكون دولية أم إقليمية، وما معايير الاختيار، وكيف ستكون البداية ومن أين الانطلاقة؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تحديات عظيمة، لكن أمة محمد ﷺ لا تخور أمام التحديات ولا تنهار أمام العقبات، لا سيما إذا استعانت بربها وتوكلت عليه، وهي أمور تفصيلية موضع اجتهاد.

هذا هو الأمر الأول من الأمرين اللذين تتحقق بهما عملية التنظيم الشرعي للخطاب الدعوي، **أما الأمر الثاني فهو:** إنشاء مراكز بحثية متخصصة تحت إشراف هذه الهيئة الحكيمة؛ لتقديم الدراسات التأصيلية للنوازل المتعلقة بالدعوة ومناهج التغيّر والسياسة الشرعية وغيرها من المسائل الكبار، والأصل لهذا الواجب قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فالعاملون للإسلام والقائمون على الدعوة كالمجاهدين في سبيل الله، يحتاجون - لكثرة شواغلهم - إلى من يتخصص في بحث المسائل الكبار التي تحتاج إلى جهد زائد وأدوات اجتهاد لا تتوافر لأغلب العاملين؛ ليسترشدوا بها ويهتدوا بهداها.

أما الأساس الثاني فهو إحياء فقه الأولويات، وتربية العاملين للإسلام عليه، وفقه الأولويات هو فهم وإدراك رتب الأعمال والمشاريع الدعوية، ووضع كل شيء منها في مرتبته بالقسط، ثم تقديم الأَوْلى فالأَوْلى عند الازدحام، بناءً على ضوابط ومعايير شرعية صحيحة يهدي إليها العلم بالشرع والفهم للواقع، على نور من العقل السليم المسترشد بالوحي المعصوم، فلا يقدم غير المهم على المهم، ولا المهم على الأهم، ولا المرجوح على الراجح، ولا المفضول على الفاضل، بل يقدم ما حقه التقديم، ويُؤَخّر ما حقه التأخير، ولا يهول الصغير، ولا يُهوّن الخطير، بل يوضع كل شيء في موضعه بالقسطاس المستقيم، بلا بخس ولا طغيان، ولا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا جفاء.

والأصل لفقه الأولويات استقراء الشريعة؛ فإن الاستقراء التام للشريعة يثبت تقديمها للمهم على الأقل منه أهمية عند التزاحم، ومن هنا كانت القاعدة الفقهية العامة: "إذا تعارضت المصالح قدم الراجح منها على المرجوح"، وقاعدة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما"، وقاعدة: "الضرر الأشد يُدفع بالضرر الأخف"، وغير ذلك من القواعد التي تنظم فقه الأولويات، ويمكن أن يستدل عليه باستقراء السيرة النبوية التي تعتبر خطة الإسلام في الانتشار المتدرج الذي يقدم في كل مرحلة الأهم على المهم، وهناك أدلة جزئية كحديث عبدالله بن عباس أنّ رسولَ اللّه ﷺ بعَثَ معاذاً إلى اليمَن فقالَ لَه: "إنّكَ تأتي قوماً أهْلَ كتاب فادعُهُم إلى: شَهادةِ أن لا إلَهَ إلّا اللّهُ وأنّي رسولُ اللّه فإن هُم أطاعوا لذلكَ، فأعلِمهُم أنّ اللّهَ افترَضَ عليهم خمسَ صلوات في اليوم واللّيلة فإن هُم أطاعوا لذلكَ، فأعلِمهُم أنّ اللّهَ افترضَ عليهِم صدَقةً في أموالِهم تؤخَذُ من أغنيائِهم وتُردُّ علَى فُقرائِهم، فإن هُم أطاعوا لذلكَ فإيّاكَ وكَرائمَ أموالِهم واتّقِ دَعوةَ المظلوم، فإنّها ليسَ بينَها وبينَ اللّه حجابٌ"[1].

أما الأساس الثالث فهو الاسترشاد بطريقة القرآن الكريم وبخطابه: فالقرآن هو كتاب الله الذي نزل لإسعاد البشرية وهدايتها، وهو خطابُ مَن خلق الإنسان ويعلم أسراره وأحواله وما ينفعه وما يضره، ويعلم مداخل نفسه

(١) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٤٤، برقم ١٤٢٥؛ ومسلم، ج ١، ص ٥٠، برقم ٢٩.

ومسـاربها، فلا شك أن طريقته في خطاب الناس ودعوتهم أسـلم طريقة وأقربها لفطرة هذا الإنسـان؛ فينبغي على الداعية أن يسترشـد بطريقة القرآن في مخاطبته للفطرة، وفي ربط الإنسان بالكون وما فيه من آيات، وفي طريقته في الإقناع، وفي جمعه بين مخاطبة العقل ومخاطبة المشـاعر، وفـي بنائه على قاعدة الربوبيـة المتمثلة في الخلق والرزق والإنعام، وغير ذلك مما تميز به الأسلوب القرآني.

فإذا رأينا – على سـبيل المثـال – أن القرآن الكريم له طريقة مميزة في معالجة الأحـداث وفي تربية عباده بها، وهي أنه يربطها بسـننه التي يمضيها في خلقه؛ علمنا أن تحليل الأحداث ودراستها بمنأى عن السنن الإلهية تخبّط لا ثمرة من ورائه، واجتهدنا في تعلم السنن الربانية وفي ربط كل ما يجري من وقائع وأحداث بهذه السنن، وهذا من تمام فقه الواقع الذي لا غنى عنه.

وإذا رأينـا القـرآن الكريم – رغم إثباتـه في كثير من الآيات أن الكافرين المعاندين مسَلِّمون ابتداء بالربوبية – إذا رأيناه مع ذلك يتوسـع – بشكل لافت للنظر – في الحديث عن مظاهر ربوبيـة الله تعالى من خلق ورزق وإنعام ورعاية وعناية وتصريف وتدبير؛ علمنـا أن اللطيف الخبير العليم البصير سـبحانه وتعالى يعلم أن تركيبة هذا المخلوق تركن إلى هذا النوع من الخطـاب، وأن نداءه بهذه الطريقة يؤثر في فطرته، وأن هذا الباب يُعَدّ أوسـع الأبواب التي يُدخَل منها على العباد؛ فلم يقصر عنه خطابنا ولم تهمله دعوتنا، واتخذناه مدخلاً إلى التأثير في الناس.

وهذا الطرح يقودنا إلى القول بأهمية الدراسات المعنية باسـتخراج كنوز القرآن الكريم – لا سيما ما يتعلق بصلب رسـالة القرآن وهو هداية الإنسـان – وإسـقاط إشاراته ودلالاته على الواقع الذي نحياه ويحياه الناس، وأشـير هنا إلى ضرورة الاستفادة من تجربة الأستاذ الشهيد سيد قطب – رحمه الله تعالى – بشكل موسع وبطريقة مؤسسية تعظم مـن الإيجابيات وتتلافى السـلبيات وتتحقق بها صورة من صور الاجتهاد الجماعي المنظم.

أما الأساس الرابع فهو صبغ الخطاب الدعوي المعاصر بالصبغة العامة لخطاب القرآن والسنة، وذلك لا يتحقق إلا بأن يتسم بذات السـمات، ويقوم على ذات المعالم، وينطلق من ذات المنطلقات، ويتغيّا ذات الغايات. ومن أهم سـمات الخطاب في القرآن والسـنة: وضوح الدلالة، والإقناع وقوة الحجة، وكفاية التبليغ بشـمول الخطاب وعمومه. ومن أهم معالـم هذا الخطـاب: العالمية، والإنسـانية، والمصداقية، والوسـطية، والتوازن. ومن أهم منطلقاته: مسؤولية البلاغ، والإحسـان والرحمة والإشـفاق على الناس، والغيرة على حرمات اللـه. ومن أهـم الغايات: تعبيد الخلـق للخالق، وتحقيق سيادة الشريعة.

وفي سـبيل تحقيق ذلك – وكذلـك لتحقيق قدر كبير مـن الوحـدة الفكرية والفهم الكلي للإسـلام –، لا بد من تنشيط جملة من العلوم المهمة بشكل مؤسسي واسع التأثير، على رأسها: التفسـير الموضوعي للقرآن الكريم، والدراسة الموضوعية للسنة النبوية، ودراسـات للسيرة النبوية تربط بينهـا وبين تاريخ التشـريع وتاريخ النـزول، وإحياء الفقه المقاصدي، وبعث الدراسـات المقاصدية الكلية للشـريعة، واسـتخراج النظريات العامة والنظم الكبرى في الشـريعة الإسـلامية، وجمع القواعد الكلية والضوابط العامة لأبواب الفقه الإسلامي، إضافة إلى الاجتهاد في بلورة الجمل الثابتة وتمييزها عن مـوارد الاجتهاد، مع إذاعـة فقه الاختلاف وآدابه، إلى غير ذلك من العلوم التي تسهم في رسم الصورة العامة للخطاب الإسلامي كله.

هذه الأسس (التنظيم الشرعي للخطاب الدعوي – إحياء فقه الأولويات وتربية العاملين للإسـلام عليه – الاسترشاد بطريقة القرآن الكـريم وبخطابه – صبغ الخطاب الدعوي المعاصر بالصبغة العامة لخطاب القرآن والسنة...) وغيرها مما قد تجود به قرائح المهتمين بهذا الشأن – ولا أزعم أنني أحصيتهـا –؛ يجب علينا أن نسـعى جاهدين إلى تفعيلها، مع الاهتمام الشـديد بالإخـلاص؛ لأن الله تعالى لا يبارك فـي عمل مهما بلغ تمامه إلا بالإخلاص، والاهتمام بالتربية الجـادة على التضحية وعلى بيع النفس لله، وأدعو العاملين فـي حقل الدعوة إلى الاهتمام بهذا الملف الخطير، وإلى أن يكون لكل داعية إسهام في إنضاجه، والموضع مورد اجتهاد، ومثلي ليس أهـلاً للاجتهاد، لكنني أحببـت – فقط – أن أشارك في فتح باب هذه الدراسـة المهمة، وإطلاق شرارة هذا التحرك الفعال.

والله أسأل أن يتقبل منا صالح العمل، وأن يلهمنا الرشد والإصابة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأوعية الفارغة

فهد بن صالح العجلان
Fsalehajlan@gmail.com
@alajlan_f

قرأتُ هذه الأحكام كثيراً، وتكرَّر عرضها في مناسبات عدة:

- لا حرج في تولي المرأة الرئاسة العظمى، وما جاء في قوله ﷺ: (لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأةً)[1] فالصحيح أنه خاص ببنت كسرى الذي جاء بسببها الحديث، والأصح هو القول بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

- قول الفقهاء بقتل المرتد فرع جزئي مخالف لمقصد شرعي كلي يقوم على حرية الاعتقاد وعدم الإكراه في الدين فيقدم المقصد على الجزئي.

- لا بأس بأخذ الربا من المصارف المعاصرة إذا كان بهدف التجارة؛ لأنه يحقق مصالح عظيمة للفرد، والشريعة إنما تقوم على المصالح فلا يمكن أن تمنع ما فيه مصلحة.

- ثبت الرجم في السنة، لكنه مخالف للقرآن، وإذا تعارض القرآن والسنة يقدم القرآن.

- ما جاء عن النبي ﷺ من أحكام في السياسة هو من قبيل السنة غير التشريعية، فليس كل ما في السنة يكون تشريعاً ملزماً.

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

هذه جملة من الأحكام المعاصرة الشائعة، وهي مصادمة بوضوح للإجماع ولدلائل النصوص الشرعية، لكنها في نفس الوقت تستند إلى عددٍ من القواعد الشرعية المعروفة، تجد فيها: (المصلحة، المقاصد، المعارضة بين النصوص، عموم اللفظ وخصوص السبب، والسنة التشريعية).

الذي حدث أن هذه النتائج – مع غلطها الفاحش – تروج لدى فئات كثيرة من الناس، ويظن أنها تنطلق من أصول شرعية تعتمد على أسس فقهية سليمة، وأن الخلاف معها كأي خلاف في السياق الفقهي، ولا ينكشف لكثير منهم حجم الخلل والغلط في هذه الأحكام.

ما تفسير ذلك؟

كيف أصبح كثير من الناس يقبل مثل هذه الانحرافات ويظن أنها متوافقة مع الشريعة؟

من التفسيرات المهمة هنا هو حالة (الأوعية الفارغة)، فأكثر الناس يسمع بهذه الموضوعات (مقاصد، مصلحة، معارضة بين النصوص، العقل، وسنة غير تشريعية)، لكنه لا يضبط مفاهيم هذه الأصول ولا يعرف حدودها، وإنما تمر عليه في سياق الاستدلالات الفكرية، فيتقبّل مثل هذه الأحكام المنحرفة لأنه يثق بالأصول التي تستند إليها، فيظن أن هذا هو تطبيق لهذه الأصول والقواعد، فهذه الأصول أصبحت وعاء فارغاً يعبَّأ في ذهنه بحسب ما يقدمه صاحب الانحراف وليس بحسب قراءة موضوعية مسبقة ومعرفة واضحة لحدود هذا الأصل.

تجد بعض الناس يتحدث كثيراً عن الأصول الشرعية ويذكر أمثلة ويأتي باستدلالات، وحقيقة الأمر أن كل ما يعرفه عن هذه الأصول إنما أخذه من الدراسات الفكرية، أو عن طريق السجالات التي تجري على عدد من المسائل في مواقع الحوار وشبكات الإنترنت، فهذه الأصول صارت أوعية قد امتلأت من خلال هذه القراءات، ولم تعتمد على دراسة لهذه الأصول ورجوع لكلام المتخصصين وفهم دقيق لحدودها ومعالمها؛ ولهذا فمن الطبيعي أن يستدل بهذه القاعدة بما ينقضها، وأن يستعملها في المواضع التي اتفق الفقهاء على أنها خارجة عن حدودها، وأن يوظفها وقد تساقط منها عدد من الشروط والقيود والأحكام.

لنعد مرة أخرى إلى هذه المسائل ولنبيّن وجه الخلل في الاستدلال بكل قاعدة، وكيف أنها صارت وعاء يعبأ بما يخالفه وبما ليس له علاقة بالعلم:

• أما حديث (لن يُفلِحَ قومٌ ولّوا أمرَهُمُ امرأةً)، فمع كون القول بخصوص السبب قول شاذ، إلا أن الاستدلال هنا ليس له علاقة بخصوص السبب مطلقاً؛ لأن معنى تطبيق قاعدة خصوص السبب وعموم اللفظ: أننا حين نقول العبرة بخصوص السبب فإن التحريم يكون خاصاً بالرئاسة العظمى، وإن قلنا هو بعموم اللفظ فإنه يكون شاملاً لكل ولاية، وأما القول بأنه خاص بحالة معينة فهذا لا علاقة له بهذه القاعدة أساساً، ولا يقول به أحد، بل هو مخالف للإجماع كما حكاه غير واحد من أهل العلم.

• وأما المرتد فما ثبت بالدليل الشرعي فهو حكم ثابت لا يجوز هدمه بالمقاصد، والمقاصد إنما تكون عبر اجتماع فروع شرعية وليس أن تأتي بالمقاصد من الخارج وتهدم بها هذه الفروع، فحرية الاعتقاد التي تشمل حرية الردة ليست من المقاصد الشرعية، والإكراه في الدين لا يشمل إكراه المرتد، فالمقاصد هنا ليست مقاصد شرعية من الأساس.

• وأما أخذ الربا، فالمصلحة التي تعتمدها الشريعة ليس أي مصلحة وهوى للنفوس، بل هي المصلحة الشرعية، ومن قواعد المصلحة أن ما حرمته الشريعة ليس بمصلحة، بل هو مصلحة موهومة لا اعتبار لها.

• وأما مخالفة القرآن للسنة فليس في مجيء السنة بحكم جديد يعني وجود مخالفة للقرآن، كما أن تخصيص العام وتقييد المطلق هو من تفسير السنة للقرآن وليس هو من قبيل المعارضة.

• وأما السنة التشريعية وغير التشريعية فهو تقسيم تضخم عند المعاصرين حتى كان سبباً لرد كثير من نصوص السنة الصحيحة، وحتى أصبح الأصل هو التوقف في اتباع الرسول ﷺ حتى نعلم هل نتبعه أم لا؟ وهو منهج مغلوط لم يعرفه الفقهاء المتقدمون، فالأصل في السنة التشريع ووجوب الاتباع، ولا يستثنى من ذلك إلا قضايا محددة بالدليل؛ كالذي ثبت أنه من خصائص الرسول ﷺ، أو ما كان من قبيل الجبلة والعادة، أو ما كان من قبيل وسائل التجارب الدنيوية، أما أن يكون الأصل هو التوقف فلا نتبع الرسول إلا بعد التأكد، أو أن نحذف منها أبواباً شرعية كبرى كالسياسة؛ فهذا عبث لا علاقة له بالقاعدة.

هذه مناقشة سريعة مقتضبة لهذه القواعد؛ لإفراغ المعنى الفاسد الذي صُب في هذا الوعاء، وتوضيح المعنى الحقيقي لهذا

الأصل الشـــرعي، فلا يكفي أن تستدل في كلامك بأي أصل أو مقصد تراثي، بل يجب أن يكون الاستدلال موضوعياً مستقيماً.

تشـــتهر هذه الأصول والقواعد الشرعية بين الناس، لكن يخفى على أكثرهم معرفة حدودها، بما يعطي الفرصة بسهولة للاســـتدلال بها في أي حكم، وهو ما دعـــا بعض العلمانيين للحديث بصراحة عن ضرورة توظيف القواعد الشـــرعية في ســـبيل تمرير القيم العلمانية، وأنه يجـــب البحث في التراث الإسلامي عن كل ما يمكن الاســـتفادة منه ليكون في النهاية غطـــاء للأفكار المنحرفـــة، وهي دعوة راجت بســـبب قناعة عميقة بفشـــل أي محاولة لتمرير الأفكار المصادمة للنص إلا من طريق النص نفســـه تحاشياً لنفرة عموم الناس ورفضهم، فالخطاب العلماني المعاصر يشارك بجدارة في تعبئة المفاهيم الشـــرعية بمعانٍ جديدة تهدم الأصول الشرعية وتجعلها تدل على نقيض ما هي عليه.

ولا يفطـــن كثير من الناس إلى أنهم يســـتدلون بالقواعد الشرعية المعبَّأة بالرؤية العلمانية من حيث لا يشعرون، فأكثر معرفته لهذه القواعد إنما اســـتقاها من انهماكه الشديد في قراءة النتاج الفكري الذي لا يقوم على معرفة شرعية معمقة، هذا إن لـــم يكن قرأها فـــي حوارات المنتديات والشـــبكات الاجتماعيـــة، أو تابعها في البرامج التلفزيونية، ولو عاد فقرأ هذه الأصول من خلال الكتب المتخصصة التي تعتمد القراءة الموضوعية المنضبطـــة لتبيَّن له حجم الخلل الكبير الذي وقع فيه من حيث لا يشعر.

مـــن الملاحظ – بجـــلاء – لدى كثير مـــن المعنيين بتقويم التراث ونقده من المفكرين المعاصرين، أن لديهم قصوراً ظاهراً في اســـتيعاب التراث الذي يقدمونه، والمجال لا يتســـع لإيراد أمثلة كثيرة تكشـــف حال قصور معرفي فاضح في الخلط بين القواعد، وإيـــراد معلومات خاطئة، والجهـــل بقضايا بدهية، والإشكال أن أمثال هؤلاء أصبحوا مرجعاً لدى كثير من القراء الشـــباب في فهم التراث ومصدراً للمعلومات والأحكام، فتجد مـــن يتحدث عن المقاصـــد والمصلحة والمكي والمدني وســـبب النزول... إلخ؛ لا يستحضر إلا كلام هؤلاء المفكرين ولا يغترف إلا من تلك الدراسات المعاصرة غير المتخصصة، فقبل الحديث عـــن النتائج والتحليلات فإن الشـــخص بحاجـــة إلى المعلومة الصحيحة، وهي ما تعاني هذه الدراسات من قصور حاد فيها.

والإشكال أن الوعاء المملوء يوهم صاحبه بأن لديه تحقيقاً وتحريراً، وأنه مستمســـك بالدليل، على منهج وسطٍ معتدل، فلا يرى من عداه إلا غلاة جهلة متخلفين عن فهم الشـــريعة، مع كونهم ربما يكونون جمهـــور علماء الأمة إن لم يكونوا في بعض القضايا هـــم كل علماء الأمة، فمن يجهل هذه القواعد هو خير ممن يفســـرها بشـــكل خاطئ؛ لأن الجاهل سيبحث ويسأل ويفكر، بخلاف الآخر الذي قد حسم الموضوع بعد أن امتلأ لديه الوعاء.

حتـــى لا يكون في بنيتك المعرفية فراغ تســـري فيه هذه المغالطـــات والانحرافات فتملأ القواعـــد والأصول المعتبرة؛ يجـــب أن تكون لدى الإنســـان همة في التعلـــم والبحث في المصـــادر المعتبرة، وأن يقصد البحر والمنبـــع ويترك القنوات فضلاً عن المســـتنقعات، وأن يقرأ نتاج العباقرة الأســـاطين مـــن أئمة الفقه والأصول والاعتقـــاد واللغة من المتقدمين أو المتأخرين؛ هنا ســـيظهر الفرق بين المنهجية العلمية الصارمة وبين المناهج العبثية في النظر والاستدلال.

ليـــس كل الناس قادراً على هذا البحث والتحرير، ولا هو واجـــب عليهم، إنما الوجوب هنا يتأكد في حق العلماء وطلبة العلم والمتخصصين في الدراسات الشرعية أن ييسروا للناس ســـبيل العلم بهذه القواعد، وأن يظهروا أوجه الخلل والغلط التي تفسَّـــر بها هـــذه القواعد، حتى يكون بيّناً شـــائعاً لدى الناس، فيتبدد رجاء المنحرفين في تعبئة القواعد الشـــرعية بانحرافاتهم، وهذا يستدعي معرفة تفصيلية لنتاج الدراسات الفكريـــة المعاصرة التي تقوّم التراث وتحلله، وإدراكاً لمناهجها وأحكامها حتى يتم تحديد أوجه الخلل والانحراف.

ليس المهم أن يســـتدل الشـــخص بأي قاعـــدة أو دليل شـــرعي، ولا يكفي أن يأتـــي بآية أو حديـــث ليكون قوله مقبولاً شرعاً ومنســـجماً مع القواعد الشرعية، فالاجتهاد في الشـــريعة ليس هو الاستدلال بأي دليل، وإنما الاجتهاد هو في الاستدلال المقبول شـــرعاً، وإلا فكل الفرق البدعية في الإســـلام، بل حتى الفرق الغاليـــة في الكفر من باطنية وملاحدة؛ كانوا يســـتدلون بالقرآن ويـــوردون نصوصاً من الســـنة ويأتون بقواعد وأصول، لكنها في الحقيقة لم تكن استدلالاً واهتداء، إنما عبِّئت بالمعاني الباطلة التي كانوا قد اعتقدوها من قبل.

[المسلمون.. والعالم]

إرادة المصريين
ممدوح إسماعيل

إسرائيل.. مكاسب بالجملة
د. صالح النعامي

صور من سجل الانقلابات العسكرية المعاصرة
شريف عبد العزيز الزهيري

الحراك ضد مرسي... الدوافع والأسباب
حسن الرشيدي

استراتيجية المعارضة المصرية
د. أحمد محمود

الإعلام وتشويه الوعي مصر أنموذجا
باسل النيرب

الطريق إلى الفوضى يبدأ من واشنطن
محمد سليمان الزواوي

أي غد ينتظر الإسلاميين
أحمد عمرو

مرصد الأحداث
عمرو عبد البديع

إرادة المصريين

■ ممدوح إسماعيل(*)

مقدمة

خلال أكثر من ٤٠ عاماً لم يتدخل الجيش المصري في الشأن الداخلي إلا في أحداث ١٧ و١٨ يناير عام ١٩٧٧ ضد الرئيس السادات، والجيش نزل لحماية الأمن القومي وانسحب.

والمرة الثانية في فبراير عام ١٩٨٦، حيث تمرد ٢٠ ألف عسكري أمن مركزي فنزل الجيش لحماية الأمن القومي وانسحب.

والمرة الثالثة عقب ثورة ٢٥ يناير، حيث نزل في ٢٨ يناير ثم كان التغيير المهم، حيث اختار مبارك للمجلس العسكري قيادة البلاد خلفاً له عقب تنحيه في ١١ فبراير عام ٢٠١١، ولم يكن ذلك اختياراً شخصياً، بل كان اختيار دوائر عالمية على رأسها أمريكا؛ (فالمؤسسة العسكرية المصرية هي التي تملك القوة في مصر على مدار التاريخ بخلاف أن آخر حرب خاضتها منذ ٤٠ عاماً ولا يكاد يوجد شخص واحد ممن خاضوا الحرب موجود في المؤسسة بخلاف تناغم إدارة البلاد السياسية مع معاهدة كامب ديفيد للسلام مع العدو الصهيوني، وهو ما تم تنفيذه حرفياً خلال أشد المواقف، وكان أهمها الحرب الصهيونية على غزة التي دعمتها إدارة مبارك عام ٢٠٠٨).

وعقب تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري حكم مصر (على غير نص في دستور ٧١ الذي يحكم البلاد وقتها)، ولايفوتنا في هذا الصدد أن رؤساء مصر منذ عام ١٩٥٢ ينتمون للمؤسسة العسكرية.

(*) محامٍ في النقض والدستورية العليا، رئيس لجنة حقوق الإنسان بنقابة المحامين.

وقد فرح الثوار برحيل مبارك وتناسوا بقية أهداف الثورة في التطهير، وقد عمل المجلس العسكري على الإبقاء على دولة مبارك العميقة في كل أماكنها، بل وتثبيتها بكل الطرق، ووقعت أحداث عديدة كان أبرزها أحداث شارع محمد محمود نهاية عام ٢٠١١، والتي عجلت بانتخابات البرلمان، وكانت نتائجها مذهلة للتيار العلماني والغرب، حيث فاز الإسلاميون بأغلبية، وهكذا في انتخابات مجلس الشورى، وكانت لحظة المواجهة بين العسكر والإسلاميين عقب ترشيح د. محمد مرسي عن الإخوان المسلمين لانتخابات الرئاسة، فتم التعجيل بحل مجلس الشعب والإعلان عن إعلان دستوري مكمل في ١٧ يونيو ٢٠١٢ يقيّد من صلاحيات الرئيس القادم ويضع السلطة في يد المجلس العسكري، ما استدعى خروج مظاهرات مليونية اعتصمت بميدان التحرير، ما أحدث ارتباكاً في إعلان نتيجة انتخابات الرئاسة التي ظلت معلقة أياماً حبس فيها المصريون أنفاسهم.

وكان لافتاً للنظر تصريح المشير طنطاوي، رئيس المجلس العسكري وقتها، بأنه لن يسمح لفصيل بالاستئثار بالسلطة عقب لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون.

وأُعلنت نتيجة انتخابات الرئاسة بفوز الرئيس محمد مرسي، (وكان واضحاً أن الإخوان أعطوا تطمينات للأمريكان بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقباط).

تولى الرئيس محمد مرسي حكم مصر ولا توجد مؤسسة تابعة له، حتى مجلس الشورى أصبح مهدداً بالحل، وفي ١٣ أغسطس ٢٠١٢ حدث تغيير آخر في المؤسسة العسكرية، وهو الإطاحة بأقوى شخصين، هما المشير طنطاوي ورئيس الأركان عنان، وتم الانتهاء من الدستور وعرضه على الاستفتاء، وكان أهم ما فيه لتحديد دور القوات المسلحة المواد:

المادة (١٩٤)

القوات المسلحة ملك للشعب ومهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.

ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذي ينظمه القانون.

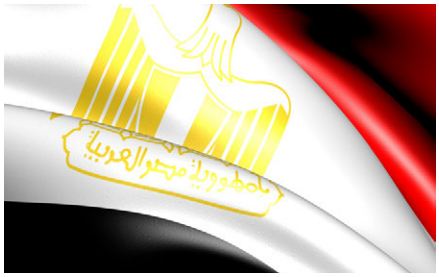

المادة (١٩٥)

وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها.

المادة (١٩٦)

ينظم القانون التعبئة العامة، ويبيّن شروط الخدمة والترقية والتقاعد في القوات المسلحة.

وتختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة دون غيرها، بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنهم.

الفرع الثالث: مجلس الدفاع الوطني.

المادة (١٩٧)

ينشأ مجلس للدفاع الوطني يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة.

ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

ولرئيس الجمهورية أن يدعو من يرى من المختصين والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود.

ولا يفوتنا أن نتوقف مع المادة (١٤٦) التي نصت على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة إلى خارج الدولة؛ إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية عدد الأعضاء.

البداية

إلا أنه في نهاية وضع الدستور حدث بعض الاعتراض من الكنيسة والتيار العلماني على مواد الهوية الإسلامية في الدستور مادة ٢ و٤ و ٢١٩.

وبدأت المعارضة تدشين تحالف فيما بينها تحت مسمى جبهة الإنقاذ، وبدأت تصعيد معارضتها ورفض الحوار، وتوافق معها في بعض طلباتها حزب النور في مفاجأة أدهشت الإسلاميين والعلمانيين وأحدثت أول انشقاق واضح في التيار الإسلامي.

وبدأت تظهر بوادر تدخّل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي عندما دعت لحوار مع المعارضة تم إلغاؤه، وظهرت تصريحات متوالية في الأحداث السياسية، رغم أن وثيقة الدستور تضمّنت البند الثامن الذي ينص على: الدفاع عن الوطن شرف وواجب، وقواتنا المسلحة مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي.

النقطة الحاسمة

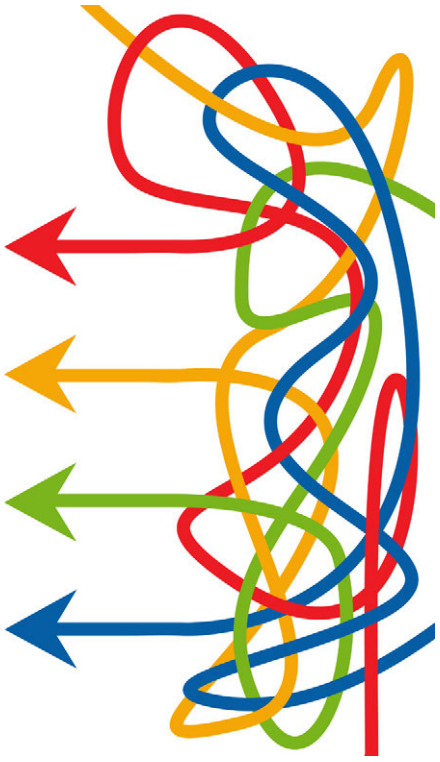

وفي ٢٧ فبراير ٢٠١٣ نشر موقع اليوم السابع لقاء جمع بين وزير الدفاع والصحافي الناصري محمد حسنين هيكل استمر ٤ ساعات، وناقش دور القوات المسلحة في الخلاف السياسي.

ورغم أن ما نُشر ذَكر أن اللقاء تم فيه التأكيد على أن الجيش لا يضع في مخططاته التدخل في العملية السياسية من بعيد أو قريب، وأن التحدي الأكبر أمامه الآن هو ترميم ما حدث أثناء المرحلة الانتقالية، والتي حاول بعضهم استثمارها في إحداث شروخ بين الجيش والشعب، بالرغم من دور الجيش في حماية الثورة، واحترامه الشرعية التي جاءت عبر صندوق الانتخابات؛ إلا أن هذا التصريح كان غطاء للتمويه فاقداً المصداقية تماماً، وقد أثبتت الأيام والأحداث أن هذا اللقاء كان أخطر نقطة في أحداث مصر عام ٢٠١٣.

وعقب الإعلان عن اللقاء الذي ظهر كأنه بمنزلة تدشين لمؤامرة حمل فيها الإعلام المدفعية الثقيلة على حكم الرئيس مرسي وحملت الدولة العميقة في المؤسسات المختلفة كل أسلحتها لتعويق مسيرة حكم الرئيس محمد مرسي بكل ما تملك؛ بانقطاع التيار الكهربائي والبنزين والسولار، يتضامن مع ذلك حصار اقتصادي من بعض الدول.

ظهور «تمرد»

ظهر ما سمي حركة تمرد من عدد من الشباب غير معروف في الحالة السياسية، وليسوا من نشطاء ٢٥ يناير؛ في ٢٦ أبريل ٢٠١٣، لتعلن دعوة لسحب الثقة من الرئيس مرسي، وحددت يوم ٣٠ يونيو لذلك، وقامت بتوزيع استمارة ورقية لا قيمة قانونية لها ولا دليل على مصداقيتها، وتلقفها الإعلام المناهض للرئيس مرسي بالتضخيم والتهويل.

إلا أن شهر يونيو شهد مزيداً من الأزمات الاقتصادية تتواكب مع ارتفاع سقف المعارضة لانتخابات رئاسية مبكرة، وكان لافتاً للمرة الثانية دخول حزب النور مؤيداً لما يدّعيه تأييد حركة الجماهير المطالبة بإقالة الرئيس مرسي.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ظهر تجمع وحشد عجيب وخليط في ميدان التحرير، حشد لا نظير له من نصارى مصر، نساء ورجالاً وأطفالاً، تركوا بيوتهم تماماً تنفيذاً لتعليمات الكنيسة، رغم أنه في ثورة ٢٥ يناير رفضت الكنيسة النزول. وظهر حشد من فلول وأتباع الحزب الوطني السابق. وظهر عدد من ضباط الشرطة، وتم تجميع جنود شرطة بملابس مدنية. وحشد من بلطجية ومسجلين جنائيين تم جمعهم بالأموال. ولا يخفى وجود معارضين سياسيين وعوام من الشعب أخرجتهم الأزمات الاقتصادية.

وفي أثناء ذلك خرج بيان للقوات المسلحة في ١ يوليو بعد الحشد المناهض للرئيس مرسي الذي بدأ بالانفضاض.

ظهر بيان القوات المسلحة بطريقة غريبة ليعطي قبلة الحياة للمعارضين. وقد خالف البيان قواعد الدستور التي تنظم عمله وتمنعه من التدخل في السياسة، وقد تضمن البيان القول إن القوات المسلحة المصرية كطرف رئيسي في معادلة المستقبل، وانطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن.

وتضمّن البيان انحيازاً كاملاً للمتظاهرين في التحرير المعارضين للرئيس مرسي، واعتبرهم هم الشعب، وتجاهل تماماً المظاهرات المؤيدة للرئيس مرسي، كأنه يعتبرهم ليسوا من الشعب. وأعطى البيان مهلة ٤٨ ساعة للرئيس لأن يستجيب للمطالب.

البيان العسكري الأول

منذ يوم ٢٨ يونيو والمظاهرات المؤيدة للرئيس مرسي تخرج في كل محافظات مصر، وكان لافتاً أنه في ٢ يوليو خرجت مظاهرة ضخمة عند جامعة القاهرة تم مواجهتها بإطلاق النار على المتظاهرين، فقتل ١٦ متظاهراً سلمياً، فكانت رسالة واضحة لبيان الأربعاء ٣ يوليو الذي جاءت فيه ألفاظ واضحة تعبّر عن انحياز العسكر للطرف العلماني المدعوم بنصارى مصر.

وقد تضمن البيان تلاعباً بالألفاظ، مثل أن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغضّ بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وستظل بعيدة عن العمل السياسي؟!

– وواضح جداً أنهم لا يعتبرون المؤيدين للرئيس مرسي من الشعب.

ومثل قولها إن خطاب السيد/ الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ ٤٨ ساعة، جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب.. وهذا قمة التدليس على الشعب، فقد جاءت مطالب البيان العسكري هي ما طالب به الرئيس مرسي في خطابه الأخير، إلا عزله وتعطيل الدستور فقط، وهو ما يؤكد أن النية كانت مبيّتة على عزل الرئيس مرسي والشروع في خطوات مغايرة لطريقة الرئيس مرسي في الحكم.

إلا أنه يبقى لافتاً في ذلك المشهد التاريخي أنه احتوى على شخصيات مدنية، مثل البرادعي المعروف بعدائه، وانعقدت دهشة الإسلاميين بظهور ممثل لحزب النور في تلك المؤامرة ليسقط حزب النور من حساب الكثيرين من الإسلاميين في مصر كحزب إسلامي تماماً؛ وظهر رئيس الكنيسة الأرثوذكسية (تاضرواس) في المشهد في سابقة لم تحدث في تاريخ مصر منذ أن فتحها عمرو بن العاص.

فضائح الانقلاب العسكري

بداية لا يخفى أن بيان ٣ يوليو من قادة في القوات المسلحة هو خروج عن طاعة القائد الأعلى للقوات المسلحة طبقاً للمادة ١٤٦ من الدستور.

١ سجل التاريخ سقوطاً دستورياً لا مثيل له عندما قام العسكر بتولية رئيس مؤقت دون سند قانوني دستوري يبيح ذلك في دستور ٢٠١٢ ولا حتى دستور ٧١ الملغى، وتم عزل الرئيس محمد مرسي الذي فاز بالرئاسة بإرادة شعب عبر انتخابات حرة نزيهة باعتراف الجميع، فتم إلغاء وإسقاط إرادة الشعب الذي يدَّعون زوراً أنهم ينحازون له، ما يؤكد كذب كل كلمة.

٢ من اللافت أيضاً أن الرئيس المؤقت تم اختياره بصفته رئيساً للمحكمة الدستورية، وهو ما لم يحدث، فلم يكن تم تعيينه ولا حلف اليمين على ذلك أمام رئيس الدولة.

٣ كان الأغرب أنه حلف اليمين قبل يمين الرئاسة المزوّر أمام أعضاء المحكمة الدستورية بخلاف القانون.

٤ كانت قمة الفضائح أن الرئيس المؤقت حلف اليمين الذي ينص على احترام الدستور الذي قام بإسقاطه العسكر في بيان ٣ يوليو، فعلى أي شيء حلف؟ وعلى أي شيء سيحكم مصر؟

٥ تتوالى المفاجآت ليعلن أن والدة الرئيس المؤقت حاصلة على الجنسية الأمريكية، ما يجعله غير جدير دستورياً وقانونياً بحكم مصر كما تنص القواعد الدستورية.

والأكثر غرابة من ذلك أن الرئيس المؤقت هو المرشح لرئاسة المحكمة الدستورية، أي الأجدر بمعرفة قواعد الدستور في ذلك، لكن كل ذلك يؤكد كمَّ الفضائح في التلاعب بالدستور حتى في محكمته بمصر.

كل ذلك يؤكد أن الرجل واجهة للتغيير العسكري يحكم مصر ولا يعبأ بإرادة شعب ولا قواعد دستورية تنظم إدارة الحكم في البلاد.

لمصلحة مَن ولماذا؟

١ ما سجله التاريخ في تلك اللحظة الفارقة أن المجلس العسكري في مصر لم يبالِ بأموال الشعب المصري ولا إرادته التي يدَّعي أنه قام للمحافظة عليها، فقد حلَّ مجلسي الشعب والشورى، وألغى الدستور، وعزل الرئيس، وكلهم جاؤوا عبر الصناديق الانتخابية وإرادة الشعب، وقد صرف على تلك المراحل ما يقرب من ٧ مليارات جنيه من أموال الشعب المصري كلها ضاعت في بيان ٣ يوليو العسكري.

٢ أعقب بيان ٣ يوليو العسكري بلحظات إغلاق كل القنوات الإسلامية والقبض على العاملين فيها وإغلاق مكاتب قناة الجزيرة والقبض على عدد من القيادات الإسلامية.

٣ أمريكا والغرب يباركون، فقد أعلن أوباما قلقه فقط لما يحدث في مصر ولم يتحدث عن انقلاب عسكري مرفوض كما أعلنت تركيا وتونس بوضوح، لكن لغة أوباما وبريطانيا وفرنسا كانت لغة واحدة، فقد طالبوا فقط بالعودة للديمقراطية عن طريق العسكر!

٤ أكدت بعض وسائل الإعلام الغربية أن ما حدث في مصر انقلاب عسكري، فقالت مجلة "إيكونوميست" البريطانية «إن ما حدث في مصر انقلاب عسكري على الشرعية المنتخبة».

وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير لها عن أن الانقلاب العسكري ضد مرسي مخطط له منذ أشهر عدة بسبب توتر العلاقة بينه وبين المجلس العسكري.

تأكيد التغيير العسكري

١ في ٨ يوليو بعد ٥ أيام من البيان العسكري و٤ أيام من تولي الرئيس المؤقت واجهة الحكم العسكري، أصدر ما سمي الإعلان الدستوري.

٢ كان أبرز ما يؤكد أن ما حدث تغيير عسكري كامل على الشرعية الدستورية، هو مقدمة الإعلان الدستوري التي جاء فيها أن الإعلان الدستوري استمد من بيان القوات المسلحة في ٣ يوليو، وهو تصريح مكتوب لا يخفى، ويضيف قاعدة جديدة في الدساتير بالعالم وهي أن العسكر مصدر للتشريع أو أن بيان القوات المسلحة هو مصدر السلطة بصراحة تامة، وهنا تأكيد على كذب كل من قال بالشرعية الثورية، فالشرعية العسكرية هي الحاكمة ومصدر التشريع في المشهد.

٣ أكد الإعلان الدستوري أن مصدره ليس الشعب، فضلاً عن أن يكون الشريعة الإسلامية، ولا حتى مصدره قاعدة دستورية ولا حتى مطلب شعبي؛ فكل طلبات المعارضة كانت في تعديل الدستور، فجاء العسكر وقاموا بإلغائه تماماً ليتعرّى نظام الحكم في مصر، حتى ولو كانت واجهته مدنية، لكنه يحكم باسم العسكر.

٤ من اللافت في الإعلان الدستوري أنه جاء بكثير من مواد الدستور الذي تم إلغاؤه، لكنه كان مميزاً في تولية الرئيس المؤقت كل السلطات ليصنع فرعوناً جديداً، فهل هذا ما يريده الشعب المصري؟ بالطبع لا.

٥ لم يكن مستغرباً بعد العصف بالشرعية والدستور في ٣ يوليو ومذبحة العدالة في ٨ يوليو بالإعلان الدستوري الفاضح للانقلاب؛ أن تتم مذبحة للمؤيدين للرئيس مرسي عند الحرس الجمهوري في واقعة لم تحدث بمثل هذا العدد من القتلى؛ ٧٢ شهيداً من الإسلاميين قتلوا وهم ساجدون في صلاة الفجر.

مخاطر ما حدث

١ إن هذا التغيير العسكري وما صاحبه يرجع بنا إلى الدولة الناصرية البوليسية القمعية، التي اعتمدت سبل الإقصاء للمعارضين، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الشعب المصري كله معزولاً سياسياً بالسجن والاضطهاد وتزييف الوعي وتزوير الإرادة.

٢ إن هذا الطريق الجديد للعسكر أول ما يضر يضر المؤسسة العسكرية بانشغالها عن دورها الرئيسي ومهمتها الوطنية، ويعيد للذاكرة هزيمة ٦٧، والأخطر أنه يؤدي إلى تعميق الخلاف بين الشعب ومؤسسته العسكرية، وهو أخطر ما حدث في مصر.

٣ أخطر ما في هذا التغيير خطواته في اختيار شخصيات مثل البرادعي والببلاوي وتمرد وغيرهم، المعروفين بعلمانيتهم المتطرفة، لرسم خريطة طريق حكم مصر، والأخطر الكنيسة المصرية، ما يعد افتئاتاً على الهوية الإسلامية لمصر، وهو ما يفتح الباب لتفكك مصر، سواء بحرب أهلية أو فتنة طائفية – لا قدر الله.

٤ إن ما حصل باطل دستورياً، حيث لم يكن ما قامت به المؤسسة العسكرية من صميم عملها وأنها خرجت على الدستور الذي وافق عليه الشعب والذي وافقت هي على اختصاصها في مواده، وأن محاولة التضليل باسم الشعب هي محاولة باطلة ومفضوحة، وهي محاولة فقط لاتخاذ ستار لعمل باطل ومحاولة إضفاء ديكور مصنوع بدقة مخابراتية على مؤامرة مفضوحة شاركت فيها أطراف دولية وعربية لوأد أول تجربة لرئيس إسلامي في المنطقة العربية.

٥ ما حصل تمرد على الشرعية، وبإطاحته بالرئيس المنتخب فتح الباب لكل قوة ترفض أي رئيس أو حاكم أن تحذو حذوه ليضع مصر على طريق الفوضى – لا قدر الله.

وأخيراً كان الأمل معقوداً في مصر على أن ثورة ٢٥ يناير قد غيّرت الكثير من قواعد منظومة ترتيب الحكم في مصر، وأن اختيار الشعب هو الأعلى، لكن الانقلاب العسكري عمل على العصف بالأمل.

ولكن يبقى أن من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ٣ يوليو ٢٠١٣ كان هتاف الميدان يسقط حكم العسكر رغبة من الشعب في حكم مدني.

وأخيراً.. إن ملايين المصريين الهادرة في كل ميادين مصر ما زالت تقاوم وتؤكد تمسّكها بحقها في إرادتها وعودة رئيسها المنتخب وتسطّر ملحمة رائعة في ميدان رابعة العدوية وكل ميادين وشوارع مصر رغم التعتيم الإعلامي في المقاومة السلمية للاستبداد ورغم التضحيات الكبيرة، إلا أنها تتمسك بحقها وتؤكد أن أملها في نصر الله لن يخيب وأنهم يبذلون الأسباب في تحقيق سنة التدافع تحقيقاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

الحراك ضد مرسي..
الدوافع والأسباب

■ حسن الرشيدي
istratigi@hotmail.com

«محمد مرسي هو في الحجز اليوم، إلا أن الجريمة الوحيدة التي ارتكبها أنه تم انتخابه رئيساً لبلاده».

هذا تعليق صحيفة تليجراف البريطانية على انقلاب الجيش على رئيسه في الثالث من يوليو الماضي بعد سنة من انتخابه كأول رئيس مصري في تاريخها يجيء عن طريق انتخابات شهد العالم بنزاهتها.

أكثر الأسئلة إلحاحاً الآن تدور حول: هل كان تولي مرسي الحكم في مصر مخططاً مدبراً من الجيش والمخابرات فضلاً عن القوى الخارجية؛ لتصفية الثورة بتمكين الإخوان المفخخ بالأزمات، ومن ثم الإجهاز عليه في مشهد ختامي؟

أم أن حركة الجيش جاءت لإنقاذ البلد من حكم الإخوان الذين تسبّبوا في تدهور اقتصادي وخدماتي وانهيار أمني وانزلاق لحرب أهلية؟

ولمحاولة الإجابة عن الأسئلة السابقة لا بد من نظرة سريعة للخصائص التي تحكم تركيبة الجيش المصري الذي يعدُّ القوة الأولى في مصر، واقتصرنا على التاريخ الحديث منذ إنشائه في عهد محمد علي حتى يومنا هذا:

ففي عام ١٨٢٠ استقدم محمد علي ضباطاً فرنسيين ليدرّبوا ضباط المماليك على النظام والأساليب الأوروبية العسكرية، ثم تولى هؤلاء الضباط تدريب الجنود المصريين، وبالتدريج تم إحلال الضباط المصريين مكان المماليك، وكانت هناك مشكلتان في البداية:

الأولى: تتمثل في عدم الانضباط.

والثانية: اختلاف ديانة المدربين عن هؤلاء الضباط.

وسرعان ما تغلب محمد علي على هاتين الصعوبتين بمزيج من الدهاء والبطش، فنتج عنهما أن الجيش المصري منذ هذا التاريخ أصبح منضبطاً شديد الصرامة

في مسائل الانضباط وطاعة الأوامر لدرجة إذلال الجنود، حتى بات هذا التجنيد كابوساً للأسر المصرية عندما يلتحق أحد أبنائها بالجيش مجنداً، وفي الوقت نفسه هذه الصرامة والانضباط تجعل الجيش يستعصي على التمرد والخروج عن الأوامر.

والأمر الآخر الناتج عن تذمر الرعيل الأول من ضباط الجيش من رؤسائهم الفرنسيين، فقد حسمه محمد علي بأن أصبحت العلمانية السمة الغالبة لتوجهات الجيش المصري، بل الدولة المصرية كلها.

ورغم تأثر كثير من ضباط الجيش عبر تاريخه بالصحوة الإسلامية، خاصة في ذروة وقوة الصحوة في الأربعينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكن يبقى اعتناق بعض الضباط فكر الصحوة يشوبه في كثير من الأحيان ضعف الالتزام لهؤلاء الضباط بسبب طبيعة ظروفهم العسكرية بعيداً عن الحضانات التربوية الإسلامية التي تصقل النفس وتجعلها مرتبطة بأجواء العبودية والطاعة.

وفي بداية إنشاء جماعة الإخوان حرصت على اختراق الجيش وتمكّنت من جذب مجموعة من الضباط إلى صفوفها، لكن كما أسلفنا لم تسعفها حضاناتها التربوية في صقل التزامهم، وعند أول محنة للجماعة ترك أكثر هؤلاء الضباط الجماعة وتفرغوا لطموحاتهم الشخصية، بل كانوا أكثر شراسة في اضطهادها عندما أخذوا السلطة في عام ٥٢، ومارسوا القمع ضدها كما لم يمارسه الآخرون، وانخرط هؤلاء الضباط في السياسة ومؤسسات المجتمع المصري بشدة، وتزامن هذا مع رفعهم لواء العلمانية في محاولة لقسر المجتمع المصري عليها بعد قمع الحركات الإسلامية وفي طليعتها «الإخوان المسلمين».

وعقب هزيمة النظام العسكري في ٦٧ سعت قيادات الجيش إلى السماح بوجود علماء أزهريين لرفع الروح المعنوية للجنود تمهيداً لمعركة استرداد الأرض، وتأثر كثير من الضباط بالأجواء الإسلامية التي شاعت في مصر في أعقاب الهزيمة، وانضم بعضهم إلى الجماعات الجهادية، واشتركوا في اغتيال السادات، لكن تأثر الضباط المصريين بالدعوة الإسلامية ظل في غالبه الأعم مقتصراً على التدين الشخصي الذي يُسمح به في الجيش المصري محافظاً على سمته العلماني في توجهاته.

وتولت المخابرات العسكرية غربلة الحياة الشخصية للضباط المصريين؛ فمن وجدته متأثراً بدعوات إصلاحية أو تغييرية، تتم إحالته للتقاعد، كذلك حافظ الجيش على نواديه فمنع دخول الملتحين والمنتقبات.

ولذلك كان معروفاً عن المشير طنطاوي مثلاً أنه كان محافظاً على الصلوات في المساجد، وبخاصة صلاة الفجر، بينما ينقل عنه قوله إنه "إذا فكر أحد من الإسلاميين في السلطة ستقطع رقبته"[1]. وتنقل صحيفة الشروق عن قائد عسكري كبير منذ أكثر من عام قبل تولي مرسي الرئاسة قوله: الانقلاب عمل انتحاري، لكننا مستعدون لهذا العمل الانتحاري لمنع إقامة دولة دينية في مصر[2].

السمة الثالثة للجيش المصري بعد الانضباط والطابع العلماني.. الاشتغال بالتجارة:

فمنذ ما يقرب من عام ونصف أصدرت وكالة رويترز تقريراً عن ثروة قيادات الجيش، وتنقل الوكالة عن أكثر من عشرة ضباط في الخدمة أو تقاعدوا حديثاً من أصحاب الرتب المنخفضة والمتوسطة، أنهم وزملاء لهم ضاقوا ذرعاً لازدياد ثراء عدد قليل من كبار الضباط، بينما تكافح الأغلبية العظمى من الضباط والجنود.

وقال رائد في الجيش للوكالة: الضباط في الجيش يعانون مثل باقي المصريين، خصوصاً في جزئية رفع مستوى المعيشة.. وتتركز ثروة الجيش في يد أقلية.. «الضابط لازم يوصل لرتبة معينة حتى يبقى له نصيب في الثروة».

لكن من أين أتى هذا الثراء بينما الدولة المصرية نفسها محدودة الموارد؟

في مؤتمر صحفي غير مسبوق عقده اللواء محمود نصر، مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، في ٢٧ مارس ٢٠١٢، تحدث اللواء عن النشاط الاقتصادي للجيش الذي يجعله مكتفياً ذاتياً ومعيشياً عن الدولة، والفائض يبيعه للمدنيين،

(١) الشروق ٢/٤/٢٠١٢.
(٢) المصدر السابق.

وهـــذا الفائض هو الذي يخضع فقـــط لمراقبة الدولة وتدفع عنـــه الضرائب. واعترف بأن بعض القـــرارات طوال المرحلة الانتقالية لم تكن ســـليمة، حيث إنها اتخذت في الوقت غير المناســـب.. لكن أخطر ما قاله هو تأكيده أن «أموال الجيش ليســـت من أموال الدولة ولن نســـمح للدولة بالتدخل فيها؛ لأنها ســـتخربها وسنقاتل دفاعاً عن مشروعاتنا، وهذه معركة لن نتركها، والعرق الذي ظللنا ٣٠ ســـنة لن نتركه لأحد آخر يدمره، ولن نســـمح لغيرنا أياً كان بالاقتراب من مشـــروعات القوات المسلحة».

هـــذا التصريـــح ينم عن بعـــض ما يصبو إليـــه المجلس العســـكري، وهو: أن ميزانية الجيش ومشروعاته مستقلة ولا يسمح بتدخل أي نظام سياسي في هذه الميزانية.

ويبرر المجلس ذلك بعدم الثقة بقدرات المدنيين على إدارة هذه الميزانية.

وفي تقرير نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية قبل تصريحات اللواء نصر بيومين، ذكر أن الاستثمارات التي يقـــوم بها الجيش تبلغ من ١٠٪ إلى ٤٠٪ تقريباً من الاقتصاد المصري.

بينمـــا يفصّل تقريـــر غربي آخر حجـــم الاقتصاد الذي يشرف عليه الجيش فيقول: إنه وبموجب معاهدة كامب ديفيد كان على الجيـــش أن يقلص قواته، وبدلاً من تســـريح مئات الآلاف من الرجـــال أقام الجيش مصانـــع لتوظيفهم، وتنتج هذه المصانع الآن كل شـــيء بدءاً مـــن الذخيرة وانتهاء بقدور الطهي وطفايات الحريق وأدوات المائدة. ويدير الجيش أيضاً مصارف وعمليات ســـياحية ومـــزارع ومحطات لمعالجة المياه وسلســـلة من محطات البنزين وشـــركات مقاولات وشركات اســـتيراد. والشـــركات التي يملكها الجيش منفرداً معفاة من الضرائب، ويعمل فيها المجندون الذين يتقاضى الواحد منهم مـــا بين ١٧ و٢٨ دولاراً في الشـــهر، غيـــر أن الجيش يتولى إطعامهم ويقدم لهم الرعاية الطبية[1].

السمة الرابعة للجيش المصري:

مـــن أهم أهداف اتفاقية كامـــب ديفيد عام ١٩٧٩ وضع الجيش المصري تحـــت المراقبة الأمريكية لضمان ابتعاده عن أي تفكير في خوض حرب ضد «إسرائيل» أو عرقلة المصالح الأمريكية، وذلك بربط تســـليحه بمعونة أمريكية تقدر سنوياً بـ ١,٣ مليار دولار، وتشـــمل أيضاً برامـــج تدريبية للضباط المصريـــين للتعرف علـــى أفكارهم وتوجهاتهـــم، مع إمكانية تعديلهـــا وتغيير اتجاهاتها عن طريـــق هذه الدورات بربطهم بالحياة الأمريكية وقيمها.

وخـــلال ثلث قرن تمكَّنـــت الولايات المتحـــدة من احتواء الجيش المصري عن طريق تلك المعونة التي يســـتطيع الجيش المصـــري بها تحديـــث معداته وتدريب قواته بالشـــكل الذي يضمن التفوق الإسرائيلي ويحافظ على المصالح الأمريكية.

هذه الســـمات الأربع للمؤسسة العســـكرية: الانضباط والعلمانيـــة والتجاريـــة والتبعية؛ أثرت فـــي طبائع الضباط المصريين، فأصبحوا مزيجاً من الطاعة المطلقة وفق التسلسل القيادي العســـكري، إضافة إلى التديّن الكاره للإســـلاميين وفكرة الحركة بالإســـلام، والاهتمام بالمصالح المادية والثراء، لكـــن الأمر لا يخلو من وجود وطنيين يهتمون بمســـائل الأمن القومي المصري مع تمتعهم بالصفات السابقة.

فقد كشـــفت وثائـــق ويكيليكس عن أنه جـــاء في برقية دبلوماســـية لوزارة الخارجية الأمريكية تعود إلى عام ٢٠٠٨، أن المشير طنطاوي، وزير الدفاع المصري السابق، ملتزم بمنع الزج بمصر فـــي أي حروب جديدة، كما أنه أبدى مراراً عدم الارتياح لتركيز الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب.

وعلـــى العموم يدرك العســـكريون المصريـــون خطوطهم الحمراء جيداً فلا يخرجون عنها بأي حال.

تسييس الجيش المصري:

كان للجيـــش المصري طـــوال تاريخه دوره المشـــهود في السياســـة المصرية، وإن اختلفت وتيرة هذا الدور عبر عقود طويلة.

وتشـــهد ثورة عرابي على هذا الدور عندما قام الضابط أحمـــد عرابي بقيادة تحرك للجيش وســـرعان ما تحول إلى ثـــورة على الخديوي توفيق احتجاجاً علـــى التدخل الأوروبي في شـــؤون البلاد، وسرعان ما هزمت جيوش الإنجليز جيش عرابـــي وأعقبها احتلالٌ لمصر دام ســـبعين عامـــاً، وتم حل الجيش المصري وإعادة تكوينه بضباط إنجليز، وتدريجياً عاد الضبـــاط المصريون مرة أخرى، وفـــي الثلاثينيات من القرن العشرين تم إدخال الطبقة الوسطى من المجتمع المصري إلى سلك الضباط، وهؤلاء تأثروا بالتيارات الفكرية التي كان يموج

(١) رويترز ١٤/٤/٢٠١٣.

بهـا المجتمع المصري حينئذ؛ لذلـك التحق كثير من الضباط بالأحزاب والجمعيات السـرية في ذلـك الوقت، ما نتج عنه نشأة تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يضم بين جنباته كثيراً من الضبـاط الإخوان، وقام هذا التنظيم بانقلابه المشـهور في ٥٢، وتم اسـتبعاد الإخوان، وحدثت المواجهة الكبرى بين الإخوان والتنظيم الذي نكَّل بالجماعة، وبعد أن استتبَّ الأمر للضباط انخرط هؤلاء في مؤسسـات الدولة وشهدت البلاد عسـكرة للمناصب والوظائف العليا في أمر غير مسبوق، ما جرَّ البـلاد إلى هزيمة ماحقة فـي ٦٧، وكان الدرس الأكبر الـذي أخذته قيادات الجيش من هـذه الحرب عدم التدخل في السياسـة، وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة في أزمتي اضطرابـات عام ٧٧ وتمرد الأمن المركزي عام ٨٦، حيث نزل الجيش لفض هذه الاضطرابات ثـم عاد لثكناته من دون أن يأخذ نصيباً في السلطة، وساعده على ذلك أمران:

١. انشغال الجيش واسـتفراده بأوضاعه الداخلية دون تدخل النظام السياسي.
٢. وجود ضابط على رأس السلطة السياسية.

لكـن في أواخر عهد مبارك ومع اتسـاع نطاق الفسـاد فـي الدولة وورود أنباء عن احتمـالات التوريث لابن مبارك؛ بدأت قيادات الجيش التفكير جيداً في التدخل لمنع التوريث، وسـاعدها على ذلك قيام ثـورة ٢٥ يناير، فعمد الجيش إلى التدخل الخفي عن طريق مخابراته العسـكرية، وكان يهدف إلى إسـقاط الداخلية، الذراع الباطشـة لحسـني مبارك، وذراعه السياسـية المتمثلة في الحزب الوطني.. وعن طريق إحراق مقار كل مـن الداخلية والحزب قطعت الأذرع الأمنية والسياسية لنظام مبارك، وبموقف الجيش والمخابرات العامة بزعامة سـليمان المحايد الظاهري، فَقَدَ مبـارك كل أركان نظامه، وكان مستعداً لقبول حل يبقيه حتى نهاية مدته، ووافق الجيش علـى هذا الحل، لكن المتظاهريـن أبوا إلا أن يرحل مبارك، فتم إجباره على التنحي، وأصبح المجلس العسـكري الحاكم بأمره في مصر، وبرز دور عبد الفتاح السيسي، رئيس المخابرات العسـكرية، باعتباره قد قام بالدور الأبرز في ثورة ٢٥ يناير.

خطورة عبد الفتاح السيسي:

برز دور عبد الفتاح السيسي بعد الثورة، لكن الحقيقة أن دوره بـدأ قبل ثورة ٢٥ ينايـر ٢٠١١ بما يقرب من عام، فقد تم تكليفه من قبل المشير طنطاوي بإعداد خطة طوارئ للدور الـذي يمكن أن يلعبه الجيش عند الانتقال المحتمل للسـلطة من مبارك إلى نجلـه الأصغر جمال. وتوقعت خطة الطوارئ أن يبدأ سـيناريو نقل السلطة في مايو (٢٠١١)، وأن تصحبه احتجاجات واسـعة قد تسـتدعي تدخل القوات المسـلحة لإجهاض هذا السيناريو. الخطة نفّذت في سياق مختلف مع اندلاع ثورة يناير.

يقول عبد الله السـناوي[١]: قبل خمسـة أشهر (يقصد من تاريخ تولي مرسـي الرئاسة) سألت قائداً عسكرياً كبيراً: من وزير الدفاع القادم؟ أجـاب بكلمات مقتضبة: إنه أمامك الآن، مشـيراً إلى اللواء عبدالفتاح السيسي، مدير المخابرات الحربية، الـذي كان يجلس بجواره. حججـه في تزكيته أنه أصغر أعضاء المجلس العسكري سناً، وأن المؤسسة العسكرية تحتاج إلى تجديد دم شـامل في قياداتها التي «شاخت» في مواقعها، وأن جيله يتعيَّن عليه الآن أن يخلي تلك المواقع لجيل جديد من القادة العسـكريين يتولى إعادة الانضباط للقوات المسـلحة عند عودتها لمهامها في حفـظ الأمن القومي ورفع مستويات التدريب تأهباً لأي احتمالات تطرأ.

يضيف السـناوي في هذا الحوار الذي لم يكن للنشـر وشـهد وقائعه ثلاثـة من كبـار الصحفيين.. قـال القائد العسـكري البارز: هذا ليس رأيي وحدي.. إنه تفكير المشير حسين طنطاوي نفسه.

ويؤكد الخبر الذي قاله السـناوي ما نشرته صحيفة وول سـتريت جورنـال الأمريكية من تقرير يؤكد فيه أن المشـير طنطاوي قدم السيسـي لمستشار أوباما لشؤون الإرهاب على أنه وزير الدفاع القادم في مصر.

هـذه الثقـة جعلت السيسـي يقود اختيـارات المجلس العسـكري طوال أحـداث الثورة؛ فقد كان يضع ما يسـمى سـيناريوهات تقدير الموقف على طاولة الاجتماع، وفي معظم الأحيان ينتصر السيسي بالسـيناريو الذي يراه مناسباً لحل الأزمة، وبعض هذه السـيناريوهات كان يعرضها مباشرة على المشير دون بقية قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويتخذ فيها المشير قرارات فورية دون الرجوع للمجلس[٢].

اللافت للانتباه هنا أن ترقي الفريق السيسي في المناصب

(١) الشروق ٢٠١٢/٨/٢٠.
(٢) الفجر ٢٠١٣/٥/١٤.

كان سريعاً مقارنة بآخرين، فعادة حينما يتولى ضابط منصباً يظل فيه تقريباً من عام إلى عام ونصف العام حتى ينتقل إلى منصب أعلى منه، لكن السيسي كان يبقى لستة أشهر فقط في المنصب حتى يستلم مهمة أكبر، والسر في ذلك علاقته الوطيدة بالمشير طنطاوي والجملة التي قالها طنطاوي عنه: «السيسي لا يفعل سوى ثلاثة أشياء في حياته: الصلاة وقراءة القرآن، ثم العمل، ثم ممارسة الرياضة».. هذه المقولة انتشرت كثيراً بين ضباط القوات المسلحة، ورسمت صورة ذهنية جيدة عنه، واختاره طنطاوي ليشغل أهم منصب داخل الأمانة العامة لوزارة الدفاع، وهو رئيس فرع المعلومات والأمن، وأسهم هذا في تقريب العلاقة بينهما وإضفاء هالة كبيرة على شخصية السيسي بين أجيال مختلفة من الضباط، فالتقارير التي يكتبها كفيلة بصعود أو هبوط أي قيادة عسكرية، ثم حصل في فترة وجيزة على مكافأة ثانية من المشير وهي تعيينه مديراً للمخابرات الحربية[1].

السيسي والإسلاميون:

منذ بداية الثورة تم تقسيم الملفات على أعضاء المجلس العسكري، وكلف طنطاوي الفريق السيسي بملف الإخوان المسلمين والإسلاميين، حيث تولى الاتصال بهم وعقد معهم الصفقات.

حرص السيسي طوال وجوده في المرحلة الانتقالية وفي فترة تولي مرسي، على إشعار الإسلاميين بأنه منهم، يعتنق أفكارهم ومبادئهم في الإصلاح والتغيير.

أذكر أني قابلت[2] أحد القيادات الكبرى التاريخية لإحدى الجماعات الإسلامية التي دخلت في صدام دام مع نظام مبارك استغرق عدة سنوات، وسألته عن رأيه بالسيسي، فذكر لي معرفته بالسيسي منذ عام ١٩٨١، حيث كان السيسي برتبة ملازم أول، وكان هذا القيادي برتبة مقدم، ودخل القيادي الإسلامي المعتقل حينئذ في أعقاب اغتيال السادات، وبعدها بشهور قليلة فوجئ بقصاصة ورقية من السيسي مكتوب فيها: لماذا تعجّلتم؟ ويستمر القيادي في روايته ويقول: بعد أن صعد السيسي وزيرا للدفاع في أعقاب تولي مرسي مسؤولية الرئاسة، زرته - أي القيادي الإسلامي - في مقر وزارة الدفاع، وسألته: ماذا تفعلون مع مرسي؟ فأجابه السيسي: لقد ظللنا ثلاثين سنة نحمي مبارك الذي تعرفه جيداً بدوافع وطنية، وعندما يجيء من يحمل فكرنا ماذا سنفعل معه؟

وتتعدد المصادر التي تذكر مدى ارتباط السيسي بالإسلاميين وحضوره دروس الدكتور العوا.

وهكذا اطمأن الإسلاميون إلى أن السيسي معهم، بل واحد منهم!

ورغم أن السيسي بدأ منذ نوفمبر ٢٠١٢ يأخذ منحى مبتعداً علنياً عن الرئاسة بشكل تدريجي، لكن ظل الإسلاميون واثقين به.

تقول[3] الدكتورة أميمة كامل، مستشارة الرئيس المصري محمد مرسي لشؤون المرأة والأسرة، وهي أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين في قسم المرأة؛ إن أداء السيسي اتسم بكونه أداء مخادعاً كان يتمثل في التبسط والتقرب من الناس، بينما كان شخصاً مختلفاً وهو يلقي البيان التحذيري يوم الإثنين.

ويقول مراد علي[4]، المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة، إن الجيش قرر مسبقاً عزل مرسي، وإن السيسي لم يكن مستعداً لمناقشة التنازلات التي كان الرئيس مستعداً لتقديمها. وأضاف «كنا ساذجين.. لم نكن نتخيل أن الخيانة يمكن أن تصل إلى ذلك الحد».

وتقول «نيويورك تايمز»[5] في يوم ٢١ يونيو حينما أعلن السيسي صراحةً أن التوتر المجتمعي بين المؤيدين والمعارضين قد أدى إلى انشقاق المجتمع المصري، وهذا يدعو القوات المُسلحة إلى "التدخل". ولما سأل مرسي السيسي عن هذا البيان، قال السيسي إنه بيان لمجرد تهدئة بعض القادة داخل الجيش، وإنه ليس أكثر من محاولة لاحتواء غضب هؤلاء، ومن ثم لم يُبالِ مرسي بعد هذا البيان الأول بأن الانقلاب قد أصبح قريباً.

وروى المتحدث الأسبق باسم الرئاسة المصرية ياسر علي تفاصيل اللحظات التي أعقبت بيان مهلة الـ ٤٨ للسيسي، يقول: بعدما أصدر السيسي بيان مهلة الـ ٤٨ ساعة، ذهب إلى القصر الجمهوري، وفي حضوري وبعد أن أدوا الصلاة خلف الرئيس مرسي، سألتُ السيسي لماذا هذا البيان؟ سيظهر أننا لسنا متفقين. فأجابني السيسي بالحرف الواحد: لا تتركوا

(١) المصدر السابق.

(٢) مقابلة لكاتب المقال مع القيادي بتاريخ يناير ٢٠١٣.

(٣) وكالة الأناضول ٢٠١٣/٧/١٠.

(٤) الجارديان ٢٠١٣/٧/٥.

(5) Morsi Spurned Deals, Seeing Military as Tamed –new – orktimes– By DAVID D. KIRKPATRICK and MAYY EL SHEIKH– July 6, 2013.

لهم فرصة ليجعلونا نختلف مع بعضنا البعض.

أي أن خداع السيسي للرئيس استمر قبل ٤٨ ساعة من الانقلاب.

يقول الدكتور باسم عودة، وزير التموين والتجارة الخارجية[١] الذي قدم استقالته عقب الانقلاب العسكري، إنه يعرف السيسي من خلال فترة الستة أشهر التي تولى فيها وزارة التموين، واصفاً إياه بأنه رجل يخطط قبل أن يتخذ قراره، وقبل أن يخطط يفكر ويتفق وينسق، فما نراه اليوم ليس أبداً نتاج أيام، بل نتاج أسابيع وشهور من اتفاقيات واستعداد للتنفيذ.

والحقيقة أن الرئيس مرسي حتى لو عرف بالمؤامرة مبكراً فإن الخيارات أمامه كانت ستظل محدودة في ظل سيطرة السيسي على الجيش عن طريق مخابراته العسكرية وبقية أجهزة الدولة التي تناصب مرسي والإسلاميين العداء (شرطة – قضاء – إعلام – أجهزة تنفيذية).

وقد حاول مرسي في الأسابيع الأخيرة استمالة عدد من قيادات الجيش، لكن كما أسلفنا فإن الانضباط القيادي داخل الجيش على درجة عالية من الانضباط.

لكن ما هي دوافع السيسي للتحرك؟

في رواية صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية[٢] لخصت السبب المباشر في التغيير وهو رفضه إملاءات أمريكية تقضي بتنازل مرسي عن الحكومة وقبوله بتعيين حكومة جديدة ومحافظين جدد ورئيس وزراء جديد يتمتع بكل الصلاحيات التشريعية.

وتستمر الصحيفة الأمريكية في رواياتها وتقول: تلقى الرئيس محمد مرسي وهو وسط حراسه أثناء الساعات الأخيرة من حكمه كأول رئيس منتخب لمصر، مكالمة من وزير خارجية عربي تضمّنت عرضاً أخيراً لإنهاء الأزمة في البلاد مع جنرالات العسكر. وأضاف المستشارون أن وزير الخارجية كان مفوضاً من واشنطن. وأضاف المساعدون أنه بعد ذلك توجه عصام الحداد، مستشار الرئيس مرسي للشؤون السياسية، إلى الغرفة المجاورة لإخبار السفيرة الأمريكية آن باترسون برفض مرسي، وحينما رجع الحداد قال إنه تكلم قبل ذلك إلى سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي، وبعد ذلك بدأ الحراك العسكري بالفعل. وقد جاء على لسان المترجم المساعد "ستخبرنا الأم بالتوقف جميعاً عن اللعب في ساعة معينة"، مشيراً بذلك إلى التعبير المصري الساخر عن الدولة الغربية الراعية لذلك، وهي (ماما أمريكا).

لكن لماذا تفعل أمريكا ذلك؟

في البداية راهنت أمريكا على مرسي بعد إرسال الإخوان رسائل تطمينات إلى الولايات المتحدة بأنه مستعد للحفاظ على مصالحها في المنطقة وضمان أمن (إسرائيل) ومكافحة الإرهاب.. فالولايات المتحدة كانت تريد نموذجاً مثل نموذج أردوغان في العلم العربي يستطيع احتواء الجماعات الجهادية في المنطقة ويقدم نموذجاً ديمقراطياً لا يصطدم بالحضارة الغربية، لكن بمرور الوقت ذهبت مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية إلى أن نموذج مرسي في الحكم هو نموذج إسلامي متطرف أقرب لأفكار سيد قطب، كما يقولون. وازدادت الشكوك أثناء أزمة غزة وتدخّل مرسي فيها واستطاعته الخروج بحل أظهر حماس كطرف منتصر، وفي الوقت نفسه خطا مرسي خطوات حثيثة نحو زعامة جديدة للعالم الإسلامي بعد خطابه في طهران، وبدأ الخوف يدب في الدول القريبة في المنطقة والحليفة القوية لواشنطن التي استشعرت الخطر بامتداد تأثير الثورة المصرية إلى أراضيها، وبدأت (إسرائيل) تضج بالشكوى منه؛ فكان لا بد من إنهاء حكمه كما في الخطوات التي بيّناها سابقاً.

لكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر، فقد استوعب الإسلاميون الصدمة، وباتوا الآن الطرف المبادر لقلب المعادلات الإقليمية الدولية المحلية مرة أخرى، واستطاعوا أن يأخذوا بزمام التحركات في الشارع، وبدأت قلوب الناس الكارهة لهم نتيجة الإعلام المضلل ترنو إليهم، وبإذن الله سترتفع الراية لتبدأ بالزحف إلى كل مكان.

(١) الشعب، الإثنين، ١٥ يوليو ٢٠١٣.
(٢) نيويورك تايمز – ٦ يوليو – مصدر سابق.

الطريق إلى الفوضى يبدأ من

■ محمد سليمان الزواوي(*)
istratigi@hotmail.com

كثير من الملابسات أحاط بالمشهد الكئيب الذي خيّم على مصر في الأيام الثلاثة الأولى من شهر يوليو، والتي شهدت تغييراً في السلطة المدنية المنتخبة بإرادة شعبية أفرزتها ثورة يناير، فقد مثل ذلك قمة جبل الجليد الذي ظهر على الساحة المصرية، فيما بقيت قاعدته التي تشكلت داخلياً وإقليمياً وخارجياً خافية عن الأنظار، رغم أنها كانت آخذة في التشكّل لأشهر عديدة، وعلى مسارات متنوعة، من أجل وأد التجربة السياسية المصرية الوليدة، لأهداف سنحاول توضيحها في الأسطر القادمة.

فقد بدأ ذلك المشهد يتشكّل منذ أن أعلن الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي نيته تحرير الإرادة المصرية، وبدأ ذلك مبكراً من الأيام الأولى لحكمه الذي تولاه في الثلاثين من يونيو ٢٠١٢، حيث بدأ جولات خارجية إلى كل من الصين وإثيوبيا وأوغندا وإيران وباكستان والهند وروسيا، إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وكل تلك الزيارات كانت تشكّل أعمدة سياسته الخارجية، والتي اتضح بجلاء بعد أيام قلائل أنها تبتعد كثيراً عن مسار الولايات المتحدة الأمريكية، بل بدأت بتهديد مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

ذلك الابتعاد وصل إلى ذروته عندما حطت طائرة الرئيس المصري في طهران لحضور قمة عدم الانحياز في ٣٠ أغسطس، وهي الزيارة التي مثلت تاريخاً فاصلاً للولايات المتحدة في علاقتها مع نظام مرسي، حيث بدأت منذ ذلك الحين تخرج الرسائل من أوباما بأن مصر في عهد مرسي "ليست حليفاً ولا عدواً"، وهو التصريح الأكثر حدة الذي يخرج من رئيس أمريكي بعد عقود من العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين. فقد سبقت زيارة مرسي ضغوط أمريكية لعدم كسر العزلة التي فرضتها واشنطن على النظام الإيراني، الذي أراد أن يُظهر للعالم بعقده لقمة عدم الانحياز، أنه قادر على الحشد والالتفاف حول العقوبات والعزلة الأمريكية، وكانت الضغوط الأمريكية متمثلة في عدم زيارة الرئيس بنفسه القمة، لكن إيفاد وزير خارجيته أو أي مسؤول آخر أقل حجماً، إلا أن الرئيس أصر على الحضور بنفسه، وكانت تلك أولى العلامات الفارقة على طريق الشقاق بين القاهرة وواشنطن في عهد مرسي.

(*) مدير وحدة العلاقات الدولية، المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة.

ـــــن واشنطن

وفـــي ذلك الوقت كتـــب توماس فريدمان فـــي «نيويورك تايمز» مقالاً بعنوان "انعطافة مرســـي الخاطئة"[1] قال فيه إن تلك الخطوة من مرســـي خاطئة ومزعجـــة للجانب الأمريكي. ويعدّ توماس فريدمان واحداً من المقربين من دوائر صنع القرار الأمريكي، وقال إن الإزعاج في زيارة مرسي أيضاً لأنها واحدة من أولى زياراته خـــارج مصر، ولقمة عدم الانحياز (المعارضة للإمبريالية الأمريكية بالأســـاس). ووجه فريدمان خطابه إلى مرســـي قائلاً: "إن زيارتـــك تعني أنك تدعـــم النظام الديني الإيراني، وهي رســـالة إلى شعب إيران أيضاً أنه نظام شرعي ولا حاجة للخروج عليـــه بتظاهرات منادية بالديمقراطية مثل تلك التي جلبتك إلى سدة الحكم في مصر".

وتركز الانزعاج الأمريكي حينئذ من تلك الزيارة على ثلاثة منغصات، الأول: كسره العزلة الدولية على إيران، الثاني: دعمه قمة عدم الانحياز المعادية للولايات المتحدة، والثالث: أن الزيارة تمثـــل دعماً للنظام الإيراني غير الديمقراطي من وجهة النظر الأمريكية؛ لذلك فإنها تقوض جهود واشـــنطن لتغيير النظام هناك، وتقوض مصالحهـــا طويلة الأمد، وكل تلك مثلت نقاطاً مبكرة على طريق الصدام مع واشنطن.

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد انتقدت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية زيارة الرئيس مرسي لإيران، زاعمة أن هذه الخطوة تمثل جرس إنـــذار يجب الحذر منه، خاصة في ظل ما أســـمته الصحيفة رغبة الإخوان المسلمين في تحسين العلاقات بقوة مع طهران، وخشيت الصحيفة من أن يكون هذا التحسن على حساب (إسرائيل) في النهاية. ووصفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية زيارة مرسي لطهران بأنها مغامرة يجب الحذر منها، خاصة في ظل التهديدات التي تمثلها إيران، سواء للعالم أو للمنطقة[2].

لذا كان واضحاً منذ بداية عهد مرســـي أنه يريد أن ينتهج سياســـة خارجية تعتمد على التنوع وعلى الاســـتقلالية وعلى تحريـــر الإرادة المصرية، وظهر ذلـــك جلياً أيضاً في محاولاته لتنويع مصادر السلاح بعدما عقد صفقات عسكرية مع كل من الصين وروســـيا، وهي الصفقات التي أزعجت واشـــنطن التي توفر لمصر معونة ســـنوية قدرها ١,٣ مليار دولار، منها ١,٣ مليار دولار معونة عســـكرية، طبقاً لاتفاقية كامب ديفيد، وهو ما مثل ســـبباً جديداً لانزعاج الولايات المتحدة؛ فتنويع السلاح المصري سيمثل كســـراً لحلقة جديدة من تبعية مصر للولايات المتحدة، التي تضمن التفوق النوعي لصالح إسرائيل دائماً، لكن استيراد صواريخ من روسيا مثل S٣٠٠ على سبيل المثال، يمكنه أن يغير قواعد اللعبة ويمثل تهديداً للطائرات الإسرائيلية.

كما سعى مرســـي أيضاً إلى تحرير إرادة بلاده عن طريق تقليل الاعتماد على استيراد القمح، الذي تعد مصر أكبر دولة مســـتوردة له في العالم، وحاولت حكومة مرســـي أن تخفض استيرادها من القمح بنسبة ٣٥٪ من أجل تقليل عجز الموازنة، واســـتوردت ٣,٤ مليون طن فقط في عام ٢٠١٢م[3]، في حين تستورد مصر من الولايات المتحدة فقط ما قيمته ١٧,٧ مليار دولار ســـنوياً من القمح[4]، وهو ما يمثل أضعاف قيمة المعونة الاقتصادية والعســـكرية التي تعطيها الولايات المتحدة لمصر، ويمثل ذلك المبلغ دعمـــاً للفلاح الأمريكي ولاقتصاد بلاده؛ لذا فإن مشـــروعات مرســـي للاكتفاء الذاتي من القمح تدريجياً مثلت جرس إنذار جديد لواشنطن.

كما بدأت مصر ترســـم لها سياســـة خارجية مستقلة بعد ثـــورة يناير، وبدأت التعامـــل مع قضايا المنطقة بحســـم كما ظهر جلياً فـــي أزمة غزة الأخيرة في نوفمبـــر ٢٠١٢، بعدما اســـتطاعت الجهود المصرية أن تســـهم في وقف إطلاق النار وتحقن دماء الفلســـطينيين، وأجـــرى رئيس الوزراء المصري – آنذاك – هشـــام قنديل زيارة لغزة لكسر الحصار عليها، وزار الجرحى في مستشـــفيات غزة، وبدا أن مصر بدأت تخط لها دوراً واضحاً في السياســـات الإقليمية، وتلاحم ذلك الدور مع الدور التركي المتصاعد في المنطقة، ما مثل بداية تشكيل محور

(1) Morsi's Wrong Turn, THOMAS L. FRIEDMAN, August 28, 2012: http://www.nytimes.com/201229/08//opinion/friedman-morsis-wrong-turn.html?_r=0.

(٢) جريدة الوفد المصرية، عدد الجمعة ، ٣١ أغسطس ٢٠١٢م، بعنوان: «انزعاج أمريكي وصهيوني من زيارة مرسي لطهران».

(3) Bloomberg, «Egypt Seen Buying More Russian, U.S. Wheat on Financial Woes», By Maria Kolesnikova - Apr 17, 2013.

(4) Egypt Independent, «US to export wheat to Egypt», 132013/03/: http://www.egyptindependent.com/news/us-export-wheat-egypt.

جديد في السياسات الإقليمية لم يكن حتماً لصالح الكيان الصهيوني، الذي وجد نفسه لأول مرة عاجزاً عن إطلاق يده وحرق الفلسطينيين بالفسفور الأبيض كما فعل إبان عدوانه الغاشم على غزة أواخر عام ٢٠٠٨.

كما مثلت زيارات الرئيس مرسي إلى أعماق القارة الإفريقية حيث منابع النيل، بعداً آخر لقوة مصر الإقليمية التي طالما تقزَّمت في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، وكذلك أدى ذلك إلى تقويض أمن مصر القومي فيما يتعلق بملف المياه، والذي عملت إسرائيل فيه من كثب من أجل خنق مصر ومنع مصادر المياه عنها من الجنوب، فقام مرسي بزيارات إلى كل من إثيوبيا في ١٥ يوليو ٢٠١٢ لحضور القمة الإفريقية التي طالما غاب عنها سلفه مبارك، ثم عاد إلى أوغندا ثانية في التاسع من أكتوبر من العام ذاته للاحتفال بعيد استقلالها، وهي مناسبة لم يكن ليلتفت إليها مبارك أيضاً، وتأتي أهمية أوغندا من أنها من إحدى دول منابع النيل، وفي ٢٧ مارس ٢٠١٣ زار مرسي أيضاً جنوب إفريقيا، في زيارات مكوكية لمختلف الدول حول العالم بمسافة بلغت ٧٠٢٠٠ كم، أي بمعدل الدوران حول الكرة الأرضية خمس مرات[١].

ومن خلال تحليل سلوك الإدارة المصرية في عهد الرئيس مرسي من كل المعطيات السابقة، بدا واضحاً للولايات المتحدة أن مصر تبتعد عن الفلك الأمريكي، وأنها بدأت تستعيد دورها الإقليمي وبات نفوذها يمتد حتى إيران وتركيا وإثيوبيا وأوغندا، واستعادت مصر دورها في دوائر نفوذها الإقليمي ومجالها الحيوي مرة ثانية، وكل ذلك كان يمثل تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل وبالتبعية لأمن الولايات المتحدة، لذا بات من الضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بكسر ذلك الاتجاه المتنامي لتحرير الإرادة المصرية.

حيث كشفت «الجزيرة» القطرية عن وثائق تؤكد حصول ناشطين معارضين لمرسي على ملايين الدولارات من أجل زعزعة استقرار البلاد وتقويض حكم مرسي. وكشف الموقع عن مبالغ مالية استلمها كل من العقيد عمر عفيفي، الشرطي السابق والهارب في الولايات المتحدة، وإسراء عبد الفتاح، الناشطة بحركة ٦ أبريل، ومايكل منير، أحد نشطاء أقباط المهجر ورئيس حزب الحياة المصري، وكذلك محمد عصمت السادات؛ وكلهم تلقوا ملايين الدولارات تحت غطاء مساعدات للمنظمات الأهلية والمدنية ولدعم الديمقراطية في مصر.

وأشار موقع الجزيرة إلى أن برنامج وزارة الخارجية الأمريكية، الذي يطلق عليه مسؤولون أمريكيون أنه مبادرة "مساعدة الديمقراطية"؛ هو جزء من جهد إدارة أوباما التي تعمل على نطاق واسع في محاولة لوقف تراجع العلمانيين الموالين لواشنطن، والسعي إلى استعادة النفوذ في بلدان الربيع العربي التي شهدت صعوداً من الإسلاميين الذين يعارضون إلى حد كبير مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وتابع أن المعلومات التي تم الحصول عليها تحت قانون حرية المعلومات، والمقابلات، والسجلات العامة، تكشف عن أن "المساعدة من أجل الديمقراطية" المقدمة من واشنطن ربما تكون قد انتهكت القانون المصري الذي يحظر التمويل السياسي الأجنبي، كما قاموا بانتهاك لوائح حكومة الولايات المتحدة التي تحظر استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل السياسيين الأجانب، أو تمويل أنشطة تخريبية تستهدف الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، كما تلقى بعض أعضاء جبهة الإنقاذ، وهي الكتلة المعارضة الرئيسية للرئيس مرسي، تمويلاً من الولايات المتحدة، حيث قاموا بدعم حملات الاحتجاجات في الشوارع التي تحولت إلى العنف ضد الحكومة المنتخبة، في تناقض شديد مع المبادئ التوجيهية الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية[٢].

مما سبق يتضح جلياً المصلحة العليا للولايات المتحدة لإسقاط الرئيس مرسي، وكذلك تكشف الوثائق تمويل واشنطن مختلف الجماعات المناهضة لمرسي التي عملت على إذكاء العنف وحرق الأرض من تحت قدميه طوال فترة حكمه، وبالتحديد بعد الإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر ٢٠١٢، والذي مثل انطلاق شرارة الهجوم على الرئيس المنتخب وتقويض دعائم حكمه لصالح مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وبات واضحاً من خلال فصول تلك المسرحية التي لم يسدل الستار عنها بعد، أن الولايات المتحدة شريك أساسي في الإطاحة بمرسي، لكن رغم كل تلك المؤامرات، فلا يزال هناك فصل لم يكتمل، حيث لا تزال الجماهير المحتشدة في ميادين مصر تحاول أن تكتب مشهد النهاية، بأن ترفض الانقلاب العسكري، وأن تعيد الشرعية مرة ثانية إلى الشعب المصري، وأن ترفض التدخلات الإقليمية والدولية في إرادة شعب سطرها بدمائه في ثورة يناير ٢٠١١.

(١) جريدة «الوطن» المصرية: جولات «مرسي» الخارجية تليق بـ «رحالة» أكثر من رئيس جمهورية، ٠٢-٠٧-٢٠١٣، على الرابط التالي:
http://elwatannews.com/news/details/217373.

(2) Aljazeera, Exclusive: US bankrolled anti-Morsi activists, 10 Jul 2013 : http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013201371011352248980 1/07/.html.

سلسلة رحلة الأهوال

د. إيهاب عويص

متوفرة في مكتبة التدمرية
فرع الرياض - بريدة

ملحمة روائية جمع فيها المؤلف عناصر
التشويق والإثارة والحقيقة العلمية

التوزيع والنشر

مؤسسة دار رسالة البيان للنشر والتوزيع

الرياض: - هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨
تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس:
٤٥٣٢١٢١
التوزيع والمبيعات:
٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ - ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ -
٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥ - ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥
مكة وجدة والمدينة : ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠
المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨
المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩
منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦

رواية
Rewayah

دار رواية للنشر
لندن
104 Queensway
London W2 2RR
UK
E-Mail: info@rewayah.net
www. rewayah.net

(إسرائيل).. ومكاسب بالجملة

■ د. صالح النعامي
@salehelnaami

لقد تخلّت النخبة الحاكمة في الكيان الصهيوني عن كل متطلبات الحذر، وباتت تتدخل بفاعلية غير مسبوقة في الشأن الداخلي المصري وبشكل معلن في أعقاب التغيير العسكري الذي نفذه الجيش ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي. لقد تحوّل رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو، ليس فقط إلى بوق دعاية للدفاع عن الانقلابيين، بل بات الأكثر حرصاً على توفير كل مقومات نجاح الانقلاب. وقبل الخوض في رصد الأسباب الكامنة وراء الحماس الصهيوني للانقلاب على مرسي، فإنه من الأهمية بمكان التعرض للخطوات التي أقدمت عليها إسرائيل من أجل دعم الانقلاب على مرسي.

ماذا قدَّمت (إسرائيل) لدعم الانقلاب؟

لقد أقدمت (إسرائيل) على الخطوات التالية من أجل إنجاح الانقلاب على أول رئيس عربي منتخب:

١ – عمل نتنياهو على تأمين دعم دولي واسع النطاق للانقلاب من خلال القيام بحملة دبلوماسية شملت إجراء اتصالات شخصية بعدد من قادة الدول، لا سيما الولايات المتحدة والدول المهمة في أوروبا؛ لإقناعهم بأهمية الإعلان عن تأييد الانقلاب دون أي تردد. وقد أكدت وسائل الإعلام الصهيونية أن نتنياهو كلّف سفراء الكيان الصهيوني في الغرب بالاتصال بحكومات هذه الدول ومحاولة إقناعها بأهمية التحول الاستراتيجي الذي يشتمل على التخلص من حكم الإخوان المسلمين في مصر و"العوائد الإيجابية" لهذه الخطوة على مصالح الغرب في المنطقة. ولم يكتفِ نتنياهو بهذه الخطوة، بل تواترت الأنباء التي أكدت أنه قام شخصياً بالاتصال بقادة في الكونغرس والمنظمات اليهودية الأمريكية للضغط على إدارة الرئيس أوباما من أجل عدم اعتبار ما أقدم عليه قادة العسكر انقلاباً، وقد نجح في ذلك.

٢ – حرص نتنياهو على ضمان نجاح الانقلاب من خلال سعيه لتأمين دعم مالي كبير لقادة التغيير، حيث إنه وأقطاب حكومته أجروا اتصالات مكثفة مع قادة الإدارة الأمريكية ودول أوروبية ومسؤولين كبار في مؤسسات مصرفية دولية لحثهم على تقديم دعم مادي سخي لمصر من أجل تأمين نجاح حكم العسكر، لا سيما في الفترة التي تلي عزل مرسي. ليس هذا فحسب، بل إن نتنياهو نجح في إقناع السيناتور الجمهوري راند بول بسحب اقتراحه الذي تقدم به للجنة الشؤون الخارجية في مجلس

الشـــيوخ بتقليص الدعم الاقتصادي والعسكري لمصر بحجة ممارسة مؤسســـات الحكم فيها التمييز ضد الأقباط. وفي الوقت ذاته، فإن نتنياهو حرص على حثّ إدارة أوباما على ممارسة نفوذها لدى الدول العربية الغنية لتكثيف المساعدات المالية لمصر في الوقت الحالي.

٣ – لا يخفـــي نتنياهـــو حرصـــه على توظيف عملية إســـقاط حكم مرســـي لتكون نقطة تحول فارقة يسدل الســـتار في أعقابها على أي فرصة لوصول الإســـلاميين للحكـــم عبر صناديق الاقتراع. فقد ذكرت قناة التلفزة الإســـرائيلية العاشرة أن نتنياهو اقترح على الولايات المتحدة ودول أوروبية تنفيذ خطة "مارشـــال" جديدة تهدف إلى تقـــديم الدعم المادي لكل الدول العربية التي تحدث فيها ثورات الربيع العربي، وذلك من أجل تحســـين مستوى المعيشة للناس هناك، على اعتبار أن هذا التحول يقطع الطريق على الإســـلاميين للوصول للحكم عبر صناديق الاقتراع.

٤ – ســـمح نتنياهو بأن يتجـــاوز الجيش المصـــري بعض بنود اتفاقية "كامب ديفيد" المتعلقة بانتشـــار القوات المصرية في ســـيناء، ومنحه الضوء الأخضر لتنفيذ عمليات عســـكرية بشكل أكثر حرية، لا سيما في وسط وشـــمال سيناء. وعلى الرغم من أن إسرائيل هي المستفيدة الرئيسة من هذه العمليات على اعتبار أن بعضها يستهدف عمليات تهريب السلاح للمقاومة الفلسطينية، إلا أن هذه الخطوة تم تصويرهـــا في الإعلام المصري على أســـاس أنها تدلل على تصميم قائد الجيش المصـــري عبد الفتاح السيســـي، أي أن نتنياهو معني بشـــكل كبير بتحســـين صورة قادة الجيش المصري أمام الرأي العام المصري.

٥ – لقد تبيّن أن لدى (إســـرائيل) مخططاً طموحاً لفتح قنوات اتصـــال مع القوى الثورية المصريـــة ذات التوجه العلماني والليبرالي على قاعدة اســـتغلال العداء المشترك للإســـلاميين. وقد اعتبرت توصيـــات مركز أبحاث الأمن القومي الإســـرائيلي أنه ليس بإمكان (إســـرائيل) تجاهل التأثير الكبير للقوى العلمانية والليبرالية المدنية التي أسهمت في إسقاط مبارك ومرسي. وعلى الرغم من أن إدراك الصهاينـــة محدودية هامش المناورة المتاح لـ (إســـرائيل) في التأثير علـــى الخريطة الحزبية المصرية المدنيـــة، إلا أن مركز أبحاث الأمن القومـــي يرى أنه يتوجب على صنـــاع القرار في تل أبيب البحث عن قنوات اتصال مع الجهات المســـؤولة عن تفجير الثورة المصرية، عبر عرض مساعدة إسرائيل في حل مشاكل اقتصادية وإدارة حكم سليم، وهذا الجهات يمكنها أن تجد في (إســـرائيل) الطرف الذي بإمكانه أن يوظـــف إمكاناته وعلاقاته في خدمـــة أهداف هذه الجهات، كما يرى المركز.

الرهان الصهيوني على التغيير

من الواضـــح أن التجنيد الإســـرائيلي لخدمـــة تغييـــر الرئيس مرســـي يأتي لإدراك النخبـــة الصهيونيـــة الحاكمة العوائد الاستراتيجية الإيجابية التي ستحصل عليها (إسرائيل) في أعقاب ذلـــك، والتي يمكن حصرها في التالي:

أولاً: تبـــدو (إســـرائيل) متأكـــدة مـــن أن التخلـــص من حكـــم الإخوان سيســـمح لهـــا باســـتعادة الشـــراكة الاستراتيجية التي كانت قائمة بين (إسرائيل) ونظام الرئيس المصري الأســـبق مبارك، وهي الشراكة التي منحت (إسرائيل) القدرة على تحقيق أهداف كبيرة في ظل أقل قدر من التكلفة. ولعل المثال الذي يتذكره الصهاينة بشكل جيد هو الدور المصري في مســـاعدة (إسرائيل) على شنّ حربها على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، في حين أن مرسي لعب دوراً رئيساً في دفع (إسرائيل) نحو إنهاء الحملة العسكرية الأخيرة التي نفذتها في تشرين الثاني ٢٠١٢ على قطاع غزة حتى قبـــل أن تحقق أياً من أهدافها، وهو ما مثّل مصدر قوة للمقاومة الفلســـطينية. وكما قال الجنرال عاموس يادلين، الرئيس الســـابق لشعبة الاستخبارات العســـكرية ومدير "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، فإن الشراكة الاستراتيجية التي تأمل (تل أبيب) استعادتها مع مصر بعد سقوط نظام مرسي تتمثل في تجنيد مصر في مساعدة (إسرائيل) من جديد على مواجهة التحديات الاستراتيجية، مثل: خطر "الإرهاب" الفلســـطيني، والتعـــاون في مواجهة حركات الجهـــاد العالمي. وبحســـب يادلين، فإنه رغم قصر فترة حكم مرســـي، إلا أنه لم ينهِ فقط الشراكة الاستراتيجية، بل إنه عمل على تقليص هامش المناورة في المنطقة أمام (إسرائيل).

ثانياً: تنطلق (إسرائيل) من افتراض مفاده أن التغيير والتخلص من حكم الإخوان المسلمين سيقلص من مساحة الفضاء التي يعمل فيها الإسلاميون في العالم العربي، ويقلص من فرص نجاح تجاربهم في الدول العربية الأخرى. وقد اعتبر سفير (إسرائيل) الأسبق في مصر تسفي مزال، أن مصلحة (إسرائيل) تقتضي تقليص هامش المناورة أمام الإسلاميين وإغلاق الأبواب أمامهم بسبب مواقفهم الأيديولوجية من (إسرائيل). وقد ذهب الدبلوماسي الإسرائيلي زلمان شوفال بعيداً عندما حثّ دول العالم على إدراك أهمية توفير الفرص التي تكفل إقصاء الإسلاميين عن الحكم وتقليص فرص وصولهم إليه. في الوقت ذاته، فإن النخبة الصهيونية الحاكمة تنطلق من افتراض مفاده أن إسقاط مرسي سيعزز محور "الاعتدال" في العالم العربي، والذي أدى فوز الإخوان بحكم مصر إلى إضعافه إلى حد كبير. وترى (إسرائيل) أن استعادة محور الاعتدال قوته سيسمح لها بهامش مناورة كبير، بشكل يسمح لها باستعادة القدرة على بناء تحالفات مع قوى إقليمية عربية لمجرد التقاء المصالح بينها.

ثالثاً: تعتبر (إسرائيل) أن إسقاط مرسي سيمثل ضربة موجعة للمقاومة الفلسطينية وسيقلص من قدرتها على العمل ضد إسرائيل، على اعتبار أن حكم العسكر سيبدي تعاوناً منقطع النظير في إنجاح استراتيجية "تجفيف المنابع" التي تنتهجها إسرائيل تجاه المقاومة الفلسطينية، لا سيما تقليص قدرتها على الحصول على السلاح عبر الأنفاق. وللأسف، لقد أثبتت الأيام التي تلت عزل مرسي صدق رهانات الصهاينة، حيث تقوم الأجهزة الأمنية المصرية بحملة غير مسبوقة تستهدف تدمير الأنفاق بحجج واهية. في الوقت ذاته، لا خلاف في (إسرائيل) على أن إسقاط مرسي مثّل ضربة قوية لحركة حماس، التي تحسنت بيئتها الاستراتيجية كثيراً بعد فوز الإخوان، بسبب الرابط التنظيمي والأيديولوجي. ويتوقع الجنرال رون تيرا، الذي شغل في الماضي مواقع حساسة في شعبة الاستخبارات العسكرية، أن يسهم سقوط مرسي في ردع حركة حماس عن التحرش بإسرائيل في المستقبل. لكن أغلبية المراقبين في إسرائيل يستبعدون أن يسهم إسقاط مرسي في تشجيع (إسرائيل) على مهاجمة حماس دون أن يكون لذلك مبرر قوي، وذلك لإدراكها أن مثل هذا السلوك قد يلفت أنظار الرأي العام العربي مجدداً لإسرائيل بشكل يقلص من هامش المناورة المتاح أمام قادة العسكر في مصر.

رابعاً: تنطلق النخبة الإسرائيلية من افتراض مفاده أن عزل مرسي حَسَّن من قدرة نظام الحكم في الأردن على الصمود في مواجهة دعوات الإصلاح التي يمكن أن تقلص من قدرته على مواصلة التعاون الاستراتيجي مع (إسرائيل). فقد اعتبر الوزير والجنرال الإسرائيلي إفرايم سنيه أن إسقاط مرسي قد زاد من فرص بقاء نظام الحكم في الأردن، مشيراً إلى أن مئات الآلاف من الإسرائيليين مدينون ببقائهم على قيد الحياة للدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الأردنية عبر تعاونها مع الأمن الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته، فإن (إسرائيل) تعتبر أن استعادة العسكر زمام المبادرة في مصر ستسهم في استعادة الولايات المتحدة مكانتها في المنطقة، وهذا بحد ذاته يمثل مصلحة استراتيجية كبيرة لإسرائيل، على اعتبار أن هذا التحوّل يقلص من حجم الأعباء الاستراتيجية التي تتحمّلها إسرائيل من جراء التحولات في الإقليم، علاوة على أنه يسهم بشكل كبير في ترميم قوة الردع الإسرائيلية ويحسِّن من قدرة تل أبيب على استعادة مكانتها الإقليمية.

خامساً: ترى (إسرائيل) أن إسقاط مرسي سيسهم في تحقيق مصالحها في الساحة السورية، والمتمثلة في منع تحقيق حسم في المواجهة المتواصلة بين نظام بشار الأسد والثوار، فبحسب شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان"، فإنه رغم محدودية الدور الذي كان بإمكان مرسي أن يقوم به، إلا أن نظامه أقدم في الآونة الأخيرة على خطوات تحسّن مكانة الجماعات الإسلامية العاملة ضد نظام بشار الأسد، وهذا ما يتعارض مع مصالح (إسرائيل). وبحسب المصادر، فإن أي تدخل عربي فاعل لصالح الثوار يمكن أن يؤدي إلى وضع حد للاقتتال الحالي، وهذا ما يتناقض مع المصلحة الإسرائيلية الهادفة إلى إطالة أمد المواجهة.

محاذير

رغم الحماس الصهيوني الشديد لإبعاد مرسي، إلا أنه بالإمكان سماع أصوات صهيونية أخرى تحذر من خطورة العمل العلني والمكشوف لصالح الانقلاب، على اعتبار أن (إسرائيل) ستكون أول الخاسرين في حال فشل ذلك. وبحسب الإذاعة العبرية، فقد وجه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس انتقادات حادة لنتنياهو بعد افتضاح الدور الذي قام به في دعم هذا التوجه. ومما فاقم مخاوف بيريس الحشود الهائلة التي عمّت مدن وميادين مصر معلنة تأييدها لمرسي، وهو ما اعتبره بيريس مصدر خطر كبير في حال تمكّنت هذه الجموع من إفشال ذلك، على اعتبار أن هذه الجماهير ستوجه غضبها لـ (إسرائيل).

صدر حديثاً

سلسلة رحلات إبراهيم

ملحمة روائية جمع فيها المؤلف عناصر
التشويق والإثارة والحقيقة العلمية

التوزيع والنشر

الرياض - هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨
تحويلة: ٥٠٠ و ٥٠٢ فاكس:
٤٥٣٩١٢١
التوزيع والمبيعات:
٠٥٠٤٤٧٨٩٣٢ - ٠٥٠٣٤٠٩٨١٦ -
٠٥٠٦٤٦١٠٦٥ - ٠٥٠٣٨٩٦٣٦٥
مكة وجدة والمدينة: ٠٥٠٧٢٩٩١٢٠
المنطقة الجنوبية: ٠٥٠٦٤٦١٠٤٨
المنطقة الشرقية: ٠٥٠٦٩٩٢٦٨٩
منطقة القصيم: ٠٥٠٢٢٤٠٦١٦

رواية
Rewayah

دار رواية للنشر
لندن
104 Queensway
London W2 2RR
UK
E-Mail: info@rewayah.net
www. rewayah.net

استراتيجية المعارضة المصرية

■ د. أحمد محمود(*)

قبل أن نتحدث عن استراتيجية المعارضة لإسقاط الرئيس د. مرسي، يجب أن نحيط باستراتيجية المجلس العسكري لابتلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتبريدها وإسقاطها في أيدي نظام المخلوع مرة أخرى، والعمل على تحقيق هذا الهدف في الفترة الانتقالية التي حكم فيها مصر نحو عام ونصف تقريباً، فقد كان نص البيان الذي تلاه نائبه عمر سليمان يحتوي على عنصرين أساسيين، هما:

١ تخلّي مبارك عن منصب رئيس الجمهورية.
٢ تكليف مبارك المجلسَ الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

وهذا معناه أن الشعب لم يعزله، وإنما تخلى هو طواعية عن منصب الرئيس، وأنه قبل أن يتخلى وفي ضوء صلاحياته الرئاسية كلّف المجلسَ العسكري بإدارة شؤون البلاد، وهو مما يعطي الشرعية لحكم العسكر في تلك الفترة.

(*) رئيس وحدة العالم الإسلامي في المركز العربي للدراسات الإنسانية.

في ظل هذه الفترة تعامل المجلس العسكري مع الإخوان باعتبارهم تياراً كبيراً كان له الدور الأكبر في نجاح ثورة يناير وكسر الشرطة، فحاول أن يأخذهم في صفه ويشق صف المعارضة ويوقع العداوة بينهم وبين بقية المعارضة الثورية من القائمين والمشتركين في الثورة.

قدم المجلس العسكري مبارك والعادلي وبقية رجال نظامه للمحاكمة بتهم يصعب إثباتها ويسهل التبرؤ منها، وأشرف على حماية المخلوع وأبقى كل مفاصل النظام كما هي مع بعض القشور الشكلية، فظل القضاء كما هو، وظلت قيادات الشرطة وأمن الدولة كما هي، وقيادات المخابرات كما هي، فضلاً عن قيادات المجلس العسكري ذاته التي عملت في ظل نظام المخلوع سنوات طويلة.

قام المجلس العسكري بزرع بذور الشقاق والعداء بين الإخوان وبقية المعارضة على اختلاف أطيافها عندما طلب منها الانحياز لصفّها في مسألة التعديلات الدستورية على دستور ١٩٧٣م، والتي تم الاستفتاء عليها وعلى الإعلان الدستوري المؤقت، حيث أضاف المجلس العسكري مجموعة مواد لم يستفتِ الشعب عليها ووُضعت لتوقع العداوة مع بقية أطراف المعارضة ولتشوّه صورة الإخوان فيما قبل الدخول في عملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

مع بداية الانتخابات الرئاسية بدأ المجلس العسكري بحملات التشويه للإخوان، وقام بترشيح عمر سليمان وأحمد شفيق للرئاسة، واعتقد أنه قادر على إدارة الأمور، وقام بتسويق هذه الفكرة وتأصيلها وعمل على كسب مؤيدين له في ذلك، وقام باستبعاد أهم مرشحي الإخوان «خيرت الشاطر»، واستبعاد «حازم أبو إسماعيل» المحسوب على التيار الإخواني بشكل غير مباشر، وعند ذلك لم يتبقَ في المشهد سوى الفريق أحمد شفيق ممثلاً للعسكر ولنظام المخلوع مبارك، ود. محمد مرسي ممثلاً للإخوان. عمل المجلس العسكري بكل قوته وإمكاناته على إنجاح شفيق، وكان يرتب لذلك بثقة واطمئنان كبيرين، وهي النتيجة التي لو حدثت كانت ستحقق لقادة المجلس العسكري ما كانوا يهدفون إليه بعودة السلطة لنظام مبارك وتحجيم دور الإخوان والتيار الإسلامي، فلا يتصدر المشهد، ولا يتعدى دوره المعارضة الضعيفة الشكلية التي لا تثمن ولا تغني من جوع، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهيه السفن، وفاز د. مرسي، وفاز الإخوان، وفشلوا في وقف هذا التيار، ما أوقعهم في حرج كبير قد يعرّضهم للقضاء عليهم وعلى فلول مبارك ونجاح الثورة الشعبية التي قامت في يناير وصعوبة ركوب الثورة وتطويعها للعسكر.

هذا الحد نستطيع أن نتكلم فيه عن استراتيجية المعارضة لإسقاط الرئيس مرسي المنتخب، تحت إشراف العسكر بالطبع.

عندما نتحدث عن المعارضة يجب أن ننظر إليها في معناها الواسع، ليس فقط المعارضة في شكلها السياسي الرسمي من قبل الأحزاب الرسمية في مجلسي الشعب والشورى وجماعات الضغط المختلفة، إنما يجب أن تشمل فئات المعارضة الأخرى من أمثال (الشباب الثوري، كحركة تمرد وكفاية و٦ أبريل وغيرها والبلاك بلوك والأناركية وغيرها)، ومؤسسة القضاء المنتمية بشكل كبير لنظام مبارك، والشرطة وأمن الدولة والمخابرات؛ وكلها ما زالت تنتمي لنظام المخلوع وتدافع عن وجودها ومصالحها، وقيادات الحزب الوطني المنحل ورجال الأعمال الذين داروا في فلك نظام المخلوع سنوات طويلة، ثم الإعلام بكل أطيافه «الفضائيات والإذاعة والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي على الفيس بوك والتويتر وغيرها»، وهو دور خطير أعتقد أنه كان له الدور الأعظم في إسقاط الرئيس مرسي بالتعاون مع كل الفئات الأخرى. أضف إلى ذلك دور الكنيسة ورجالات أعمالها كساويرس وغيره، فضلاً عن الدور المهم للمعارضة الإقليمية.

حينما فشل المجلس العسكري في تنصيب أحد عناصره، سواء عمر سليمان أو شفيق، قرر أن يعمل على إفشال الرئيس مرسي بعدم تمكينه من تحقيق أي هدف من أهداف الثورة، وجعل الشعب يثور عليه ويطالب بعزله، ويطلب من الجيش أن يتولى هذا الأمر، وهو ما حدث تحت إشراف العسكر وإخراجهم وتأليفهم بالتنسيق مع فصائل المعارضة باختلاف أطيافها.

عند تفنيد فئات المعارضة والدور المنوط بكل منها، نجد التالي:

أولاً: أحزاب المعارضة السياسية

دأبت أحـــزاب المعارضة الليبرالية واليســـارية والقومية – والتي تختلف في نهجها عن الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية – علـــى انتقـــاد أي عمل أو قول أو تصـــرف والحط من قدره والتأكيـــد على أنه مخالف للأعراف السياســـية، وانطلقت من مقولات سياســـية حاولت أن تدشـــنها على أنها أدرى بشؤون الديمقراطية وبقاعدة الليبرالية، من أمثال:

١) المرحلة تســـتوجب العمل بديمقراطية المشـــاركة وليس المغالبة، لأن الذين انتخبوا مرســـي لم يكونوا إخواناً فقط، بل بقية أطياف الشعب، وأن نسبة ٥١٪ التي فاز بها تعني أن ٤٩٪ من الشعب رفضوه.

٢) إعلاء الشـــرعية الشعبية وشـــرعية الميادين وشرعية الشوارع على الشرعية الدستورية.

٣) الديمقراطية ليســـت فقط ديمقراطية الصناديق، وهي ليست معياراً كافياً لتقييم العمل السياسي.

٤) اتهامهم بالأخونة والاستبداد والاستحواذ السياسي.

٥) اتهامهم بأنهـــم لا يفرقون بين جماعة الإخوان الدعوية والحزب السياســـي لهم، وأنهم يحققون مصلحة الجماعة قبل مصلحة الوطن.

٦) اتهامهـــم بتكفير المخالفين السياســـيين لهم والمتاجرة بالدين وانطلاقهم من فتاوى تحاول تبرير أفعالهم إسلامياً.

٧) اتهامهم بعدم الخبرة السياسية في إدارة شؤون البلاد.

٨) اتهامهم بإقصاء كل المخالفين لهم في الرؤية.

٩) رفض الحوار معهم ورفض أي عرض يقدم إليهم والعمل على سحب كل من شارك مع الرئاسة من أنصارهم وتبرير ذلك باستبداد الإخوان واستحواذهم على السلطة.

١٠) اتهام الرئاســـة بأن مرشـــد الإخوان هو الذي يحكم وليـــس الرئيس مرســـي، وأنهم يحكمون مصـــر عبر مصلحة الجماعة أولاً.

١١) اتهامهم بافتقاد الرؤية السياســـية وافتقاد المشـــروع المســـتقبلي، واتهام مشـــروعهم للنهضة بأنه عنوان مفرغ من مضمونه وليس فيه دراســـات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأنه مشروع وهمي.

بعد نجاح الإخوان (حـــزب الحرية والعدالة) في الحصول على الأغلبية البرلمانية في مجلســـي الشعب والشورى، اتهمتهم المعارضة بأنهم لا يختلفون عن مجلس الشعب السابق في عهد المخلوع مبارك الـــذي كان يفرض ما يريـــده الحزب الوطني، فضلاً عن معارضتهم لكل ما خرج عن المجلس من قرارات.

١٢) اعتراضهم على تشـــكيل لجنة المائـــة الخاصة بعمل الدســـتور واتهامهم حزب الحرية والعدالة بالاســـتحواذ عليها وبأنه دستور ليس توافقياً بل دستور مغلق على جماعة الإخوان، ثم انســـحابهم من لجنة عمل الدســـتور ووصفـــه بأنه طائفي ومذهبي وغير معبّر عن مبدأ المواطنة.

١٣) بعد حل مجلس الشعب أصبح التشريع في يد الرئيس مرسي بشكل مؤقت، وحينما أصدر الإعلان الدستوري المؤقت خرجت عليه المعارضة تتهمه بالديكتاتورية والاستبداد والانفراد بالتشـــريع والانفراد بالحكم، عند ذلك شكلت المعارضة جبهة الإنقاذ الوطنية المصرية، وهي تكتل سياســـي تشـــكل في ٢٢ نوفمبـــر ٢٠١٢ بعد الإعلان الدســـتوري الذي أصدره الرئيس محمد مرســـي.. تتشـــكل الجبهة من ٣٥ حزباً سياسياً وحركة سياسية وثورية، وجميعها ذات أيديولوجيات ليبرالية ويسارية.

وتتكون الجبهة من الأحزاب التالية: حزب الدستور – محمد البرادعي، التيار الشـــعبي المصـــري – حمدين صباحي، حزب المؤتمر المصري – عمرو موســـى، حزب الوفد الجديد – السيد البـــدوي – منير فخري عبد النور، حزب مصر الحرية – عمرو حمزاوي، الحزب المصري الديمقراطـــي الاجتماعي – محمد أبو الغار، حـــزب الجبهة الديمقراطية – ســـكينة فؤاد، حزب المصريين الأحرار – أحمد سعيد، التحالف الديمقراطي الثوري الذي يضم ١٠ أحزاب وحركات ثورية.

١٤) قامـــت جبهة الإنقاذ بتنظيم مظاهرات ومليونيات في ميدان التحرير وفي ميادين المحافظات اعتراضاً على الرئيس مرســـي واعتراضاً على الإخوان فيما يخص الشؤون الداخلية والإعلان الدســـتوري ولجنة عمل الدســـتور والاعتراض على الدستور، فضلاً عن تفنيد ما طرحه الرئيس مرسي في برنامج المائة يوم بحل بعض المشـــكلات الأساســـية، كالأمن والقمامة والتموين وغيرها من المشـــكلات، وخارجياً اعترضوا على إدارة أزمة مياه النيل مع إثيوبيا فيما يخص ســـد النهضة، والتعامل مع إيران.

كانت هذه المظاهرات تتم تحت بصر الشرطة والجيش ونتج عنهـــا حرق مقار الإخوان ومقار حـــزب الحرية والعدالة وقتل فيها الكثير من أنصار الإخوان.

١٥) عرض الرئيس مرسي على قوى المعارضة من جبهة الإنقاذ حقائب وزارية في الحكومة ومناصب كمساعدين ومستشارين للرئاسة، لكنهم في كل مرة كان الجواب بالرفض ومطلبهم منصب رئيس الوزراء وتقليل عدد وزراء الحرية والعدالة إلى أقل عدد ممكن، ومن ثم اعتراضهم على حكومة هشام قنديل وتسفيه كل إنجاز لها.

ثانياً: الشباب الثوري

أرادت المعارضة تشكيل ائتلافات ثورية جديدة تختلف عن تجمعات الشباب الثوري المرتبطة بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ لكي تكون خالصة في فكرها إلى المعارضة الليبرالية واعتبارها تمثل موجة ثانية من الثورة تمهيداً للانقلاب على الرئيس مرسي والإخوان، فكونت جماعة تمرد للدعوة إلى عمل انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت هذه الدعوة إلى عزل الرئيس مرسي وإلغاء الدستور وإلغاء مجلس الشورى.

ثم أسست المعارضة ذراعاً عسكرية لحركة تمرد، ألا وهي (البلاك بلوك)، فقام قيادات الحزب الوطني المنحل بتدعيم حركة تمرد وذراعها العسكرية، وعلى رأس هؤلاء الممولين: الملياردير نجيب ساويرس وغيره من قيادات فلول نظام مبارك، وكانت الشرطة تغمض عينها عنهم وكذلك الجيش (الحرس الجمهوري أمام قصر الاتحادية على سبيل المثال).

الفكرة المؤسِّسة لحركة تمرد كانت تقوم على جمع توقيعات مطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت إلى المطالبة بعزل الرئيس مرسي وإلغاء الدستور والشورى، والدعوة لانتخابات برلمانية وعمل دستور جديد يكون أكثر توافقاً بين عناصر الأمة.

جابت حركة تمرد البلاد وادَّعت أنها جمعت أكثر من ٢٢ مليون استمارة تطالب بعزل الرئيس مرسي، وادَّعت أنها قدمت هذه الاستمارات إلى المحكمة الدستورية لعدّها وفحصها واتخاذ حكم بشأنها، ثم خرجت المعارضة لتؤكد أن هذا العمل عمل ديمقراطي ينطلق من شرعية الشوارع والميادين وأن الرئاسة السياسية الحاكمة عليها الخضوع والإذعان لرأي الشعب في ذلك.

ثالثاً: دور مؤسسة القضاء

لعبت مؤسسة القضاء دوراً كبيراً في معارضة الرئيس مرسي ومن ثم المساهمة في إسقاطه، فغالبيتها كانت منحازة للمخلوع مبارك وتنتمي لنظامه عبر ثلاثة عقود تم التأسيس فيها لذلك، وعندما خرجت دعوات لتطهير القضاء من قبل الرئاسة والأحزاب الإسلامية والثورية، لاقت مواجهة شديدة من قبل النائب العام ونادي القضاة برئاسة أحمد الزند، وأعلنوا تحديهم ذلك في ظل مباركة من الشرطة والمجلس العسكري.

حاول الرئيس مرسي أن يتخذ خطوات في هذا الصدد، حيث أصدر قراراً بتعيين النائب العام عبد المجيد محمود سفيراً لمصر في الفاتيكان، وعيَّن مكانه نائباً آخر بحيث يكون معادياً للنظام المخلوع ويحقق أهداف ثورة يناير ويجري محاكمات عادلة فيما يخص قتل المتظاهرين والشهداء وأهالي الشهداء، لكن المعارضة السياسية ورجال القضاء شعروا أن مكتسباتهم التي تحصّلوا عليها عبر ثلاثين عاماً من حكم مبارك ستسحب منهم وأنهم سيحاكموا وستفتح ملفاتهم التي أغلقت قبل سقوط نظام المخلوع؛ فوقفوا لهذا القرار بالمرصاد، وطالبوا بتغييره وعودة النائب العام، ثم وقفوا بالمرصاد لقرار تقليل السن القانونية للقضاة من سبعين عاماً إلى ستين.

وكانت كل قرارات وأحكام القضاء تعمل بشكل مباشر بناء على تعاليم نظام المخلوع وتثبيت أركانه، حيث صدرت أحكام البراءة للجميع من ضباط أمن الدولة السابقين ورجال حكومة مبارك ورجال الحزب الوطني المنحل، وبعد الحكم على مبارك بالسجن المؤبد تمت إعادة المحاكمة والمطالبة ببراءته نظراً لعدم توافر الأدلة التي قام رجال أمن الدولة السابقون بحرقها، وبعد أن عيَّن الرئيس مرسي نائباً عاماً جديداً وفقاً للإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره، رفضوا تنفيذ أوامره واعتبروه باطلاً، وقام شباب وكلاء النيابة بمحاصرة مكتب النائب العام الجديد وإجباره على الاستقالة تحت سمع وبصر الشرطة والمجلس العسكري، وكان كل من يقبض عليه متلبساً بالاعتداء على مقار الإخوان وحزب الحرية والعدالة وحرقها وقتل من فيها؛ يخرج براءة ودون أي أحكام؛ نكاية بالرئيس مرسي ونظامه، في الوقت الذي يقبض فيه على أنصار الإخوان والتيارات الإسلامية دون وجه حق ويحكم عليهم بأقصى سرعة، فضلاً عن رفع قضايا ضد الرئيس مرسي وقيادات الإخوان بتهمة أنهم هربوا المساجين بالتعاون مع حركة حماس وأنهم تخابروا مع جهات أجنبية وما إلى ذلك.

رابعاً: مؤسسة الشرطة

من أسباب نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م انكسار الشرطة وهزيمتها أمام الثوار، ولما كان الإخوان هو الفصيل الأكبر الذي رجَّح كفة الثوار وصمد أمام قوة الشـــرطة، تشـــكّلت لدى قيادات الشرطة وأفرادها نزعـــات انتقامية من الإخوان جعلت تترقب وتنتظر لحين الانقضاض عليهم وإســـقاط نظامهم. وقد نجح بعض قيادات الشرطة مع بعض قيادات المجلس العسكري في إقناع الرئيس مرسي بالإبقاء على قطاع أمن الدولة، مع الاكتفاء بعمله كجهاز معلومات وطني وتغيير اســـمه إلى الأمن الوطني (لاحظ التسمية ونسبة الجهاز إلى الوطني كما لو أنه يربط بالحزب الحاكم الســـابق في عهد المخلوع الحزب الوطني)، وتم إقناعه أيضاً بعودة ضباط الشرطة الذين كانوا متهمين في قضايا قتل الثوار وغيرها، والذين تمت تبرئتهم جميعاً منها، فلم يتغير شيء في جهاز الشرطة عن النظام السابق، وظلت الشرطة تحتفظ بقوات البلطجية وتدير تحركاتها بحسب المناسبة المطلوبة، واستخدمتها بعد ذلك في مظاهرات ٣٠ يونيو لإسقاط الرئيس مرسي.

وظلت الشـــرطة طوال فترة حكم الرئيس مرسي لا تتدخل لصدّ المظاهرات غير الســـلمية على مقار الحريـــة والعدالة والإخوان، ولا المظاهـــرات التي كانت تهجم على قصـــر الاتحادية وتلقي المولوتوف وتكســـر الأبواب، بل وصـــل الأمر إلى أكثر من ذلـــك حينما أغلقت معظم أقســـام الشـــرطة مقارها ورفضت حماية وخدمة الشعب، ما جعل الأحزاب الإســـلامية تدعو إلى تشكيل لجان شعبية تعمل بدلاً من الشرطة، ما جعلها تسارع في العودة عن هذا الأمر.

أسهم موقف الشرطة السلبي من المظاهرات والتعديات وغيرها، في إضعاف موقف الرئيس مرســـي والدعوة لإســـقاطه لفشـــله في تحقيق الأمن، وهو ما سعت إليه أجهزة الشرطة، وهو ما عملت على تدعيمه لإســـقاط الرئيس، وكانت مواقفهم مخزية في حماية موكب الرئيس وتأمين الطرقات وكذلـــك التخاذل عن حماية رئيس الوزراء هشام قنديل وترك بعض المتظاهرين يسبونه ويعتدون عليه ويضربونه بالأحذية دونمـــا أي تدخل لمنع ذلك، فضلاً عن تعمد الظهور بموكب ســـيارات لحماية الرئيس وتأمين الطرقـــات ليقال إنه لا يختلف عن الرئيس المخلوع وإنه يبدد أمـــوال الدولة في حمايته وتأمين مواكبه. كانت الشرطة تؤمّن مظاهرات تمرد وجبهة الإنقاذ وتشارك معهم في التظاهر بلباس الشـــرطة وتساعدهم على احتلال مباني المحافظات والوزارات وغيرها، ولا تمكّن الوزراء المحافظين من ممارسة أعمالهم، بل تترك المتظاهرين يحتلون مكاتبهم ويعتصمون بها.

خامساً: مؤسسة الإعلام

حينما تولى الرئيس مرســـي مقاليد السلطة في مصر كانت وسائل الإعلام بالكامل في أيدي رجالات المخلوع مبارك، ولم يتغيّر فيها شـــيء سوى ادّعاءات القائمـــين عليها بأنهـــم ثوريون أو أنهـــم تحولوا إلى ثوريين، ولم يســـتطع الرئيس مرسي إحداث التغيير الفعـــال والجـــذري في هذه الوســـائل ســـوى بعض التطعيمات التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

أســـتطيع أن أقول إنه كانت هنـــاك خطة محكمة ومعدّة ســـلفاً من قبل المجلس الأعلى للقوات المســـلحة وقيادات الشرطة وأمن الدولة والقضاء، يتم فيها تشويه صورة الإخوان واتهامهم بالعمالة للاســـتعمار والتعاون مع (إســـرائيل) والمتاجـــرة بالدين ومســـاعدة حماس على حســـاب مصر، وبأنهـــم زوّروا الانتخابات وأخذوا الأصوات بتوزيع الســـكر والزيـــت على المحتاجين، إلى جانب الســـخرية من الرئيس مرسي وإهانته وسبّه مع وعـــد بحمايتهم أمـــام القضاء والشـــرطة، فضلاً عن اتهامه بالتبذير بمخصصات رئاسة الجمهورية لإسقاط هيبة الرئاســـة وهيبة رئيس الدولة والتحقير من شأن أي عمل يقـــوم به داخلياً وخارجيـــاً، واتهامه بأنه بدّد ميزانية الدولة وأضاف ديونـــاً كثيرة على الديون التي اســـتلمها أصلاً، مع الســـخرية من خطبه وتصريحاته وبأنه يتصرف بسذاجة شديدة أدت إلى «فضحنا وسط

الأمم»، وخلق حالة من الاستعداء لدى جموع الشعب على الإخوان المسلمين تجعلهم في آخر الأمر يطالبون بإسقاطه، فضلاً عن تزييف الحقائق حول الإخوان وحول الرئيس مرسي وإظهار المعارضة بالصورة الجميلة العادلة، مع تشويه صورة الإخوان وصورة الرئيس وصورة الأحزاب الإسلامية المتعاونة معه.

أعتقد أن الإعلام أحد العوامل المهمة في إسقاط الرئيس مرسي وفي إيجاد طبقة معادية له لم تكن موجودة من قبل، في الوقت الذي ظهر فيه إعلام الرئيس مرسي وإعلام الإخوان والإسلاميين إعلاماً هزيلاً لا يستطيع أن ينافس بحرفية إعلام المعارضة، وفشل وزير الإعلام الإخواني في تقييد وتوجيه قنوات الدولة في صف الرئيس والإخوان.

سادساً: دور الكنيسة

أسهمت الكنيسة الأرثوذكسية في إسقاط الرئيس مرسي وإسقاط نظام الإخوان عبر اختلاق الفتن والأحداث بين المسلمين والنصارى وتحميل الإخوان مسؤولية ما حدث، فضلاً عن المشاركة في تلك الحملة الإعلامية ضد الرئيس مرسي وضد جماعة الإخوان، فضلاً عن تصريحات كبار القساوسة وإبداء اعتراضهم وعدائهم للإخوان ولجماعتهم ولرئيسهم.

بدأ الحشد الانتخابي لشعب الكنيسة منذ أول انتخابات على تعديلات دستور ١٩٧١، والتي انحاز الإخوان والإسلاميون لها، فظهرت جحافل النصارى في الطوابير الانتخابية لتنضم للقوى العلمانية والليبرالية تحاول أن تدعم قوتهم، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور وانتخابات الرئاسة، وكانت القوى المسيحية المعارضة تقف بكل طاقتها، فجاءت نتائجها واضحة، خصوصاً في انتخابات الرئاسة والاستفتاء على الدستور، ففي انتخابات الرئاسة دعمت أصوات الكنيسة المرشح أحمد شفيق ضد المرشح محمد مرسي فوصلت إلى ١٢ مليون صوت كان للمسيحيين جانب كبير فيها قد يتعدى المليونين أو أكثر.

وكذلك في الاستفتاء على الدستور، حيث بلغت نسبة المعارضين للدستور نحو ٣٦٪ مقابل ٦٤٪ للمؤيدين، ولا شك أن أصوات الكنيسة قد أسهمت في كثير من هذه النسبة.

وكان التأييد من قبل البابا تواضروس لعزل الرئيس مرسي في ٣٠ يونيو، يمثل زخماً قوياً بجانب تأييد شيخ الأزهر، ما أسهم في عمل توازن شكلي إلى حد ما.

سابعاً: قيادات الحزب الوطني والفلول

قيادات الحزب الوطني المنحل الذين خرجوا براءة والذين لم يقدموا للمحاكمة مع بقية فلول نظام مبارك في المحليات والمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة والوزارات؛ كل هؤلاء شكّلوا جبهة معارضة وسلاحاً من أسلحة الثورة المضادة ودعم المظاهرات ودعم حرق مقار الإخوان وجيش البلطجية للانقضاض على كل ما يمثل نظام الرئيس مرسي؛ فقد قاموا بشراء الأصوات في الانتخابات الرئاسية انحيازاً للمرشح أحمد شفيق، وفي الانتخابات البرلمانية للأحزاب الليبرالية، وقاموا بشراء البلطجية والمناصرين للمعارضة في ميادين مصر، وقاموا بحشد الآلاف لمظاهرات ٣٠ يونيو لإسقاط الرئيس مرسي، ثم وضعوا أيديهم في أيدي جبهة الإنقاذ لإسقاط الإخوان وإسقاط الرئيس مرسي، ودعموا حملة تمرد وفرق البلاك بلوك على اعتبار أن النتيجة ستكون ابتلاع الثورة واستبعاد الإخوان والإسلاميين وعودة السلطة لأيديهم مرة أخرى.

لا شك أن قوى المعارضة أدارت المعركة ضد الرئيس مرسي وجماعة الإخوان بحرفية واقتدار، واستخدمت كل الوسائل المتاحة والوسائل الحقيقية والمزيفة لتنتصر وتحقق ما تريد، وهو ما غفل عنه الرئيس مرسي وتأخّر كثيراً في اتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهته.

أيُّ غدٍ ينتظر الإسلاميين؟

■ أحمد عمرو(*)
Ahmedamr2001@hotmail.com

يتعرّض اليوم الإسلاميون في البلدان التي عرفت ثورات الربيع، إلى موضع مأزوم شديد التعقيد، فلأول مرة منذ ظهور التيارات الإسلامية عقب سقوط الخلافة وسقوط الإطار السياسي الجامع الذي يجمع الأمة الإسلامية، وما أعقبها من عمليات تغريب استهدفت تحكيم الشريعة وحرصت على تغريب قيم المجتمع؛ لأول مرة يصل أحد فصائل هذا التيار الإسلامي لسدة الحكم، في انتظار تنفيذ رؤية واقعية للمشروع الإسلامي الذي طالما بشرت به الأمة المسلمة. وتتبع خطورة المشهد في مصر من أن تداعياته لن تنسحب على مجمل دول الربيع العربي الذي حظي فيها الإسلاميون بأغلبية مكّنتهم من تولي سدة الحكم، لكن ستتعداه إلى المنطقة العربية بالكامل، بل سيمتد تأثيره إلى مجمل التيارات الإسلامية العاملة في العالم الإسلامي بالكامل. فالمشهد المأساوي شديد القتامة، وإحساس قطاع عريض من الشباب الإسلاميين في مختلف التيارات بأنهم تعرضوا لخديعة كبرى وتغيير أراد أن يستأصل تجربتهم قبل أن تكتمل؛ سيدفعهم بلا شك إلى استخدام وسائل مختلفة للتعبير عن أفكارهم لا تمر بالحرية ولا الديمقراطية. خذ على سبيل المثال (مزاعم) محمد حسان، عضو المكتب السياسي للجماعة الإسلامية، فقد أكد وفقاً لصحيفة "المصريون" أن الحركات الإسلامية تناقش حالياً جعل مصر إمارة إسلامية عن طريق ثورة شاملة للقضاء على قوى المعارضة، مؤكداً أن الجماعة تعمل من أجل الحفاظ على مصر من استيلاء العلمانيين والليبراليين، وليس فقط على شرعية الرئيس المنتخب، مؤكداً أن إسقاط مرسي يعني إسقاط مصر، حيث إنه لو رحل بهذه الطريقة فلن تُحترم بعد ذلك شرعية أي رئيس منتخب. وتلك التصريحات كانت تؤخذ على سبيل التهديد؛ لأنها كانت قبل ٣٠ يونيو، إلا أن تلك الأفكار حاضرة بلا شك في أذهان كثير من أبناء التيارات الإسلامية.

(*) مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية.

ولما كان الأمر بتلك الأهمية والخطورة على مستقبل مصر والمنطقة بالكامل، فإنه يتوقف بشكل كبير على ماهية استراتيجية التيارات الإسلامية بعد انقلاب ٣٠ يونيو، وما هي فرص نجاح هذه الاستراتيجية؟

لا شك أن المشهد الإسلامي قبل ٣٠ يونيو من حيث (التقارب وتنسيق السياسات)، كان في أعلى درجاته، فيما عدا حزب النور السلفي الذي شهدت صفوفه العديد من الانشقاقات بسبب مواقفه من شرعية الرئيس، فعديد من الأحزاب الإسلامية نسَّقت مواقفها السياسية وتصدَّت لمحاولة إقالة الرئيس.

حتى منها التي حاولت في إحدى مراحلها النأي عن الوصف الإسلامي، مثل حزب الوسط، والذي دخل الانتخابات البرلمانية بعيداً عن تحالفات الإسلاميين، إلا أنه في تلك اللحظة الفارقة رأى أن الاصطفاف الطبيعي من المنطلق المرجعي الإسلامي ومن منطلق المصلحة الوطنية في جانب تحالف القوى والأحزاب الداعمة لرئيس الجمهورية محمد مرسي.

كان بناء استراتيجية الإسلاميين لمواجهة ٣٠ يونيو هو الحشد المقابل، بما يؤصّل لوجود شارع موالٍ للرئيس لا يقل عن حجم الشارع المعارض، وكانت استراتيجية الإسلاميين وقتها مبنية على حياد الشرطة والجيش، باستثناء الإعلام والقضاء الذي ظلت عداوته للإسلاميين وموالاته للنظام السابق ظاهرة للعيان.

وإلى حد ما، فإن نجاح استراتيجية الإسلاميين في الحشد المقابل كان سيؤتي أكله، إلا أن تغيراً جديداً ظهر على البيئة الاستراتيجية، وهو حركة الجيش على الرئيس، وهو الأمر الذي لم يتوقعه الإسلاميون ولم يكن في حساباتهم حتى الأيام الأخيرة لذلك التحرك.

المعادلة الصفرية.. كيف تدار معركة الصفر في الداخل؟

تقوم استراتيجية الإسلاميين على عمليات الحشد في الشارع، ولسان حالهم يقول: إذا كانت حجة الجيش في عزل الرئيس الحشود في الشارع، فإن حشود الإسلاميين ستكون أكبر وأكثر عدداً. كما تعتمد سياستهم على الاعتصام لفترات طويلة في الشارع مع مظاهرات سريعة أمام المرافق الحيوية للدولة، سواء أمام الحرس الجمهوري أو مبنى الأمن الوطني أو مدينة الإنتاج الإعلامي أو ميدان رمسيس، لفترات قصيرة، ثم العودة إلى ميدان رابعة العدوية، مقر الاعتصام، مرة أخرى، في رسالة إلى قوى الانقلاب على قدرة الإسلاميين على التظاهر أمام المرافق الحيوية في الدولة وشلها تماماً لو أرادوا، من خلال الاعتصام أمامها.

عناصر القوة في استراتيجية الإسلاميين أنه لم يعد لديهم ما يخسرونه، وأي تراجع لهم عن مواقفهم يعني أنهم يسلّمون رؤوسهم للذبح.

ونستطيع أن نصف جموع المعتصمين في رابعة بأنها تمتاز بخلاف مظاهرات ٢٥ يناير، بوحدة الصف، وربما تلك المرة الأولى التي تنصهر فيها كافة التيارات الإسلامية عدا قطاع من حزب النور والدعوة السلفية حول قضية واحدة، إلى جانب وضوح الرؤية والهدف، ويشعر كافة المعتصمين في رابعة، سواء من الإسلاميين أو غيرهم من المتعاطفين معهم، بعدالة قضيتهم.

عامل آخر مهم دافع للثبات وهو سقوط القتلى، حيث إن سقوط أكثر من خمسين شهيداً أمام نادي الحرس الجمهوري، بحسب الإحصاءات الرسمية، أصبح مانعاً من التراجع، فالدماء التي سقطت أصبحت عائقاً شديداً أمام أي تفاوض أو قبول بأنصاف الحلول.

أما استراتيجية المعسكر المقابل والذي يقوده الجيش، فهو يلعب على وتر القوة الناعمة والخشنة التي يمتلكها الجيش، وعلى شعب عاش فترات طويلة يعشق القوة؛ لذلك فهو يعتمد على سياسة الأمر الواقع وفرض المسار بالقوة، معوّلاً على طول النفس والسعي السريع لتنفيذ الخريطة السياسية التي فرضها ليضعف من همة المعتصمين وتتضاءل آمالهم ومعنوياتهم، وينتظر الجيش تلك اللحظة التي تنحسر فيها الأعداد ليقوم بفضّ الاعتصام.

وهو في كل ذلك يعتمد على جهاز إعلامي قوي، سواء الرسمي منه أو الخاص، في تنفيذ أجندته الإعلامية التي تعتمد على شيطنة التيارات الإسلامية، وتهيئة المجتمع لقبول عمليات التنكيل والنيل منهم.

لذلك؛ فالمعادلة هنا صفرية، وهي تعني أن فوز فريق يعني القضاء على الآخر.

كيف تدار المعركة مع الخارج؟

تقوم استراتيجية الإسلاميين بالتعامل مع الخارج الذي يملك حضوراً قوياً وضاغطاً في الوسط السياسي المصري على ورقة توحيد القوة الإسلامية والتلويح بأن خروج الإسلاميين من اللعبة الديمقراطية والانقلاب عليها ستكون له مآلات خطيرة، حتى على الداخل الأمريكي نفسه، ونشاط تيارات العنف مرة أخرى، ورجوع كثير من التيارات التي رأت أن السياسة قد تكون مدخلاً ممكناً لتطبيق الرؤى والأهداف التي يسعى إليها.

إلى جانب استخدام ورقة الشريعة السياسية، وهي ورقة سياسية ليست شديدة القوة، لكنها يمكن أن تكون عامل ضغط أيضاً.

من المعلوم أن هدف الإدارة الأمريكية في المرحلة الأخيرة هو إعطاء فرصة للتيار الإسلامي المعتدل ليأخذ فرصته في العمل السياسي، وبقدر من التفاهم يمكن تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، على نحو ما يحدث في النموذج التركي، وهو بذلك يمكّن للإدارة الأمريكية تحقيق هدفين: وجود أنظمة مستقرة في الشرق الأوسط، واحتواء التيار الإسلامي الذي تصفه بالمتشدد والذي يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السبب في ضعف قدرات بلاده وعدم تمتعها بالحرية من خلال دعم تلك الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة.

درس من التجربة التركية

ولعل التجربة التركية تحمل لنا مشهداً يمكنه أن يجلي لنا بعضاً مما يحدث في مصر.

فإذا رأينا أن تلك هي السياسة الأمريكية، فلماذا أعطت الضوء الأخضر للجيش المصري لإبعاد الرئيس الشرعي المنتخب؟

هنا تتجلى الحالة التركية، ففي تركيا عندما تولى أربكان رئاسة الحكومة في انتخابات ديمقراطية، حاول أربكان فرض بعض قناعاته على القرار السياسي التركي، وحاول ضرب بعض أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج العلماني، فقدم بعد تشكيل الحكومة بقليل مشروع قرار للبرلمان بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صراحة للشعب الفلسطيني ومعادٍ لـ (إسرائيل)، كما قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب يدعو إلى قطع العلاقات مع (إسرائيل)، وأتبع ذلك مباشرة بتنظيم مظاهرة ضخمة ضد القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، وكانت المظاهرة من أضخم ما شهدته تركيا في تاريخها المعاصر، الأمر الذي اعتبر استفتاء على شعبية الإسلام السياسي بزعامة أربكان.. بعد بضعة أيام تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلاباً عسكرياً أطاح بالائتلاف الحاكم، وبدأ سلسلة إجراءات، كان من بينها: إعادة القوة للتيار العلماني، ومن ذلك تشكيل مجلس الأمن القومي، وتعطيل الدستور، وحل الأحزاب، واعتقال الناشطين الإسلاميين، إلى جانب اليساريين.

ثم من بعده جاءت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، والذي كان أكثر مرونة وبرجماتية من حزب أربكان، حتى إن أردوغان للآن لا يصف حزبه بأنه حزب إسلامي، بل عادة ما يؤكد في كل المحافل الدولية أنه حزب علماني محافظ يريد أن يحوّل العلمانية في تركيا من العلمانية المتطرفة التي تفرض العلمنة على المجتمع بالقوة، إلى العلمانية الجزئية التي تقف على مسافة واحدة من الجميع ولا تعادي الدين وتترك للأشخاص حرية اختيار انتماءاتهم دون أن يصل ذلك إلى النظام السياسي للدولة.

وبطبيعة الحال فإن الجيش التركي في حال انقلابه على أربكان، وترك أردوغان؛ هو ليس ببعيد عن توافق الإرادات مع الإدارة الأمريكية التي هي ليست ببعيدة عما يحدث في الداخل التركي.

فهل من المحتمل أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تقيل نظاماً إسلامياً، ليس تخلياً عن مشروعها السياسي في المنطقة، لكن هو مناورة تكتيكية لإعداد فصيل إسلامي جديد يفي بالمتطلبات الأمريكية لم يظهر بعد أو ربما تلوح ملامحه من بعيد؟ وهذا ربما يفسر نأي فصيل إسلامي بعينه عن التحالف الإسلامي الداعم للرئيس المصري.

أما مصدر قوة الإسلاميين فهو تحالفهم وتكتلهم واصطفافهم جميعهم حول هدف واحد وقضية واحدة.

فالضغط المستمر وحالة عدم الاستقرار التي من الممكن أن تعيشها الدولة والحشود الكبيرة، لا شك أنها ستكون عامل حسم.

ومن قبل ذلك وبعده تبقى السنن الربانية هي الحاكمة، فائتلاف المسلمين ووحدتهم وجمع كلمتهم وصبرهم وثباتهم وتقديمهم التضحيات والدماء؛ هي سنن ربانية لإقامة الدين، وإلا فمتى حقق المسلمون النصر دون تمحيص للصفوف وبذل الغالي والنفيس؟.. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

صور من سجل

الانقلابات العسكرية المعاصرة

في لحظة فارقة وحاسمة في مصائر ثورات الربيع العربي، وفي مشهد لم تره المنطقة منذ عدة سنوات، بل لم تشهده مصر نفسها منذ أكثر من ٦٠ سنة؛ جاء التغيير العسكري المصري في ٣ يوليو ليعيد إلى الأذهان ذكريات أليمة، وحصائد تجارب مريرة، كانت الشعوب أول وأكبر من دفع ثمنها.

■ شريف عبد العزيز الزهيري

في مصر غار العسكر على الإرادة الشعبية الحرة والنزيهة، ليعيد الأوضاع في مصر إلى المربع رقم صفر، حيث الحكم العسكري الذي ظل متسلطاً على البلاد لعقود ممتدة.. في نادرة تاريخية فريدة أن يخرج الملايين على الحكم، ثم يخرج شطر منه بعد ذلك بعامين ينادي بعودته وعودة الاستبداد والديكتاتورية، بعد أن غلبه الحنين والشوق لقرع السياط على ظهره ووقع البيادة على مستقبله السياسي.

• الانقلاب العسكري هو أحد أفرع فلسفة "البرجماتية العسكرية" التي تحكم فكر معظم القيادات العسكرية المسيطرة على جيوش العالم الثالث عامة وجيوش محيطنا الإقليمي خاصة. والانقلاب هو عملية عسكرية بحتة يقوم بها بعض المغامرين العسكريين في جيش تقليدي محترف، من أجل التدخل في مسار العملية السياسية، والتحكم في مقاليد السلطة لمصالحهم الخاصة أو مصالح قوى معينة، سواء داخلية أو خارجية؛ من أجل تأمين وضعية سياسية تجهض محاولات الخروج عن الخطوط المرسومة والنطاقات المحجوزة إقليمياً ودولياً لهذا البلد، وتعيده مرة أخرى للسير على الدرب القديم والأطر المرسومة سلفاً، أو بعبارة أخرى العودة بالدولة لسياسات النخبة الموروثة.

الانقلابات العسكرية ليست حدثاً عفوياً أو ردود أفعال وقتية، بل هي مخططات مرسومة من إجهاض إيمان الشعوب في أن خلاصهم السياسي في استكمال مسيرتهم نحو سقف لا محدود من الديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، من خلال فرض وصاية غير شرعية بنكهة عسكرية على الإرادة الشعبية. البرجماتية العسكرية هي التي تبرر هذا الوثوب اللا أخلاقي على إرادة الشعوب، ومصادرة اختياراتها، وهي شارع طويل المدى، شاحح الملامح، صامت المعاني، أصم المنافذ لا مداخل فيه ولا مخارج، ولا مجال فيه

للبحث والتفكير والالتفات، لكن دائماً وأبداً تنظر للأمام حتى لو على حساب هرس الشعوب، وسحق اختياراتها.

وثقافة الانقلابات العسكرية ثقافة متجذرة في منطقتنا العربية والإسلامية، لها أعوان وأنصار وأولياء وخدم وعبيد لا يرون عزهم إلا في ركاب العسكر، ولا يتحقق لهم سلطانهم وولايتهم إلا بفوهة البنادق ومن على ظهور الدبابات.. ومن باكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى اليمن والصومال جنوباً، كانت الانقلابات العسكرية حاضرة بقوة في المشهد السياسي، وكانت لها كلمة الفصل في وأد تجارب الديمقراطية الوليدة في منطقة أريد لها دائماً أن تظل أسيرة النظم السلطوية الشمولية. ومن وسط زخم كبير لتجارب الانقلابات العسكرية سنركز على ثلاث دول كان للانقلاب العسكري في كل واحدة منها مذاق مختلف عن الآخر؛ وهي باكستان وتركيا والجزائر.

أولاً: الانقلابات العسكرية في باكستان

باكستان عرفت الانقلابات العسكرية مبكراً، فقد استقلت فعلياً عن الهند في سنة ١٩٤٧ بعد مخاض عسير وفاتورة استقلال تعتبر الأكثر دموية إقليمياً، حيث راح ضحية هذا الاستقلال مئات الآلاف من مسلمي باكستان، ولم يكد تستقر البلاد وتهدأ أوضاعها المضطربة من جراء قيام هذا الكيان الضخم، حتى أقدم محمد أيوب خان، القائد العام للجيش الباكستاني، على الاستيلاء على السلطة بعد انقلاب عسكري قام به في ١٩٥٨، وأطاح بحكومة الرئيس إسكندر ميرزا المنتخبة، وبعد توليه الرئاسة بدأ بالمعالجة الشكلية لإظهار برنامجه الإصلاحي المصطنع من خلال حل بعض مشكلات باكستان الداخلية، وإصلاح الجهاز الحكومي، وتنفيذ برنامج للإصلاح الزراعي، ثم أصدر دستوراً جديداً للبلاد عام ١٩٦٢، ليتوالى عليها الجانب السلبي المعهود دائماً من التسلط العسكري، فقام بحظر قيام الأحزاب السياسية، ومنح نفسه صلاحيات مطلقة، فجعل رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للدفاع، وهو الذي يختار الوزراء من خارج الجمعية الوطنية، ويحق له حلها، وجعل السلطة التنفيذية في كل إقليم في يد الحاكم المعين من قبل رئيس الجمهورية، الأمر الذي جعل القوى السياسية تتوحد ضده وأخذت شعبيته في الانهيار بإحساس قطاعات عريضة من الشعب الباكستاني بفشله في إدارة البلاد، ليأتي عام ١٩٦٩ نهاية لهذا المتعجرف المتسلط باسم العسكرية؛ فقامت المظاهرات ضده، وشاعت الفوضى، ولم يكن أمام "أيوب خان" إلا أن يترك منصبه، فقدم استقالته، لكنه على غرار ما فعله حسني مبارك عندما تنحى، حيث قام بتسليم السلطة إلى "يحيى خان"، رئيس هيئة أركان الجيش، ليستمر الحكم العسكري في باكستان لكن بصورة أشد سوءاً بسبب انتماء "يحيى خان" للطائفة الشيعية، وفي عهده وقعت العديد من الحوادث الضخمة مثل الحرب مع الهند، ثم انفصال باكستان الشرقية «بنجلاديش» والاضطرابات العرقية والطائفية الكبيرة، وبموجب اتفاقية تآمرية قام "يحيى خان" بتسليم الحكم إلى "ذو الفقار علي بوتو"، وكان شيعياً إسماعيلياً سنة ١٩٧١، ورحل يحيى خان إلى منفاه الاختياري بإيران، وذلك لكونه شيعياً جعفرياً.

لم يعرف بوتو الاستقرار في سنوات حكمه السبع إلا قليلاً؛ بسبب ولائه الشديد للغرب، ومحتده الباطني، وسياساته تجاه ملفي كشمير وبنجلاديش، وانتهى الأمر به على أعواد المشانق بعد انقلاب عسكري قاده الجنرال ضياء الحق سنة ١٩٧٧، وسار ضياء الحق على درب الانقلابيين العسكريين؛ ففرض الأحكام العرفية، وألغى المجالس النيابية، وأقال حكومات الأقاليم، وشكل مجلساً عسكرياً لإدارة شؤون البلاد، لكنه في الوقت نفسه قام بعدة خطوات من أجل جلب تأييد الشعب الباكستاني والتيارات الإسلامية، حيث شرع في تطبيق جزئي لأحكام الشريعة الإسلامية، لكن ذلك لم يخفف من حدة المعارضة ضد حكمه العسكري، وحاول ضياء الحق أن يسير في اتجاهين متضادين ليضمن استمراره في السلطة؛ الاتجاه الأول: التقارب مع أمريكا لضمان حصوله على السلاح، وإضعاف موقف الهند في الصراع التاريخي بين

البلدين، والاتجاه الثاني: التقارب مع الإسلاميين بتطبيق جزئي للشـــريعة وإقامة علاقات قوية مع أمصار العالم الإســـلامي. وهذه السياسة جلبت عليه عداوة الكثيرين داخل وخارج باكســـتان، فقرر في أواخر حياته التركيز على الاتجـــاه الثاني، فدفع حياته نتيجة هذا التغيّر، إذ قامـــت وكالة المخابرات الأمريكيـــة بتفجير طائرته في أغسطس ١٩٨٨، فمات ضياء الحق إثر ذلك.

باكستان بعد هذه الفترة الطويلة تحت حكم العسكر «٣٠ ســـنة» بدا لأهلها أنه لا ســـبيل للفكاك من هيمنة العســـكر على الحياة السياســـية، ولكـــن بصورة غير مباشـــرة، أو بغطاء مدني من ساســـة وأحزاب مدنية هزيلة وفاســـدة، وخلف الســـتار يتحكم العســـكر في المشـــهد كله، وفي الفترة الممتدة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٩ ظلت باكســـتان تلعب لعبة الكراسي الموسيقية بين بنبي نظير بوتو، ونواز شريف؛ بوتو تحكم عاماً أو عامين، ثم يليها نواز، وهكذا، حتى قام برويز مشرف قائد الجيش الباكســـتاني بالانقلاب على نواز شريف، ليعود العسكر للقيادة المباشرة من جديد، وهذا الانقلاب تحديداً جاء في توقيت شهد تقلص هذه الظاهرة ذاتها على مستوى بلدان العالم الثالث منـــذ انتهاء الحرب الباردة؛ بفضل رفض المجتمع الدولي هذه الظاهرة تشـــجيعاً منه على الديمقراطية فـــي هذه البلدان، لذلك كان وقوعه حدثاً اســـتثنائياً، فقد وقع هذا الانقلاب في دولة نووية مثل باكستان، والعجيب أن يستقبل الشعب الباكستاني هذا الانقلاب بالارتياح والترحيب العام، حتى إن سكان مدينة كراتشـــي قاموا بتبادل الحلوى ابتهاجاً بهذا الانقلاب.. وبالنسبة للموقف الإقليمي والدولي، فقد التزمت الهند الجارة اللدودة لباكستان الهدوء وقالت إنها ستتعامل مع أي قيادة قائمة وفق مصالحهـــا القومية، أما الولايات المتحـــدة فقد تباين رد فعلها من التنديد في البداية إلى تفهمه بعد ذلك رغم علمها باحتمال وقوعه بفترة كافية، حيث تأمل الولايات المتحدة في أن يؤدي هذا الانقلاب إلى إعادة الاستقرار بباكستان، كما أكد الرئيس كلينتون أن بلاده ســـتواصل الحوار مع قـــادة الانقلاب من أجل إقناعهم بضـــرورة العودة إلى النظـــام الديمقراطي.. لاحظ مدى التطابق فـــي الموقف الأمريكي من انقلاب العسكر في باكستان سنة ١٩٩٩، مع حركة العسكر في مصر سنة ٢٠١٣.

ثانياً: الانقلابات العسكرية في تركيا

رغم أن محاور دراســـتنا هذه تركز على الانقلابات العســـكرية المعاصـــرة، إلا أننا عندما نتحدث عن الحالـــة التركية لا يمكن أن نغفـــل عنصري التاريـــخ والعرقية، فالأتراك عـــرق بطبيعته محب للقوة والفتوة والأعمال العسكرية، ينبهر بالشجاعة والسطوة، لذلك اســـتعان بهم الخلفاء العباســـيون ابتداء من عهد المأمون العباسي، حتـــى كثرت أعدادهم داخل بغداد، فبنى المعتصم مدينة "ســـامراء" اتقـــاء لشـــر تجمعهم في مكان واحـــد، وابتداء من ســـنة ٢٤٧ هـ أصبـــح القادة العســـكريون الأتراك هم المســـيطرون الفعليون على مقاليد الخلافـــة، يعيّنون من يشـــاؤون من الخلفـــاء ويعزلون من يشاؤون. فالعنصر التركي الذي استعانت به الدولة الإسلامية كانت إســـهاماته الأولى في الجانب العســـكري، وكانت نتيجة طبيعية أن يلعب الجانب العســـكري دوراً فاعلاً عند الســـلاجقة أو العثمانيين الذيـــن كانوا أصلاً يســـمون ســـلاجقة الروم، وكانـــت دولتهم في تخـــوم الدولة البيزنطيـــة والذين أعجبهم لقب غـــازي الذي خلعه عليهـــم الســـلاجقة لمواصلتهم الجهاد تجـــاه الدولـــة البيزنطية. وعندمـــا قامت دولتهـــم على أنقاض دولة الســـلاجقة، كان العامل العسكري هو الأقوى في توحيد المنطقة ومن ثم مواصلة الغزو غرباً ليجتاحوا أوروبا الشرقية وينهوا الدولة البيزنطية ويُدخلوا الإسلام إلى ربوع أوروبا حتى أبـــواب فيينا. وقد أثر نظام الجيش حتى في النظام الإداري المدني في الأماكن المفتوحة، فكانت الوحدة الإدارية الأساس تسمى (السنجق) والتي تعني اللواء، هذا اللواء أو السنجق هو الذي يقوم على السلطة السياسية والعسكرية، وكان في الأغلب الأعم أن تكـــون الطبقة الإدارية من العســـكريين، فمنصب الصدر الأعظم الذي كان بمنزلة رئيس الوزراء يكون من هذه الطبقة، والدولة العثمانيـــة منـــذ بدايتها حتى نهايتها نجـــد أن الجيش كان عنصراً مهماً في التغيرات السياسية التي طرأت عليها. وظل الانكشارية أو الجيش الجديد صاحـــب كلمة الفصل في تعيين الخلفاء العثمانيين وعزلهم لأكثر من قرنين من تاريخ الدولة العثمانية.

لذلك؛ كان من الطبيعي عندما تسقط الخلافة العثمانية وتحل مكانهـــا دولة تركيـــا المعاصرة، أن يكون الجيش هـــو حامل أختام الحكم والسلطة، وذلك بعد أن اخترقته المنظمات الماسونية والأفكار

الطورانية والجماعات اليهودية، فصار الجيش التركي حامي حمى اللادينية والقومية والشعوبية، ويمكن القول إن فترة أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨م) لم تشهد أي تدخلات انقلابية من الجيش لتغيير نظام الحكم، بل كان الجيش هو حامي ذلك النظام ووسيلته لبسط الاستقرار على مدى ١٥ عاماً، في ظل هيمنة حزب سياسي وحيد خرج من رحم العسكرية الأتاتوركية هو حزب "الشعب الجمهوري".

خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٩٥ شهدت تركيا عدة انقلابات عسكرية، جميعها قام بها العسكر التركي لسبب واحد فقط، وهو "قطع الطريق على أي محاولات للإحياء الإسلامي" والحفاظ على مبادئ أتاتورك والعلمانية المتطرفة في تركيا، هذه الانقلابات العسكرية جاءت كالتالي:

١ - انقلاب سنة ١٩٦٠، حيث تدخل الجيش الذي أعلن قائده آنذاك ألب أرسلان تركش في يوم ٢٧ مايو ١٩٦٠م، أن الجيش قد سيطر على مقاليد إدارة البلاد. نتيجة لذلك شكلت محاكمات قضت بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بتهمة الانحراف عن مبادئ أتاتورك واعتناق الأفكار الرجعية؛ لأنه أعاد الأذان بالعربية، كما حكم على رئيس البلاد جمال بيار بالسجن مدى الحياة.

٢ - انقلاب ١٩٧١، وفيه انقلب الجيش بسبب خسارة حزب الشعب الانتخابات لصالح حزب العدالة الذي يميل لناحية المحافظين، فانقلب الجيش وألغى الانتخابات وسيطر على المشهد مع حزب الشعب.

٣ - انقلاب كنعان إفرين سنة ١٩٨٠، وجاء أيضاً للسبب نفسه السابق وهو فشل حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات، وهكذا دأبُ الفاشلين سياسياً في كل زمان ومكان يبحثون عن ظهر دبابة يعتلونها لاقتحام المشهد السياسي. بعد الفشل الذي جناه حزب الشعب لم يبقَ أمامه سوى التآمر مع العسكر لقلب نظام الحكم، وقاموا بالانقلاب ١٩٨٠/٩/١٢ بقيادة كنعان إفرين، الذي علق الدستور وأعلن الأحكام العرفية في تركيا، وحكم البلاد مباشرة دون غطاء مدني، وأصدرت المؤسسة العسكرية قراراً بتعليق نشاط الأحزاب ثم حلها، كما أصدرت دستوراً جديداً في ١٩٨٢/٩/١٢ مُنح بموجبه رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لم يتمتع بها أي رئيس جمهورية تركية قبل ذلك، وتضمن دستور ١٩٨٢ نصاً صريحاً في المادة ١٣ على حظر الأحزاب الدينية والفاشية والاشتراكية، وبذلك تم حظر الأحزاب المناوئة لحزب الشعب والعلمانية، وحاول العسكر بهذه الإجراءات إعادة ترسيم الخريطة التركية جغرافياً وسكانياً ودينياً ومذهبياً وحزبياً. وفي المقابل سُرّت أوروبا بهذه الخطوات وكافأت الانقلابيين بدعم لا محدود وقبول تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي.

٤ - انقلاب العسكر في ١٩٩٦، وفيها انقلب العسكر على أول حكومة إسلامية بقيادة نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي الذي فاز في الانتخابات في أواخر ١٩٩٥، وشرع في إدخال إصلاحات سريعة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التركية، ما أغضب العلمانيين ودعاهم إلى تحريك الأذرع العسكرية ضد الحكومة المنتخبة، فلم يمهله الجيش سوى شهور قليلة وانقلب عليه في أواسط ١٩٩٦، وباستخدام دستور ١٩٨٢، وبتفسير مواده على أساس أن أربكان يسعى إلى تطبيق الشريعة وإعادة النظام الرجعي، فحُظر الحزب، وأُدخل أربكان وكبار معاونيه السجن، وعُزل معظم قادة الحزب سياسياً.

ثالثاً: الانقلابات العسكرية في الجزائر

للجزائر وضعية أممية خاصة، فهو بلد كبير مترامي الأطراف ظل يرزح تحت نير الاحتلال الفرنسي لمدة ١٣٢ سنة متصلة، ودفع فاتورة استقلال هي الأبهظ والأعلى في التاريخ الحديث وربما القديم أيضاً، إذ سقط قرابة المليوني شهيد من أبنائه في ميادين الكفاح ضد المحتل الفرنسي شديد الصليبية والعنصرية في آن واحد، لذلك كانت أوضاع الجزائر السياسية بعد الاستقلال سنة ١٩٦٢ بها قدر كبير من التباينات والتجاذبات بين رفقاء الكفاح الثوري؛ ثلاثة من المتزاحمين على السلطة كانوا على الساحة: الحكومة المؤقتة التي أسسها حزب الجبهة في ١٩٥٨، والقادة العسكريون، وقادة الولايات، وتغلف

النزاع بينهم حتى قبل الاستقلال بالجهوية والعقيدة الفكرية، وفي النهاية تم الاتفاق على أحمد بن بلّه رئيساً لتاريخه في النضال سنة ١٩٦٢، ولكن على دخن، لذلك سرعان ما أطاح به وزير الدفاع القوي هواري بومدين سنة ١٩٦٥.

انقلاب بومدين سنة 1970:

بومدين كان رجلاً عسكرياً من الطراز الأول، شديد البطش والاستبداد، فجمع كل السلطات والصلاحيات في يده، وعطّل العمل بالدستور والمجلس الشعبي، كما عيّن أتباعه في المراكز القيادية، وكان الهدف المعلن إعادة إحياء قيم الثورة، وكان بومدين يميل نحو الفكر الناصري، فراح يقلد عبد الناصر في تطوير الجزائر، فحقق نجاحاً ملحوظاً بسبب النفط والتوسع في الصناعات، لكن المسار السياسي ظل مسدوداً بالكلية أمام التعددية الحزبية والتداول السلمي والحريات العامة، فلم يتغير الحقل السياسي، بقي كالاقتصاد مقفلاً بين يدي العسكر.. في المجمل استقرت الجزائر لكن بسبب السياسات القمعية والاستبدادية لبومدين.

الانقلاب الدموي سنة 1992:

بعد رحيل بومدين سنة ١٩٧٧ تولى مكانه أكبر قادة العسكر العميد الشاذلي بن جديد، فلم يحد في سنوات حكمه الأولى عن سياسات بومدين الاشتراكية، ومع الوقت أخذ في الانفتاح والتحلل شيئاً فشيئاً عن اشتراكية بومدين، فانتهج سياسة السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، وكان لهذا التحول أثره في الطبقات الوسطى والعمالية، فاندلعت مظاهرات عارمة في أكتوبر سنة ١٩٨٨ قمعها الجيش بمنتهى القسوة، وسقط مئات الضحايا، فاستغل بن جديد الأمر وخرج معتذراً للشعب عن الأحداث، ثم قام بإبعاد الجيش عن الحياة السياسية تماماً، وعزل العديد من قادته، كما أنه سمح بتأسيس الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والشيوعية، ورخص لهم بدخول الانتخابات، وكتب دستوراً جديداً للبلاد تخلص فيه من الاشتراكية كعقيدة للدولة، كما تخلص من سطوة العسكر في الحياة السياسية، وعقد الانتخابات البلدية والتشريعية في سنة ١٩٩١ ليفوز تحالف الأحزاب الإسلامية المنضوي تحت لافتة "جبهة الإنقاذ" بغالبية المقاعد في البرلمان، وبدا للعيان أن الدولة ذاهبة في اتجاه الإسلاميين، عندها أوعزت فرنسا صاحبة النفوذ والمصالح الكثيرة والمتشابكة مع الجزائر إلى وزير الدفاع الجزائري "خالد نزار" بالتحرك نحو منع الجولة الثانية من الانتخابات، ورفض نتائج الأولى، فشنَّ حملة كاسحة ضد جبهة الإنقاذ واصفاً الإسلاميين بأنهم تكفيريون وخطيرون.

عادت الجزائر لقمة التوتر السياسي، وأعاد الجيش انتشاره في الولايات في حالة إنذار على مساحة البلاد، كما نزلت الدبابات لشوارع العاصمة، وجهزت حواجز أمنية عسكرية، وأجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة بسبب رفضه هذه الإجراءات الانقلابية، وأحكم الجيش قبضته على المشهد السياسي، وتم جلب "محمد بوضياف" من فرنسا، وكان أحد القادة التاريخيين لثورة الاستقلال، ليلعب دور الغطاء المدني للانقلاب العسكري.

العلمانيون في الجزائر رحبوا بهذا الانقلاب على الديمقراطية والشرعية خوفاً من وصول الإسلاميين، وقامت الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية بتسيير مظاهرات حاشدة ضد جبهة الإنقاذ، ومنع العسكر كل نشاط سياسي للجبهة حول المساجد، موقفاً كل منخرط فيها بتهم حيازة أسلحة أو الاستعداد لتمرد شامل، وكانت قرارات المحاكم العسكرية بالسجن الممدد أو الموت دون حق طعن. وقام العسكر بنقل آلاف الإسلاميين للصحراء، والمئات عذبوا في المخافر. أغلب قادة الجبهة اعتقلوا، كما هاجر آخرون أيضاً. الحرية التي أعطيت قبلها للصحافة عادت منكمشة، كما عطل مجلس الشعب، وأصبحت الجزائر وقتها دولة المخابرات الفرنسية الممتدة عبر البحر المتوسط من ناحية الجنوب. أما البو مضياف فقد تم التخلص منه على يد العسكر بمجرد التفكير في إعادة الحياة السياسية والمسار الديمقراطي، ليدفع حياته ثمن رضائه لعب دور التيس المستعار.

ومنذ عام ١٩٩٣ حدثت تغيرات عميقة في المؤسسة العسكرية هدفت إلى تصعيد الضباط الأكثر عداءاً للحركة الإسلامية، حيث تمت ترقية اللواء محمد العماري ليصبح قائداً لهيئة الأركان، واللواء محمد التواتي قائداً لجيش البر، وتمت في الفترة نفسها إحالة مجموعة من الضباط الكبار للتقاعد وترقية بعض الضباط الشباب، لتدخل الجزائر دوامة عنف ودماء مرعبة راح ضحيتها مئات الآلاف بين قتيل وجريح، واستخدم العسكر أحط الأساليب وأقذرها في محاربة الإسلاميين الذين لم يستكينوا لهذا الطغيان البشع، ولعبت أجهزة المخابرات الفرنسية والجزائرية دوراً كبيراً في هذه المجازر البشعة التي كانت تلقي باللائمة فيها على الإسلاميين، ومرت عشرية سوداء على الجزائر ما زالت آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية قائمة حتى الآن.

الإعلام وتشويه الوعي

مصر أنموذجاً

■ باسل النيرب
basilnerab@gmil.com

ثمَّة حقيقة في المشهد الإعلامي المصري، هي أن الرئيس محمد مرسي جاء بالانتخابات، وكانت، كما أجمعت عليه الشهادات؛ انتخابات نزيهة، ولم تكن مثل سابقاتها النتيجة محسومة لمرشح واحد بالإجماع، أو كما عُرف قديماً بـ ٩٩,٩، ومع ذلك كان تيار كبير موجود في الساحة المصرية الإعلامية والسياسية يسعى لإفشال التجربة الديمقراطية؛ لأن الأمر ببساطة من يحكم مصر الآن يغرد خارج السرب الذي اعتاد على حكم مصر منذ تأسيسها.

المشهد الإعلامي المصري

تُشكّل أخلاقيات الإعلام مجموعة من المبادئ التي تركز على المصداقية، فمن دونها يفقد الإعلام دوره في المجتمع؛ وتشتمل أخلاقيات الإعلام على الأمانة، والمصداقية، والدقة، والموضوعية، والحياد، والتسامح، والمسؤولية، ولا بد من الالتزام بهذه الأخلاق حتى يستطيع الإعلام أن يكون مؤثراً.

وفي الحالة المصرية انهارت حيادية الإعلام وتعسكرت وسائل الإعلام برقابة خارجية وذاتية، وأصبح من يحاول الدفاع عن حيادية الإعلام يواجَه بهجوم حاد من رفاق المهنة، بحجة أنه لا حيادية في وقت الحرب، والشعب المصري في وقت أزمة ويجب التخندق حول الرؤية الواحدة.

في ظل هذا المناخ مارست الوسائل الإعلامية شتى الطرق لكسب تعاطف الشارع المصري، وقبل خطاب البيان الأول للجيش كانت قناة النيل، إحدى قنوات التلفزيون المصري، تبث صوراً لجنود يؤدّون مهامهم وقد بدت عليهم السعادة، والصوت كان موسيقى وأغاني وطنية، وتداولت صوراً بشكل سريع لجنود يتدلون من الطائرات واستعراضات لجنود وعربات عسكرية، ومزجت الصور بلقطات تخاطب مشاعر الكرامة الوطنية المصرية، مثل: الأهرامات، ورفع العلم، وعبور القوات المصرية قناة السويس خلال حرب ١٩٧٣، واكتظاظ الساحات بالجماهير الملوّحة بالأعلام في ميدان التحرير خلال ثورة ٢٥ يناير.

إن انحياز الإعلام المصري ضد الرئيس محمد مرسي، لم يبدأ عقب مظاهرات الإعلان عن ٣٠ يونيو، بل بدأ منذ فترة طويلة، حيث كان الإعلام المصري أحد العوامل الرئيسة لحشد الجماهير ضد حكم مرسي، وظل طيلة الفترة الماضية يتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها المنقذ من حكم التيار الإسلامي، في حالة كانت سائدة في عموم الوسائل الإعلامية المصرية من عدم بث الرأي والرأي الآخر.

وفي اليوم الثاني لإعلان القوات المسلحة بيان عزل الرئيس مرسي، نظّم أنصاره عدداً من التظاهرات، لكن الإعلام المصري لم ينقل صوراً لهذه التظاهرات بحجة عدم إشعال الموقف، وتحريض الجماهير على النزول إلى الشارع، وركزت القنوات الفضائية التابعة للدولة، أو الخاصة، على أفراح المواطنين بعزل مرسي، دون إشارة إلى ما يحدث في مظاهرات أنصاره، وغاب الرأي الآخر، خاصة بعد موجة غلق الفضائيات المحسوبة على التيار الإسلامي.

التلفزيون المصري حاول ارتداء ثوب الحياد بعد أداء متواضع في تغطية ثورة ٢٥ يناير، ثم فترة حكم المجلس العسكري، واستضاف ضيوفاً من الجانبين، ومالت الكفة قليلاً نحو الرأي المؤيد للرئيس مرسي، قبل أن يعتمد صيغة ثورية مع ظهور بوادر امتلاك الجيش المصري زمام الأمور في البلاد بدلاً من مرسي، وسار في خطوات مشابهة للتي نفذها الإعلام الخاص، وأصدر محررو قطاع الأخبار في اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري بياناً جاء فيه: «نتوجه نحن العاملين في قطاع الأخبار للشعب المصري بالاعتذار عن ضعف التغطية الإخبارية وافتقارنا للصورة في العديد من المواقع الحيوية التي تكتظ بالمتظاهرين في غالبية المحافظات وبعض المواقع المهمة داخل القاهرة، وذلك نتيجة تعنّت وتعمّد المسؤولين، الذين رفضوا خروج الكاميرات لتصوير الأحداث، لتلقّيهم تعليمات عليا بذلك، على رغم تأكيد رئيس قطاع الأخبار أنه أصدر تعليمات بتغطية كل الأحداث والمواقع والالتزام بالمهنية والموضوعية».

وخصّصت الصحافة مساحات واسعة للأحداث المتعاقبة منذ ٣٠ حزيران، إذ نشرت الصحف تقارير ومقالات رأي عن تطور الأحداث في مصر، وحمّلت كثير من الصحف عبر مساحات واسعة في العناوين الرئيسية والمقالات والتقارير الرئيس مرسي مسؤولية الأحداث، وكانت العناوين الرئيسية لعدد من الصحف:

- **صحيفة اليوم السابع: كارت أحمر للرئيس.. ٢٢ مليوناً استمارة «تمرد» تسحب الثقة من الرئيس**
- **صحيفة التحرير: ارحل**
- **صحيفة المصري اليوم: الميادين لمرسي: سنة كفاية**
- **صحيفة الأهرام: مصر في قبضة الخوف**
- **صحيفة الأهرام: كواليس الساعات الأخيرة في حكم مرسي**
- **صحيفة الأخبار: وانتصرت إرادة الشعب**
- **صحيفة الوطن: الإخوان تعلن الحرب على مصر**
- **صحيفة المصري اليوم: الإخوان تعلن الحرب على الشعب**

حالة الإقصاء طالت كذلك الصحفيين الذين لم يكونوا مع الانقلاب، فقد طرد صحفيون مصريون مراسلَ قناة الجزيرة من المؤتمر الصحفي المشترك بين الجيش ووزارة الداخلية للإعلان عن تفاصيل أحداث الحرس الجمهوري، بحجة انحيازه للتيار الإسلامي وأنصار الرئيس المصري السابق محمد مرسي، ومحاولة إشعال الأوضاع في البلاد عن طريق تغطيته مظاهرات أنصار (الرئيس السابق)!!

وهكذا اشتعل المشهد الإعلامي المصري بالعداء الصريح للرئيس مرسي والتيار الإسلامي، ووصف بعضهم أعضاءه بأنهم "أعداء الشعب" "محرضون على العنف"، أما عبارات السب والشتم الشخصي والتجريح فهي كثيرة وموجودة في مواقع الفيديو العالمية!

أساليب التشويه

مارســت وسائل الإعلام المصرية قبل الأزمة ومنذ صعود التيــار الديني، العديد من الوســائل للتشــويه، وبخاصة مع اســتمرار عمل كبار الموظفــين وغيرهم فــي مناصبهم من الحزب الوطني المنحل إبان عهد حســني مبارك، فتقول بثينة شــعبان إن الإعلام المصري لا جديد فيه بعد الثورة.. نشرات الأخبار حتى الآن مثل ما كانت قبل الثورة، وبها الشــخصيات نفسها التي كانت تســتعدي الجماهير قبل الثورة. وتضيف: معظم العاملين في التلفزيون والإذاعة المصرية تابعون للحزب الوطني المنحــل وروّجوا للنظام الســابق، والتلفزيون يحاول اســترجاع العصر القديم بأقنعة زائفة ومســتعارة تلعب على وتر الثورة وهموم الناس.

أما الإعــلام المصري الخاص فقــد كان مأمولاً منه في ظل هامش الحرية بعد ثورة ٢٥ يناير، أن يوســع هذا الهامش لصالح المرحلة الجديدة، لكن من كان ممســكاً بزمام المبادرة فيه خليط من أموال وشخصيات مرتبطة بالنظام السابق، ما يجعل رسالته قائمة على مجابهة النظام الجديد بكل الوسائل والطرق.

وبمعنى أكثــر وضوحاً؛ عمل تلك المؤسســات الإعلامية ليس لــه علاقة بالتجــارة أو الاقتصاد أو حســابات الربح والخســارة كما هو معمول به في عموم وســائل الإعلام؛ بل هي أجندة مختلفة تتعلق بالسياســة والمصالح، وهذه الأجندة تأخذ وجهين:

الأول: أن يدافع رجل الأعمال عن نفسه.

والثاني: أن يغيّر شيئاً ما في المجتمع لصالحه، أي إعادة تشكيل الرأي العام.

تتعدد الأســاليب التي يمكن اســتخدامها في التشــويه الإعلامــي، ومنها: التقاريــر الإخبارية، ونشــرات الأخبار، والبرامــج الحواريــة؛ وتقوم في مجملها على أســاليب علم النفس الإعلامي، مســتخدمة في ذلك عبارات مقنعة لكنها غير واقعية غالباً، من خلال النفوذ إلى العقل الباطن والتأثير اللاواعــي على اهتمامات المتلقــي ورغباته، ثم توجيهها وفق الهدف المطلوب، ويقوم عليها شخصيات لهم حضور إعلامي وقادرون على التلاعب بالألفاظ واستخدام الكلمات.

فــي الحالة المصرية تم اســتخدام أكثر مــن طريقة في التشويه، وكان أبرزها الهجوم الشخصي على مؤسسة الرئاسة المصرية وشــخصية الرئيس محمد مرسي، طال حتى أبسط الأشياء، ومنها حصوله على الدكتوراة الفخرية من الجامعات الباكستانية، تم ذلك عبر تكرار مستمر لعدد من الأفكار بشكل بســيط ومتكرر، وهو أسلوب غالباً ما يكون مؤثراً، خاصة إن ظهــر في أكثر مــن مكان وقدمه أكثر من شــخص في وقت وبشكل متناغم ومدروس.

يلاحظ على وسائل الإعلام المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير أنها لم تكن تســير متناغمة مع المطالب الشعبية بشكل تام، لكنها اســتغلت المزاج الثوري العام في الشــارع المصري. وحرصت الوسائل الإعلامية ضمن ســياق حملات التشويه على نتائج الانتخابات الرئاسية، على الاستفادة من الشخصيات اللامعة، مثل: عمرو موســى والبرادعي وحمدين صباحي، إضافة إلى غيرهم من فئة الشــباب، وهو من أكثر الأساليب التي أثرت في المزاج الشــعبي المصري وخدع الكثير من البســطاء ممن انطــوت عليهم أفكار مــن لا يتورّعون عن تقديم بعض الآراء في قوالب فكرية مصطنعة خصيصاً للمزاج الشــعبي، حيث مارست تلك الشخصيات تمرير الكثير من الأفكار والتوجهات تحت ســطوتها والمزاج الثوري الســائد، وظهرت شخصيات من الصــف الثاني والثالث وتبوّأت مركــز الريادة والتوجيه، وتم تقديمها تحت مســميات من قبيــل: "الباحث، والخبير الاستراتيجي، والخبير في شــؤون كذا، والمفكر، والإسلامي المستنير"، وتكمن الخطورة هنا في بث الأفكار بألسنة محلية وأسماء مقبولة ومعروفة ضمن سياق المزاج الثوري السائد.

كما مارســت الوســائل الإعلامية التخويف عبر شيطنة التيار الإســلامي وحشــد مزيد من الرأي العــام عن طريق إثــارة الفزع من النتائج المترتبــة، وخاصة على ميدان الفنون والثقافة، من جراء صعود التيار الإســلامي دون الأخذ بشكل فعلي بالناتج على الأرض، وخاصة الإجراءات التي طمأن بها وزير الإعلام المصري عموم المثقفين والإعلاميين بأن الحريات مصونة بموجب الدستور.

وكانت الشــيطنة والكذب فــي معركة إقرار الدســتور بعد الانتخابات من أهم المعارك التي اســتخدمتها الوســائل الإعلاميــة المصريــة المعارضة في التشــويه؛ حيث شــنت المعارضة من خلال هذا الإعلام حرباً ظالمة ضد الدســتور، واخترعــت أحكامــاً، ورفضت إجراء المناظــرات، وهاجمت الدســتور والتيار الإســلامي، واتهمت كل من يلتزم بالتحليل

الموضوعي بأنه من الإخوان المسلمين ضمن حملة الكراهية ضد الدستور، ما ترتب على ذلك حرمان المواطن المصري من الثقافة الدستورية ومعرفة حقيقة الدستور، خاصة أنه أول مرة يتعامل مع الدستور بعد أن شارك ممثلوه في كتابته.

وقد انبرى عدد من أساتذة القانون لشيطنة الدستور، واحتفى بهم الإعلام، وانفسحت أمامهم الشاشات، واحتكروا الظهور كل ليلة محذرين من خطر عظيم، بل وصل الأمر في عملية التلبيس والتزييف إلى أن زُوّرت نسخ الدستور وتجاسر بعضهم فأفتى بأن هذا الدستور مخالف للشريعة الإسلامية.

في ضوء هذا الجدل انقسم الشعب المصري؛ فأصبح المعارض للدستور يعادي من يقابله، واستخدمت المعارضة كل أساليب التشويه بالفعل والقول لتدفع الناس إلى رفض الدستور ومناهضته، ومع ذلك وافق الشعب على الدستور.

كما تعمّد التيار المسيطر على العملية الإعلامية المصرية إطلاق تعاميم وأحكام مسبقة، واستخدام عبارات دالة أو إشارات تدل على تشويه متابعي الرأي الآخر؛ للدلالة على تضليلهم ورغبتهم الكامنة في القتل والتخريب والإرهاب، وهي كلمات تطلق لمن لا يوافق أهواءهم مثل عبارة قاتل الأطفال التي ظهرت بعد حادثة اعتداء وإلقاء البلطجية أشخاصاً من أعلى خزان ماء وإلصاق التهمة بالتيار الإسلامي، ويعتمد هذا الأسلوب على تشويه صاحب الرأي المخالف بطريقة تجعله عديم الأخلاق والقيم بواسطة إلقاء الاتهامات الباطلة.

لقد مارست الفضائيات سياسة معروفة في علم النفس الاجتماعي، وهي ضمن قاعدة عامة عريضة، «من ليس معنا فهو ضدنا»، وهي بمنزلة الدعوة للانضمام إلى الحشد. ولعب الجيش المصري بعملية إسقاط الأعلام على المحتشدين في ميدان التحرير، دوراً مهماً في التشويه من خلال الاستعراض بالطائرات وإسقاط الأعلام والتلويح بها من قبل المتظاهرين بشكل يزيد من وطنية الحشود عبر تغذية الشعور الوطني وإلهاء المحتشدين بمعاني الوطنية لإبعادهم حتى عن التفكير بالقضية المركزية التي انطلقوا من أجلها في المظاهرات.

وجاء تعامل الوسائل الإعلامية الرسمية والخاصة مع مجزرة الحرس الجمهوري بنقل الصور والمشاهد التي صورها الجيش للأحداث، مبررين مقتل المتظاهرين بأنه نتيجة لمحاولة اقتحام أنصار الرئيس مرسي منشأة عسكرية. وتعاملت وسائل الإعلام مع ضحايا الأحداث باعتبارهم إرهابيين حاولوا الاعتداء على الجيش، مصدرين الأحكام حتى قبل ظهور نتائج تحقيقات تبيّن ما حدث، ومحملين التيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين مسؤولية إراقة الدماء، واتهموهم بمحاولة توريط الجيش وجرّه إلى حرب مع الشعب. وجاءت القمة في تشويه التيار الإسلامي بعد المجزرة مباشرة، فلا الوسائل الإعلامية استضافت من يدافع عن رؤية المعتصمين أمام الحرس الجمهوري، ولا من يتحدث من عائلات المصابين والقتلى عن وقائع اليوم، بل كل المتحدثين كانوا يتداولون الرواية الرسمية للمجزرة ويكررونها ملقين التهمة على عموم التيار الإسلامي، ومؤكدين أنه لولا قرار إغلاق الفضائيات المحسوبة على التيار الديني لحدث ما لا يحمد عقباه.

وشكّل موضوع صراع الأفكار عبر ما يُسمى تحفيز الاستنكار، وخاصة في موضوع الفن والحريات؛ أهمية في التشويه الإعلامي، وخاصة في حشد الفنانين والمثقفين ضد مؤسسة الرئاسة، مدعين أن التيار الحاكم في مصر يسعى إلى منع الفن والسينما المصرية العريقة، وظهر أكثر من فنان ومثقف ومسرحي وانتقد الرئاسة المصرية بشكل علني وفي أكثر من مكان ومجال، ما أوجد تياراً عند العموم يقول إن وجود حكام مصر الحاليين سيدفع عموم الشعب المصري إلى التعصب ومحاربة الفن والثقافة المصرية.

ومُورس التشويه الإعلامي في الجمل والعبارات عبر إطلاق الشعارات، مثل: "الجيش والشعب إيد واحدة"؛ بهدف قولبة وتنميط الأفكار ونشر فكر معين يكون مدروساً يعتمد على استثارة المشاعر، وتتم عملية القولبة والتنميط من خلال نشر أحكام مسبقة من خلال تصنيف وقولبة الرأي المخالف في صورة مكروهة من الجمهور، واعتمد التشويه هنا على نقد التيار الديني للمؤسسة العسكرية المصرية، دون توضيح أو بيان سبب النقد، حيث كان الظاهر أن المعارضة المصرية هي مع الجيش، والجيش هو الشعب أو الرئاسة، فهي بعيدة عن الشعب.

كما مورس التشويه الإعلامي في أحداث مصر عبر تسمية الأشياء بغير مسمياتها، فالملايين التي نقلت صورهم الفضائيات المصرية كانوا فعلاً ملايين؛ ولكن ليسوا في ٣٠ يونيو، ولكن في أحداث ثورة ٢٥ يناير وما تبعها، واستغلت عبارة الملايين في أكثر من خطاب وتصريح وتقرير، مع أن فريق أنونيموس[1] الذي اخترق موقع حركة تمرد المصرية أكد

(١) انظر: http://haln.net/p3300.

أن عدد المسجلين في الوثيقة التي عُرفت باسم تمرد بلغ ١٧٠ ألفاً فقط، والأرقام لعبت هنا دوراً مهماً في التشويه الإعلامي، حيث يأتي الحديث بلغة الأرقام للدلالة على مصداقية الحدث المراد ترويجه، إذ تعمد وسائل الإعلام في كثير من الأخبار إلى استفتاءات وإحصائيات وتتداولها للتأكيد على رؤية معينة.

كما مارست الوسائل الإعلامية وعبر متحدثين أظهروا العقلانية بخطاب مدروس أطلوا من خلاله على الوسائل الإعلامية وطالبوا بأهمية العودة إلى الحوار، وخاصة بعد نجاح الانقلاب، وبثوا من خلال اللقاءات والبرامج والمقالات أهمية العودة للحوار بين جميع أطياف المجتمع المصري لجميع الاتجاهات، ما أكسبهم التعاطف مع الجمهور الذي نزل للحشد في الشوارع عبر تقديم الأفكار الضحلة دون التعرض للقضايا الحساسة والمثيرة للخلاف، بل يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها ليتعامل مع الواقع من حيث هو، ما يؤدي لا شعورياً إلى ترسيخ هذا الواقع في وجدان المتلقي إلى درجة التعايش معه وتقبّله دون التساؤل عن صحته وحقه أصلاً في الوجود فضلاً عن الاستمرار.

ومن النماذج الواضحة على التعاطي الإعلامي بنمطين مختلفين، أحداث محيط قصر الرئاسة بالاتحادية وسقوط العشرات، ومع ذلك لم يُذكَروا لمجرد انتمائهم للإخوان المسلمين، ثم تسقط ضحية أخرى في أي مكان المهم غير تابعة للتيار الإسلامي؛ فينطلق المارد الإعلامي محذراً من الفتنة ويحمّل المسؤولية طبعاً للبلطجية من التيار الإسلامي.

كذلك حصار مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية لمدة ١٤ ساعة دون أي تدخل من الجيش والشرطة، ثم انطلاق مظاهرة نحو قسم شرطة الدقي تحرك المارد الإعلامي محذراً من الفتنة التي يقوم على رعايتها الإسلاميون ضمن خطاب الكراهية أو التحريض على العنف.

أما في الحرائق والتخريب فحرق مقار أحزاب الحرية والعدالة أو النور أو الوسط لا يحرك الإعلام ساكناً، أما عند التهديد بحرق مقر لحزب الوفد فينقل الإعلام هذه المحاولة على الهواء مباشرة مع تضخيمها وإظهار الإسلاميين وكأنهم شياطين.

كل تلك الطرق السابقة وغيرها مارستها كتيبة التشويه الإعلامي المصري عبر ادّعاء الموضوعية وإعلاء المصلحة العليا عبر بثّ كلمات مثل الموضوعية والشفافية وإظهار متحدث ومقدم هادئ النبرة في الحوار؛ كل ذلك لعب دوراً في التشويه بادّعاء استخدام الموضوعية.

هل يؤثر التشويه الإعلامي فعلاً؟

ما من شك فإن الإعلام مؤثر قوي وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، وفي الحالة المصرية أصبح المواطن المصري محاصراً بالإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، فلا يجد مصدراً واحداً ينقل الحقيقة، سواء من حيث الخبر الصحيح أو التحليل الموضوعي، وأصبح الكثير من الوسائل الإعلامية منصات للتضليل، ومنها صحف: اليوم السابع، التحرير، المصري اليوم، الأهرام، الأخبار، والوطن.. ومن القنوات الفضائية: دريم، سي بي سي، النهار، الحياة، والقاهرة والناس.

وبشكل دقيق ما زالت تلك الوسائل الإعلامية وغيرها تدور في فلك النظام القديم، حتى وإن مارس الإعلام نوعاً من نقد النظام السابق، إلا أنه كما اتضح بعد تجربة عام من حكم التيار الإسلامي في مصر؛ أن هناك من يمجد النظام القديم ولكن المعايير تتسع وتضيق بحسب الموضوع، لكن الأهم أن يكون نقد النظام الجديد (التيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين) حاضراً دائماً في كل برامج وعناوين الصحف مهما كانت المادة الإعلامية.

والحقيقة أن من يقوم بالتشويه المتعمد ليسوا من أبناء ثورة ٢٥ يناير، بل هم أتباع النظام السابق الذي سقط فسقطت معه مصالحهم السياسية والمالية والإعلامية، وتلوّنوا حسب الموجة، ولا مانع من نقد التيار القديم طالما أنه يحقق في النهاية مصالحهم، لكن نموذجهم الحالي يقوم على نشر الأكاذيب وتجهيل الشعب وتضليله وتقديم المواد التافهة لتسليته والانحطاط بمستواه للوصول إلى النتيجة، وهي تسطيح العقل والقبول بما تم رفضه قبل ٢٥ يناير.

مجلة

البيان

www.albayan.co.uk

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

Available on the iPhone App Store

موقع البيان الإلكتروني
يطلق نافذته الإندونيسية

مرصد الأخبار

عمرو عبد البديع(*)
amro@albayan.co.uk

مذبحة الحرس الجمهوري في مصر

كشف تقرير لجنة تقصي الحقائق المشكَّلة من مجلس الشورى المصري حول مذبحة الحرس الجمهوري، عن أن المذبحة كانت معدة سلفاً، في ظل مشاركة الداخلية للجيش في تنفيذ المذبحة. وأوضح التقرير أنه لم يحدث أي هجوم من المعتصمين على الحرس الجمهوري، مدللاً على ذلك بعدم وجود أي آثار دماء أو خلافه على أسوار الحرس الجمهوري، وأن السلك الشائك كما هو حول الحرس الجمهوري لم يتحرك يميناً أو يساراً، فضلاً عن شهادة الجيران وشهود العيان بأن المعتصمين كانوا يؤدون صلاة الفجر. وقال التقرير إنه تم حصار نساء وأطفال ورجال داخل مسجد المصطفى لأكثر من ١٢ ساعة وإطلاق قنابل خانقة عليهم، ما أدى إلى اختناق أطفال رضع ووفاتهم وهم على أيدي أمهاتهم، واعتقال كل من يخرج من المسجد؛ كل ذلك يؤكد أن الغرض من الهجوم هو فض اعتصام سلمي باستخدام مفرط للقوة في غير محلها. وقال التقرير إنه بالسماع لشهود العيان حول القتلى، فإن الإصابات كلها تمت في أماكن قاتلة، ما يؤكد وجود قناصين محترفين، وهو ما تأكد من خلال بعض الأفلام الوثائقية المتداولة. وبيَّن التقرير أن الحصيلة النهائية تتلخص في ١١١ شهيداً ونحو ألف مصاب.

(بوابة الحرية والعدالة: ٢٠١٣/٧/١٦)

إغلاق القنوات الدينية انتهاكٌ واضحٌ لحرية الإعلام

أعربت ٧ منظمات حقوقية عن بالغ قلقها إزاء الإجراءات الاستثنائية التي تمت مباشرتها تجاه عدد من القنوات الفضائية التابعة للتيار الإسلامي في مصر. وشددت المنظمات في بيان مشترك لها على أن التحريض على العنف من خلال وسائل الإعلام، أمر مدان ومرفوض، لافتة في الوقت نفسه إلى أن إثبات قيام إحدى وسائل الإعلام بالتحريض يجب أن يتم من خلال إجراءات تتسم بالشفافية، وتطبيق القانون، بعيداً عن أي تعسف أو تعميم. كما أدانت المنظمات احتجاز بعض العاملين في هذه القنوات في أماكن غير معلومة حتى الآن، خاصة العاملين في قناتي الناس والحافظ، وفقاً لتأكيدات ذويهم، وهو ما يشكّك في مدى قانونية الإجراءات المتخذة بشأنهم.

(أخبار مصر: ٢٠١٣/٧/١٧)

أزمة اللاجئين في سورية هي الأسوأ منذ الإبادة في رواندا

قال مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، إن أزمة اللاجئين السوريين هي الأسوأ منذ الإبادة الجماعية في رواندا قبل نحو ٢٠ سنة. وقال غوتيريس في رسالة عبر الفيديو خلال اجتماع لمجلس الأمن، إن ثلثي الـ ١,٨ مليون لاجئ سوري المسجلين لدى المفوضية، فرّوا من سورية منذ بداية هذا العام، بمعدّل ٦ آلاف شخص يومياً. وأضاف «لم نرَ تزايداً في تدفق اللاجئين بهذا العدد المرعب منذ الإبادة في رواندا قبل ٢٠ سنة».

(الجزيرة: ٢٠١٣/٧/١٦)

(*) نرحب بمقترحاتكم البنَّاءة في باب مرصد الأحداث على بريد الكاتب.

مرصد الأخبار

مشروع «برافر» يُهجِّر آلاف الفلسطينيين

مشروع «مخطط برافر-بيغن» أقره الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٣ بناء على توصية من وزير التخطيط الإسرائيلي إيهود برافر عام ٢٠١١ لمصادرة مزيد من الأراضي العربية الفلسطينية في النقب. ويوصي المشروع بنقل سكان ٢٢ من أصل ٣٩ قرية عربية غير معترف بها في النقب داخل مناطق التخطيط اليهودي، والمقدر عددهم بنحو ٤٠ ألف شخص يشكّلون قرابة ٤٠٪ من العرب البدو. ويضع القانون اللمسات الأخيرة لمصادرة ما تبقى من الأراضي العربية في النقب، كما يضفي شرعية على تهجير العرب دون إذن قضائي ويحرمهم من حق الطعن فيه. ويقضي مشروع هذا القانون بمصادرة نحو ٧٠٠ ألف دونم، ما يعني أن يتم حصر العرب الذين يشكلون ٣٠٪ من سكان النقب في ١٪ فقط من أراضي هذه المنطقة. ويهدف المشروع إلى تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم في النقب التي تشكل نحو ثلثي مساحة فلسطين التاريخية، وذلك بحجة تجميع البدو وحماية «أرض الدولة» من الغزو. (الجزيرة: ٢٠١٣/٧/١٥)

علامة تعجب

وحدة إسرائيلية خاصة لمكافحة «الإرهاب» في سيناء!

كشف محلل الشؤون المخابراتية والاستراتيجية في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، يوسى ميلمان، النقاب عن أن جهاز الأمن العام (الشاباك) أسّس مؤخراً وحدة خاصة باسم «وحدة سيناء»، يقودها عميد، وتعمل في إطار المنطقة الجنوبية، وتركز عملها في شبه جزيرة سيناء؛ بهدف إحباط العمليات الإرهابية. ووصف ميلمان إنشاء هذه الوحدة بأنه إجراء استراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، ويجسد المخاطر المتزايدة من هجمات إرهابية تُشنَّ ضد إسرائيل، انطلاقاً من سيناء، فبعد إسقاط الرئيس السابق محمد مرسي على يد تحالف من الليبراليين والعلمانيين وجنرالات الجيش، ازدادت المخاوف داخل «الشاباك» من أن تتحول سيناء إلى جبهة حرب جديدة لإسرائيل. (الشروق: ٢٠١٣/٧/١٦)

السيسي.. بطل إسرائيل الجديد!

كتب الصحافي الإسرائيلي بن شفيت: البطل الإسرائيلي الجديد هو بطل مصري، وهو الجنرال عبد الفتاح السيسي، ولا حاجة لمزيد من التركيز لمعرفة حجم التعاطف الكبير الذي تكنه النخبة السياسية الإسرائيلية لقائد القوات المسلحة للجارة من الجنوب، في إسرائيل ومن دون أي شك نحن مع السيسي، ومع الانقلاب العسكري، وكلنا مع جنرالات حليقي اللحى. (هآرتس: ٢٠١٣/٧/١٢)

مصوّر صحافي يصوّر قاتله!

لقطات مروّعة تظهر في مقطع فيديو سجلها الشهيد أحمد عاصم، المصور الصحفي الذي يبلغ من العمر ٢٦ سنة، وهو أحد الذين قتلوا يوم الإثنين عندما كان يلتقط صوراً خارج مبنى الحرس الجمهوري في القاهرة، حيث كان عاصم يصوّر قناصاً كان يقوم بقتل المعتصمين السلميين، وبعد أن انتبه القناص له وجَّه سلاحه إليه وقام بقنصه. (نافذة مصر: ٢٠١٣/٧/١١)

الانقلاب العسكري.. انتكاسة أم نهاية؟

انقلاب مصر أعاد نظام مبارك

أصدر الباحث والمحلل السياسي المصري، رفيق حبيب، دراسة جديدة تناولت ما وصفه بالانقلاب العسكري الذي شهدته مصر يوم ٣ يوليو، مستعرضاً أطرافه وأسبابه ودوافعه والسيناريوهات المتوقعة بشأنه. وفي توصيف لما حدث، يجزم الباحث في دراسته – التي نشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» – بأن ما حدث ليس ثورة جديدة، وإنما هو انقلاب عسكري بدعم من بعض قطاعات المجتمع، مكّن في الأخير من إعادة نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك إلى حكم مصر مجدداً. ويرى حبيب أن الانقلاب كان قراراً أمريكياً وخليجياً بامتياز، ولكلّ أسبابه، فبعض الدول الخليجية لا تريد نموذجاً إسلامياً ديمقراطياً ناجحاً يقوّض سندها الديني غير الديمقراطي، وأخرى تخشى المنافسة الاقتصادية مع مصر. أما واشنطن فلا تريد نظاماً غير علماني يعتمد على نفسه ولا يحقق لها مطالبها في المنطقة، حسب وصفه.

مؤيدو الانقلاب

يرى حبيب أن الأطراف التي خرجت للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة ثم أيدت الانقلاب لاحقاً، لا تتفق في أهدافها، وبعضها حتى لا يعرف أهداف البعض الآخر. وأشار إلى أن الكتلة الأولى التي مثلت الواجهة السياسية للانقلاب هي الكتلة العلمانية الرافضة للمشروع الإسلامي، وهذه الكتلة – بحسبه – لديها مشكلة مع أي ديمقراطية تأتي بالمشروع الإسلامي، لكنها الأصغر شعبية من بين المكونات المؤيدة للانقلاب. والكتلة الثانية – بحسب الباحث – هي أنصار النظام السابق، وهي الكتلة المعادية للثورة، وتشكل مختلف شبكات نظام مبارك، بدءاً من الدولة العميقة إلى شبكات رجال الأعمال والبلطجية، وهي الأكثر تنظيماً وقدرة على الحشد. أما الكتلة الثالثة فهي المجموعات الغاضبة من تردي الأحوال المعيشية، وهذه ليس لديها مشكلة مع الثورة ولا مع التحول الديمقراطي ولا مع الهوية الإسلامية، ومشكلتها الأساسية معيشية.

ويجزم الباحث بأن الانقلاب لم يكن استجابة لمظاهرات ٣٠ يونيو، وإنما كان مخططاً له منذ فترة، حيث تضمنت خطته محاور عدة، من بينها: عرقلة أي جهود من الرئيس محمد مرسي وحكومته لحل المشكلات الحياتية، مع التركيز على أزمات السولار والبنزين والكهرباء إذ هي الأقدر على شل عديد من جوانب الحياة وإغلاق الطرق العامة، بدليل أنه تم حلها سريعاً بعد الانقلاب. كما تضمنت خطة الانقلاب السيطرة على وسائل الإعلام وتشويه الرئيس مرسي وحكومته وبثّ الإشاعات وشيطنة جماعة الإخوان المسلمين ولصق صورة مختلفة لها لدى الرأي العام، تمهيداً للتحول إلى باقي القوى الإسلامية بعد الفراغ منها باعتبارها الأكبر والأكثر تنظيماً وتأثيراً.

مشهد الانقلاب

رغم أن الباحث يرى أن الصورة التي ظهرت «للانقلابيين» جاءت مركبة من رموز دينية كانت خياراتها قريبة من خيارات النظام السابق أو كانت جزءاً منه، ومن بعض القوى العلمانية المتحالفة مع النظام السابق، فإن طرفين في الصورة أحسا بالحرج وربما بالتناقض الداخلي، وهما القوات المسلحة وحزب النور السلفي. فحزب النور ظن أنه قادر على الحفاظ على الحد الأدنى من مكتسبات القوى الإسلامية حتى لا تضيع في غمرة الانقلاب، غير أن بعض تلك المكتسبات كانت في مهب الريح بعد ساعات من الانقلاب. أما القوات المسلحة فبانقلابها على الرئيس المنتخب أصبحت في الواقع طرفاً في صراعات ونزاعات أهلية وسياسية وجزءاً من صراع إقليمي ودولي مع الثورة والربيع العربي، وهو ما يشكل لحظة فارقة وحرجة في تاريخها، إذ لا يوجد أخطر عليها من أن تكون بجانب فصيل شعبي دون آخر.

أهداف الانقلاب

في محور الأهداف يؤكد الباحث أن أهداف الانقلاب تصب بمجملها في محاولة إعادة النظام السابق مع غطاء ديمقراطي شكلي. ومن بين هذه الأهداف – وفق تقديره – وضع قواعد لنظام سياسي يجعل الهوية الإسلامية في الدستور مقيدة بمواثيق حقوق الإنسان الغربية، وإعطاء دور سياسي مستقبلي للقوات المسلحة بحيث تكون حامية للشرعية الدستورية.

ومن بين الأهداف أيضاً تعميق استقلال القوات المسلحة وزيادة فصل مؤسسات القضاء والشرطة عن أي سلطة منتخبة في المستقبل، وترسيخ سيطرة الدولة العميقة على أجهزة الدولة، وتأمين شبكات الفساد، وجعل الحرية السياسية تحت السيطرة الأمنية، والحيلولة دون دور سياسي بارز للإسلاميين مستقبلاً، وفي المجمل «إعادة بناء دولة الاستبداد تحت غطاء ديمقراطي».

وبشأن السيناريوهات المقبلة يتوقع الباحث أن الانقلاب لن ينجح في نهاية المطاف، وأن انتكاسة الثورة قد تستمر وقتاً، لكن إرادة الشعب المصري ستنتصر في الأخير في التحرر الكامل من قبضة الانقلاب وأنصار النظام السابق. (الجزيرة: ٢٠١٣/٧/٩)

مرصد الأرقام

تشـير أرقام وبيانات رسـمية إلى أن معظم الأطفال في بريطانيا بحلول عام ٢٠١٦ سيولدون لآباء غير متزوجين.

وقد ارتفعت نسـبة الأطفال المولودين خارج إطار الزواج إلى ٤٧,٥ بالمائة عام ٢٠١٢، ويتوقع أن تتجاوز هذه النسبة ٥٠ بالمائة عام ٢٠١٦.

يذكر أن عدد المواليد في بريطانيا بلغ ٧٢٩٦٧٤ طفلاً في عـام ٢٠١٢، وذلك ارتفاعـاً من العام السابق عندما كان عدد المواليد ٧٢٣٩١٣ طفلاً.

(بي بي سي: ٢٠١٣/٧/١١)

أكدت صحيفة ميدل إست مونيتور أن الأعداد التي ذكرها الإعلام المصري عن أعداد متظاهري ٣٠ يونيو، هي محض افتراء وغير صحيحة.

وأوضحت أن مسـاحة ميـدان التحرير هي ٥٣,٠٠٠ متر مربع، والمسـاحة من محيطها إلى الجانب الآخر من النيل عبر جسر قصر النيل هي ١٣,٠٠٠ متر مربـع، والمنطقة الممتدة من ميدان التحرير إلى جسـر ٦ أكتوبـر هي ٢٠,٠٠٠ متر مربـع؛ ووفقاً لذلك، فإن مجموع المسـاحة التي تجمع فيهـا المتظاهرون هي ٨٦,٠٠٠ متر مربع، وإن افترضنا أن أكبر عدد من الناس يمكن حشره في المتر المربع الواحـد هو أربعة، فهذا يعني أن السعة القصوى لميدان التحرير والمناطق المحيطة به يوم ٣٠ يونيو كانت ٣٤٤,٠٠٠ متظاهر.

وتابعـت الصحيفـة أن الأفراد فـي مواقع السـلطة والنفوذ تقبّلت الأرقـام دون أي تحليل نقدي أو تثبّت، لكننا لا نعلم إذا هذا كان كسـلاً منهم أو بسـبب تواطئهم مع المعارضة المناهضة لمرسي. وكانت المعارضة قد زعمت أن ٣٠ مليوناً خرجوا فـي المظاهرات، ثم خفضت الأعداد بعد ذلك إلى ١٧ مليوناً، وهو ما يشير إلى اضطرابها وعدم صحة تقديراتها. (مفكرة الإسلام: ٢٠١٣/٧/١٦)

تغريدات

أ. د. حاكم المطيري

@DrHAKEM

حاجة الأمة اليوم شديدة لمعرفة حال المنافقين والطابور الخامس الذي يتآمر عليها مع عدوها الخارجي الأمريكي الغربي أو الروسي الشرقي.

محمد المختار الشنقيطي

@mshinqiti

لـن تنهـض مصـر بالأعطيـات الأمريكيـة لجنرالاتهـا، ولا بالأعطيات العربية لفلولها.. فالأمم لا تنهض بالرشوة.

أحمد الصويان

@Asowayan

بعض الأشـياخ فـي مصر آثر الاعتزال، وهذا مـن ورعهم وتوقيهم، لكن إذا اعتـزل العالم وقت الحاجة إليـه فلمن يترك الناس؟ والرائد يعرف عند التباس الأحوال.

د. محمد محسوب

@DoctorMahsoob

بلد لها كل هؤلاء الشـهداء لا تموت فيها الحرية ولا تنبت الدكتاتورية ولا تقـوم لظالـم فيها قائمة. رحم الله شـهداء مصر في كل نجع وحي وقرية وميدان.

د. طارق رمضان

@tariqramadan

إن الجيـش المصري لم يعد إلى المشـهد السياسـي لأنه بكل بسـاطة لم يغادره أبداً.

عصام مدير

@emudeer

مـن لـم يقرأ تاريـخ الحروب الصليبيـة ومقدماتها وذرائعهـا، لن يفهم المشـهد المصـري ولا السـوري. التاريـخ يعيـد نفسـه، وطبـول الحـرب الشاملة تدق بقوة منذ زمن.

أسرار الترحيب الصهيوني بالتغيير في مصر

■ د. عدنان أبو عامر(*)
adnanaa74@hotmail.com
@adnanabuamer1

لا يمكن الاستخفاف بالأهمية الفائقة للتطورات المصرية على «إسرائيل»، فقد تواصلت متابعاتها الحثيثة لتطورات الموقف الميداني فيها على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والعسكرية، وطغى المشهد المصري على مجمل التحركات الإسرائيلية، الداخلية والخارجية، حتى لو لم يتم الإعلان عنها في الصحافة والإعلام. ولم يبدُ ما يحصل في شوارع القاهرة والإسكندرية وأسيوط والفيوم شأناً مصرياً داخلياً، وإنما إسرائيلياً بامتياز!

وهو ما يطرح جملة من الأسئلة على الواحد منا، ومن أهمها: هل توقعت الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية التطورات المصرية وصولاً إلى حدث الانقلاب؟ وكيف نظرت «إسرائيل» إليه؟ ومدى تأثيره على الواقع الإسرائيلي؟ وإلى أيّ حد تدخلت «إسرائيل» في بعض أحداثه لتجييره خدمة لمصالحها الاستراتيجية؟

مع العلم أن ما سبق الانقلاب في مصر من أحداث وتطورات طوال السنة الماضية، شهد طرح تخوفات من فرضية انسحاب مصر، ولو نسبياً، من محور «الاعتدال العربي»، وتحولها إلى محور مواجهة، ما يُشكّل خطراً أمنياً وجغرافياً وسياسياً كبيراً على «إسرائيل»؛ لأنها ستعيش في منطقة غير مستقرة، وستحاول الجهات المعادية استغلال الوضع الناشئ لزيادة نفوذها، ومن شأن هذه الخطوات والتطورات أن تعزّز صحة ما يقال إن حاجاتها الأمنية ستزداد، ما يقتضي زيادة ميزانيتها.

وقد أدركت «إسرائيل» جيداً أن مصر تبقى عنوان التغيير الإقليمي والدولي؛ نظراً لوزنها في التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، وهو ما من شأنه أن يفاقم العزلة والحصار الدولي اللذين تعزّزا ضد «إسرائيل»، ويعكس التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمية عقب سقوط نظام مبارك، خصوصاً أنها قد ترسل إشارات فحواها أنها لم تعد ملتزمة بالحلف الاستراتيجي معها كما كان في عهده، وأنها أصبحت مستعدة للتعاون مع دول معادية لها كتركيا على سبيل المثال.

ولذلك جاء الترحيب الإسرائيلي الخفي بالانقلاب واضحاً جلياً في ضوء ما لفتت إليه الأوساط الدبلوماسية الإسرائيلية إلى أنه منذ فوز الرئيس محمد مرسي ونجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، ازدادت «برودة السلام البارد أصلاً» مع القاهرة، ويمكن ملاحظة المؤشرات الدالة على ذلك من خلال توقفها عن تزويد تل أبيب بالغاز الطبيعي، وعودة الشيخ يوسف القرضاوي إليها بعد نفي دام عشرات الأعوام.

(*) كاتب فلسطيني.

وكل ذلــك زاد في كفة ما اعتبرته تــل أبيب دوراً مصرياً واضحاً في كونها تعيش فترة من انعدام الاستقرار في المنطقة، في ضوء الزلزال الذي يضرب العالم العربي في الوقت الحالي، ولا تعرف كيف ستنتهي الأمور.

ولعل ما جعل الأحــداث في مصر خلال العام الأول فقط من حكم مرسي، تشعل المزيد من الأضواء الحمراء لدى صنّاع القــرار في تل أبيــب، وأظهرت بما لا يدع مجالاً للشــك أن ســلامها كان مع شخص مبارك ومنظومته الحاكمة، وليس مع الشعب المصري، وبدأت تتحســس الآثار المحتملة على تسارع تدهور العلاقات المصرية – الإســرائيلية، واحتمالات تراجعها، وأي علاقة معها ســتكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور.

وهنا تبرز إشكالية الفكر الاســتراتيجي الإسرائيلي؛ لأن آلة دعايته قامت على فرضية أن مشــكلة «إسرائيل» مع الدول العربية في طبيعة نظمها الديكتاتورية، والوضع في مصر أكبر شــاهد على ذلك، لكن الثورات المتلاحقة جعلتهــا أكثر قلقاً من احتمالات تحرر العرب منها، وتبيّن أن أنســب الأوضاع لـ «إسرائيل» تكمن في استمرارها.

ولذلك يبدو ساذجاً عدم قراءة ما جرى من اتصالات مكثفة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة والدول الغربية بشأن ما حدث في مصر بعد الثورة، وفوز مرســي، وأوفدت وزارة الخارجية عدداً من دبلوماسييها لبعض العواصم الغربية لعقد سلسلة من اللقاءات العاجلة مع مسؤوليها، للإعراب عن تشاؤمهم بتحقق بعض السيناريوهات السلبية الموضوعة بشأن تطورات الأحداث في مصر، ويشــير أحدها إلى أن حالة تمدد الإسلاميين فيها ستتيح لهم الســيطرة على مفاصل السلطة، وهو ما من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً باتفاقية «كامب ديفيد» على المدى البعيد.

ورغم أن إســرائيل استبعدت قيام النظام المصري الجديد «الإخواني» بإلغاء اتفاق السلام، لكنه في المقابل سيتوقف عن لعب «دور النجاة» لها في محاولاتها للخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها، وسيقوم بتحســين علاقاته مع الفلسطينيين عموماً، بمن فيهم أعداء «إسرائيل».

بصورة أكثر تفصيلاً، تفترض «إســرائيل» أنّ القوى المعادية، خاصة الإخوان المســلمين، سيسيطرون على مقاليد الحكم، وبعد مرور فترة زمنية سيمتدون للجيش، ليشكل تهديداً لجيشها، وهنا تكمن مشكلتها الكبيرة؛ لأن ذلك سيعني بصورة أو بأخرى تحديدها في العقود القادمة القريبة للأجندة السياسية في المنطقة.

في ذات السياق، فإن وصول الإسلاميين للسلطة في أكثر من بلد عربي، ومصر على رأســها؛ يشكل تحدياً أمنياً رئيساً لإســرائيل، ونظراً للتداعيات السياســية الأمنية أمامها بفعل هــذه التطورات، يمكن القول إنه ســيعمل على تفاقم التهديد الأمني لها ضمن عدة مستويات:

المســتوى الأول: في المدى القصير، مــن حيث إن وصول الإســلاميين للحكم قد يساعد على تسهيل الهجمات المسلحة عبر الحدود ضد إسرائيل.

المســتوى الثاني: في المدى المتوسط، والتي قد تكون عبر هــذه الحكومات العربية الجديدة، من خلال قيادتها المنظمات المسلحة، وفي الســير على طريق ذات اتجاه واحد نحو صراع عسكري ضد إسرائيل.

المســتوى الثالث: فترات طويلة، من خلال إنشاء الأنظمة الإســلامية الجديدة في العالم العربــي التي قد تؤدي لظهور المنظمات الجهادية الجديدة.

وهو ما يعني أن الســلوك الإســرائيلي تجــاه التطورات المصريــة قبــل الانقلاب، خاصــة اســتمرار الرئيس محمد مرســي في حكمه رغم العقبــات الكبيرة التــي وُضعت في طريقه؛ اعتبرتها (إســرائيل) أنها «زلزال إقليمي» جاء تأثيره على السياســة الداخلية والخارجية الإسرائيلية؛ ولهذا يمكن الاكتشــاف أن (إســرائيل) تعاملت مع صعود الإسلاميين في مصــر كمن أبحر عبر مياه غير مســتقرة بفعل الظروف غير المواتية في الداخل والخارج.

أخيراً..

ورغم أن إســرائيل لــم تصدر موقفاً رســمياً معلناً تجاه انقلاب مصر، لكنها وصفت ســابقاً ما حــدث في العواصم العربية عموماً، والقاهرة خصوصاً، من تزايد نفوذ الإسلاميين؛ بأنه «مأساة» ستحل بها، وهنا يمكن القول إن تم الانقلاب على «المأساة» فماذا حل إذن؟

ولا يمكن وصف ســعادة «إســرائيل» بإقصاء أعداء ألداء لها عــن الحكم في مصر، ويمكن الجزم بأنها أكبر مســتفيد من الانقلاب عليهم، ورغم أنها تتشدق بالديمقراطية، إلا أنها تخاف منها، ومن نتائجها العكســية بين الشعوب العربية، التي لو أدّت إلى انتخابات حقيقية على موقف سياسي ستكون فيه بالتأكيد أول الخاســرين، وهو ما أثبتتــه الثورات العربية في العامين الأخيرين.

بين سلفية الواقـــ

قراءة في تحوّلات القاضـــ

■ عمرو عبد المنعم
amrmenem@gmail.com

هو لا يحب أن يتذكر تلك المرحلة التي انقلب عليها فيما بعد واعتبرها «المرحلة السلفية». كان فيها مفهوم الشريعة لديه هو المفهوم السائد لدى كثيرين من أبناء جيله الذين يبحثون عن الأخلاق والحرية.

في كلتا المرحلتين السلفية وتحولاتها كانت «الأخلاق» و«الحرية» هما المفردتان الأساسيتان اللتان تحكمان عمله.. يوضح: «كنت دائماً أشعر أن الإنسان هو الحرية والعقل والأخلاق، هذا هو الخط الأصلي الذي كان ثابتاً عندي وهو الذي أدى بي إلى رحلة تفكير أخرى قادتني إلى هذا التحول أو التطور»[1].

في عام ١٩٧٦م بدأت رحلته داخل السلفية المعاصرة، لم تكن سلفية بالمطلق، كما يقول، كان يدرس وقتها في كلية الحقوق، هذه المرحلة بلغت ذروتها عام ١٩٨١م عندما تم اعتقاله في سبتمبر من نفس العام إثر الاعتقالات التي قام بها الرئيس الراحل السادات، وفي السجن بدأت مرحلة جديدة من التفكير، (كان السجن مناسبة للتأمل وإعادة النظر ومزيد من القراءة والتمحيص، ولكنها لم تكن قطيعة كاملة مع الماضي، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي

(*) باحث في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، رئيس قسم الإسلام السياسي بشبكة الإعلام العربية "محيط".

(١) المفكر د. عبد الجواد يس لشرفات: المشكلة الكبرى التي ورثناها من السلفية هي في غياب الحرية والعقل.
http://main.omandaily.om/node/100750.

ـــــع وسلفية النص

ـــــي عبد الجـواد ياسـين

بدأت رحلة «الهبوط التدريجي» و«الاستقرار على أرضية التأمل[1]»).

ولعبد الجواد ياســين تاريخ كبير داخل الحالة الإســلامية ربما لا يعرفــه الكثيرون، حيث ظهر كتابه الأول فــي بداية الثمانينيات بعنوان "مقدمــة في فقــه الجاهلية المعاصرة" عن دار نشــر كانت مقربة من الإخوان المسلمين في ذلك الوقت[2]، تناول فيه مفهوم الواقع الإسلامي باعتباره واقعاً جاهلياً غابت عنه الشــريعة الإســلامية، ليحدث حينها جدل كبير، حيث تلقته الفصائل الإسلامية بالقبول والليبرالية بتساؤل: هل ظهر ســيد قطب من جديد؟! ليغيب بعدها المؤلف حقبة من الزمن ليخــرج علينا بمجموعة من المؤلفات والكتــب كان آخرها كتابه «الدين والتدين.. التشريع والنص والاجتماع».

كتاب "الدين والتدين.. التشــريع والنــص والاجتماع" جاء عن دار التنوير اللبنانية، والمعروفة بنشــر الكتب التي تتناول الفكر السياســي الإسلامي بالنقد.

لذلك كانت رحلتنا للبحث عن عبد الجواد ياســين وحقيقة تحولاته الفكرية وتاريخ هذه الأفكار مهمة، فلكل إنسان فكره، ولكن عندما يصل الأمر لتطور مثل الذي وصل إليه القاضي والمفكر عبد الجواد ياســين، يجب أن نبحث عن سبب هذه التحولات.

إذن من هو عبد الجواد ياســين؟ وما قصة تحوّلاته الفكرية الكبرى عبر الســنوات الماضية؟ ذلك السؤال الذي يدخل في قلب علم اجتماع المعرفة وجدل العلاقة بين الكاتب والواقع.

(١) نفس المصدر.

(٢) دار الزهراء للإعلام العربي لصاحبها أحمد رائف.

عبد الجواد ياسين.. النشأة

نشــأ عبد الجواد ياســين في أسرة عريقــة فــي مركــز الزرقــا بمحافظة "دميــاط"، فقد كانت أســرته من عائلة أرســتقراطية؛ فأخوالــه ينتســبون إلى عائلة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم عبد الهادي باشــا الذي قُتل في الأربعينيات مــن القرن الماضي على يــد عناصر من جماعة الإخوان المســلمين، ومن المعروف أن الكثيرين من مركز الزرقا مشــهورون بانتمائهم إلى ســلك القضاء والشرطة، فوالــد عبد الجواد ياســين كان من كبار المحامين.

ومن أشهر الشخصيات التي خرجت من هذا المركــز الدكتور رفعت المحجوب وعبد الهادي قنديل.. ولأن أســرته كان يعمل أغلبهم في سلك القضاء فقد أشار عليه والده عند تخرجه في الثانوية العامة إلى أن يلتحق بكلية الحقوق ليكون وكيلاً للنيابة ثم قاضياً ثم مستشــاراً، وبالفعل التحــق الشــاب بكلية الحقــوق وتفوّق وعُيّن وكيلاً للنيابة في شربين بمحافظة الدقهلية.

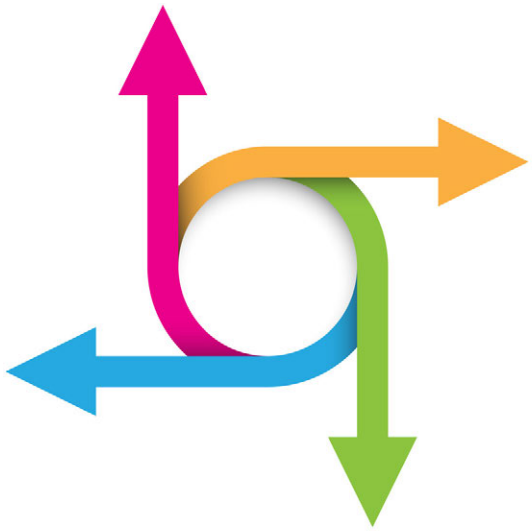

نقطة التحول

ترجع نقطة التحول الرئيسية في شخصيته إلى عندما كان وكيلاً للنيابة في مركز المنزلة بدقهلية، حيث جاءه بلاغ من شخص يقول له: إن ابنه تم القبض عليه في بلاغ كيدي وتم اصطحابه لقسم الشرطة والاعتداء عليه وتعذيبه.

وعلى الفور توجه إلى (قسم المطرية) وقام بالتفتيش داخل الحجز حتى يجد الشخص المطلوب، غير أنه لم يجده فقد أخفاه الضابط المعاون بالقسم خارج الحجز.

وسرعان ما لمح وكيل النيابة عبد الجواد ياسين شخصاً ينام بجوار سلم مهمل في القسم، وحين طلب منه أن يذكر اسمه اكتشف أنه الشخص المطلوب.

فاصطحبه على الفور إلى مبنى النيابة، وانتدب مفتش الصحة المختص وطلب منه إجراء الكشف الطبي عليه لإثبات الإصابات الظاهرة نتيجة التعذيب، وبعد التحقيق أمر بضبط وإحضار ضابط المباحث المسؤول عن التعذيب وكذلك مأمور القسم.

ورفع أمر الضبط والإحضار إلى مديرية أمن الدقهلية لتنفيذه، والمفاجأة أنه كان يرأسها مدير الأمن بالمحافظة اللواء زكي بدر – وزير الداخلية فيما بعد، فانزعج بدر من بلاغ النائب ورفع الأمر إلى وزير الداخلية الذي بدوره رفع الأمر إلى وزير العدل، وحاولوا إثناء عبد الجواد ياسين عن طلب التحقيق مع السادة الضباط في جريمة التعذيب وإهانة المواطن المصري، إلا أنه رفض تماماً وأخذوا يعطلون الموضوع، وتم تسليم ملف التحقيق إلى وكيل نيابة آخر، وبعدها بأيام قليلة صدر الأمر بنقله إلى مركز أبو قرقاص بمحافظة المنيا[1].

(١) بحث للمؤلف غير منشور «رواية نجيب عبد الفتاح إسماعيل عن تنظيم عام ١٩٦٥م لسيد قطب».

من المنيا إلى دمياط:

ذهب وكيل النائب العام الشاب إلى مركز أبو قرقاص بالمنيا ولم تختلف مواقفه عما سبق، وظهر عليه السمت الديني، وبدأت أجهزة الأمن ترصده، فقد كان يحافظ على الصلاة، وكان يقوم بتدخل للصلح بين المسلمين والأقباط، وكان يتعامل مع قضايا الخمور والفتنة الطائفية بنوع من الحوار والحزم معاً، فلم يسترح قادة سلك النيابة العامة لتوجهات عبد الجواد ياسين، فنُقل بعد ذلك مرة أخرى لمحافظة دمياط وكيلاً للنيابة العامة هناك، وكان ذلك قبل عام ١٩٨١م.

الحكم بالشريعة وقبول استقالته

انتشر في ذلك الوقت في محافظة دمياط بعض الأفكار الإسلامية المتشددة، وهنا تعرّف المستشار عبد الجواد على بعضها، وبدأ البعض يناقشه في حكم العمل بالنيابة وما فيها من تحاكم إلى القوانين الوضعية التي تخالف الشريعة الإسلامية.

وكان النائب الشاب يردد دائماً أنه يدافع عن المظلوم ويستغل تواجده لتطبيق شرع الله، ففي بعض القوانين الوضعية ما هو نصرة للمظلوم، إلا أن الفكرة بدأ يتأثر بها، وبالفعل ابتعد عن النيابة وكتب استقالة مسبّبة شرح فيها أنه يقدم هذه الاستقالة لأن هذا العمل يخالف الشريعة، وكتب على رأس الاستقالة قول المولى عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

ورفع هذه الاستقالة إلى النائب العام، وقد تعطلت الاستقالة بعضاً من الوقت، حيث إنه في هذه الفترة كان قبول الاستقالات من هذه المناصب يكاد يكون مستحيلاً.

وفي غضون ذلك حدثت حادثة عجيبة حيث كان وكيل النيابة في هذه الفترة يعمل في نيابة دمياط، وكان قد صدر قرار من أنور السادات بحظر نقل "المواشي" من محافظة لأخرى ومصادرة ما يتم ضبطه منها لصالح الدولة.

وفي أثناء ذلك تم ضبط سيارة قادمة من إحدى المحافظات ليلاً فيها «مواشي»، وتم ضبط التاجر مالك المواشي للتحقيق معه، وبسؤاله: قال إنه يعمل بالتجارة وإن هذا عمل حلال.

فأمر وكيل النيابة بإخلاء سبيله وحفظ المحضر وكتب عليه قول المولى عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].. وأحدثت هذه الواقعة مشكلة كبيرة مع المستشار الذي خالف تطبيق القانون.

ونُقلت المسألة في حينها إلى الجهات السيادية، وتم تصويره على أنه متشدد دينياً، وبالفعل قُبلت استقالته وخرج من النيابة العامة.

جفوة ودموع وبيان

بدَّد عبد الجواد ياسين حلم والده بأن يصبح وكيلاً للنيابة ثم قاضياً، وحدثت جفوة بينه وبين والده كان يخفي معالمها الشاب النائب ولا يريد الصدام، فقد كان يحبه حباً شديداً، وكان يريد أن يطيعه، لكن ليس على حساب دينه كما كان يتصور، لكنه وجد المخرج في أن يكتب له قصيدة شعرية رقيقة تركها له على المكتب الخاص به في المنزل، شرح له فيها ما يجيش في نفسه وما تعتليه من خواطر، وكان مطلعها:

أبتاه ما لي أراك ترانـي
كالناقمين يرون وجه الجاني
كالمرهفين يرون نصلاً صارماً
أو يشهدون الدم أحمر قاني
أراك تحكي للرفاق تلومني
تشكو إليهم شدة الأحزان
أراك تحسب أن ابنك قد هوى
وأراك تزرف حسرة وتعاني

فلم يملك الأب بعد أن قرأ القصيدة إلا أن ذرف الدمع وقال: «إن من البيان لسحراً».

لقد حكى عبد الجواد في القصيدة قصة التزامه الديني وكيف أنه تخلى عن قرار عمله في النيابة العامة لأنه كان يخالف ما يعتقده وما يتصوره صحيحاً، فيقول:

والأرض ضجت بالفواحش مثلما
ضج السجين بقبضة السجان
يا حسرة ماذا أرى إلا الهوى
والفحش والغدر الذي أعياني

وانتهى بقوله:

بل إن منهم من يقول مجاهراً
أمر السياسة ليس في الأديان
أنا لم أر في الغابرين ذنوبهم
تلك التي ألقى بكل مكان
بل إن عاداً قد تضاءل جرمها
كالفرق بين اللمم والكفران
أنا ما ظلمت القوم حين وصفتهم
بل قد عجزت وخانني تبياني

التعرف على أشرف السعد

خرج وكيل النائب العام المستقيل عبد الجواد ياسين من عمله القديم ليبحث عن عمل جديد، حيث عمل في بنك التنمية بمحافظة الدقهلية في المنصورة كمستشار قانوني، وهناك بعد فترة تعرَّف على رجل الأعمال الشهير أشرف السعد الذي أعجب به وانتقل للعمل معه كمستشار ومدير في شركات السعد للاستثمار، ثم بعد ذلك قرَّر الانتقال للعمل في التجارة وتعرف خلالها على إبراهيم فشور، صاحب محلات الحلويات الشهيرة بمحافظة دمياط، الذي كان يشرف على مسجد صغير يسمى زاوية الخليل، حيث ألقى عبد الجواد ياسين بعض المحاضرات التي تضمنت الكثير من النقد السياسي.

أحداث سبتمبر ١٩٨١م

عرفت السلطة السياسية ميول عبد الجواد ياسين الدينية في ذلك الوقت، وحين حدث الصدام بين الإسلاميين والسادات شمله قرار التحفظ ضمن الآلاف الذين اعتقلهم السادات في سبتمبر عام ١٩٨١، ليتم القبض عليه في ٩/٢ ويتم ترحيله من مديرية أمن دمياط لسجن الاستقبال في طرة.

ولم تمر أيام قليلة حتى تم اغتيال الرئيس السادات في أحداث المنصة الشهيرة، وصدر قرار بإخلاء سجن استقبال طرة من المتحفظ عليهم، ليحضر مكانهم قيادات وعناصر تنظيم الجهاد المقبوض عليهم في الأحداث.

وتم ترحيله هو وآخرون كان عددهم ما يقرب من ١٢٠٠ شخص من المتحفظ عليهم إلى منطقة سجون أبو زعبل، وقد أصيب بدهشة لما رأى سيارات الترحيلات تصطحب

هذا العدد الكبير من المعتقلين وتسير في قلب شوارع القاهرة متجهة إلى منطقة سجون أبو زعبل بينما الناس يسيرون بشكل اعتيادي لا يبالون بهم وهم ينادون بحرية الوطن ودفع الظلم والمطالبة بتحكيم شرع الله.. وكتب قصيدة كبيرة تعبّر عن أحزانه كان مطلعها:

الأرض كفر والسماء بلا قمر
والعشب يبكي والسنابل والشجر
سألت قلبي مال حبات الندى
مثل الدموع أسيفة مثل الزهر
واليوم فاحت والعناكب حاصرت
كل البيوت فلم تغادر أو تذر
ولقد أضحت فما سمعت بلابلاً
ولقد نظرت فما رأيت سوى الحفر

إلى أن وصل لـ:

فرعون يذبح كل طفل ناشئ
ويسوق سوق الشاة قطعان البشر
يا هذه الأشلاء ها أنا ذا لها
ولكل طاغية تكبر أو فجر
أقسمت لا تبقى بقلبي نبضة
إلا علوت المتن واجتحت الجدر
ونطقت حقاً واستبقت لعزة
وعدوت لا خوفاً أهاب ولا حذر
نفسي فداء المسلمين ومهجتي
والساعدان وما ملكت من النظر

وكانت قصيدة تعبّر عن حالة نفسية وشعورية شعر بها الرجل في محنة، ربما ظن أن الجميع تنكّر له في محنة غاب عنها طعم العدل وفاحت منها رائحة الظلم، وربما شعر أن المسؤول عنها هو المجتمع الذي لم يقل للظلم لا.

ومكث الرجل بسجن أبو زعبل في غرفة ١٢ عنبر ١ السياسي بالدور الثالث، وكان بها الشيخ حافظ سلامة – زعيم المقاومة الشعبية بالسويس – وعبد المنعم أبو الفتوح.. وعُرف عن المستشار عبد الجواد في ذلك الوقت تعامله الحازم والشديد مع رجال الأمن.

وأفرج عنه بعدها بنحو عام، أي في ١ سبتمبر ١٩٨٢م، وكتب دراسة حاول نشرها في ذلك الوقت لكنه لم يستطع حتى وجد الفرصة.

مقدمة في فقه الجاهلية المصرية

عرض عبد الجواد الأمر على أحد أصدقائه، وهو الشيخ نجيب عبد الفتاح إسماعيل[١]، فقد كان من محافظة دمياط وأحد أنشط الشباب في الدعوة الإسلامية في ذلك الوقت.

وشكا له أنه لا يستطيع نشر كتاب "مقدمة في فقه الجاهلية" بعد أن عرضه على دار الوفاء بالمنصورة التابعة للإخوان المسلمين، فقد كان الكتاب بالطبع يخالف فكر ومنهج الإخوان المسلمين، فعرض الشيخ نجيب بدوره الأمر على الصحفية صافيناز كاظم، والتي كانت أيامها تعمل مستشاراً ثقافياً لدار الزهراء للإعلام العربي التي يملكها القيادي الإسلامي المستقل أحمد رائف، والذي كانت له ميول إخوانية سابقة.

وافق أحمد رائف على نشر كتابه وقال نريد أن نخفف من حدة الكتاب، فطلب منه أن يغيّر اسم الكتاب الذي كان في بداية الأمر "مقدمة في فقه الجاهلية المصرية" إلى "مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة".. ونُشر الكتاب بهذا الاسم، وأحدث دوياً كبيراً، وتلقته التيارات الإسلامية بالترحاب؛ فقد كان قريب الشبه بكتاب "معالم في الطريق" لسيد قطب، وكتاب "جاهلية القرن العشرين" لمحمد قطب، فقد كان يحمل نفس المنهج والأفكار تقريباً.

فهمي هويدي ومفهوم الجاهلية

تلقى المفكر الإسلامي فهمي هويدي الكتاب وكتب عنه ثلاثة مقالات في جريدة الأهرام نُشرت بعد ذلك في كتاب "التدين المنقوص"، انتقده فيها بشدة، حيث اعتبر هذا الكتاب اتهاماً للمجتمعات المسلمة بأنها ما زالت جاهلية كما كانت قبل العصر الإسلامي الأول، وكتب ساخراً: لقد ضبطنا قاض شاب متلبسين بممارسة الجاهلية في طول البلاد وعرضها، دون أن ندري، فعقد محاكمة على وجه الاستعجال وأثبت أمامها حالة التلبس، ثم أصدر ضدنا حكماً بالإعدام العقدي والمعنوي، وفي إعلان حكمه نعى إلى الأمة إيمان شعب مصر وعودتها لجاهلية ما قبل الإسلام، بل قرر أنها أكبر؛ لأن الجاهلية الأولى كانت صريحة واضحة، لكن جاهليتنا أشد من جهل أبي جهل[٢].

---

(١) هو نجل الشيخ عبد الفتاح إسماعيل الذي حكم عليه بالإعدام في قضية سيد قطب عام ١٩٦٥م.

(٢) جُمعت في كتاب "التدين المنقوص" لفهمي هويدي، فصل فكر مرفوض ص ٢٢٥ إلى فصل هذا التطرف الدنيوي ص ٢٥٠، دار الشروق، ط ١، عام ١٩٩٤م.

وناقش هويدي الكتـــاب بالتفصيل وأخذ يعدد ما قاله عبد الجواد في كتابه المقدمة، «منها أن الإســـلام واجه مجتمعاً جاهلياً يوم جاء للناس في القرن السابع للميلاد، وها هو اليوم يواجه مغرب القرن العشـــرين مجتمعـــاً جاهليـــاً أيضاً.. الســـمات هي الســـمات، والصفات هي الصفات.

خلل العقيدة هناك هـــو خلل العقيدة هنا، وصور الشـــرك المتعددة هناك يقابلها صور للشـــرك جديدة هنـــا، وغياب الشـــريعة الربانية هنـــاك يماثله غياب الشريعة الربانية هنا.

وأيضاً: إنه مجتمع يزعم الناس فيه أنهم مســـلمون. وقد يقول قائل: أولســـت ترى المســـاجد تملأ رحابنا؟.. أولســـت تســـتمع إلى الأذان؟.. أتراك ما أبصرت أفواج الحجيج..؟ ولسنا ننكر على الجاهلية الحاضرة شيئاً من ذلك.. وإنما ننكر عليها قولها إن ذلك وما شابهه يثبت لها الإسلام.. ذلك الإسلام لا يقبل من مجتمع من المجتمعات أن ينسب إليه حتى تقبل فيه أركانه وشرائطه».

ويعلق الأســـتاذ فهمي هويدي أيضـــاً على كتاب ياســـين بقوله: (ورغم أن قاضينا الشـــاب فيما رمانا بـــه مقلد وليس مجتهداً، متبع وليـــس مبتدعاً، إلا أن الأمر يظل مســـتحقاً للمناقشـــة، لا يهم بعد ذلك أن توجَّه المناقشـــة إلى صاحب المقولـــة أو إلى من نقلها ورددها. ويعنينا في هذا المقام أمران بالدرجة الأولى: أولهما ذلك التأويل الجديد لعبارة "لا إله إلا الله" الذي يرفض اعتمادها كشـــهادة لإســـلام الفرد أو المجتمع، وثانيهما: وصف الجاهليـــة الذي أطلق على مجتمعنا بناء على ذلك التأويل المدخول على الفكر الإسلامي.

لقد كان عبد الجواد ياســـين يرى فـــي كتابه أن المســـلم المعاصر يجب أن يكون انتمـــاؤه لدينه فقط، ويقـــول إن الذين يتحدثون عـــن الوطنية يقصدون أن العمـــل لمصر مقدم على العمـــل للدين، وهذا نوع من الجاهلية الأولى، ثم يؤكد ياســـين أن انتماء المسلمين في زماننا لا يكون بحق إلا باعتقاد خالٍ من الشوائب؛ لأن المســـلم إذا أضاف أي انتماء آخر فسيكون متأثراً بظلمة الجاهلية الدامسة)[1].

(١) المرجع السابق.

السعد وضغوط الأمن

بســـبب هذا الكتاب تم القبض على أشـــرف السعد وهو قادم من خارج مصر في إحدى ســـفرياته، واتهمه الأمن بأنه الممـــوّل الحقيقي لكتاب "مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة"؛ لأن عبد الجواد كان يعمل في إحدى شركاته.

فقال الســـعد إنه لا يعـــرف أي تفاصيل عن هذا الكتاب، فطلب منه الأمن بشكل مباشـــر أن يفصله من عمله ويتركه، وهنا استســـلم الســـعد لهذا الطلب وقام بتوجيه نصيحة إليه بأن يجلس في البيت ولا يعمل وسيصله راتبه، فاعترض عبد الجواد ياسين على ذلك وترك العمل.

ونشط الرجل بعد ذلك في التجارة، وأسس شركة تسمى «المصرية للاســـتيراد والتصدير»، وبعد فترة تعرضت الشركة لبعض المشاكل المالية فقرر السفر إلى الخارج.

وفي هذه الأثناء كان قد أصدر كتابه «تطور الفكر السياسي في مصر خلال القرن التاســـع عشر»، بحث في بدايات التوجه الغربي وبداية تنحية الشـــريعة الإســـلامية عن الحكم، وحمّل الغزو الفرنســـي لمصر وحقبة محمد علي باشا وزر هذا الأمر، ولفت إلـــى أن مرحلة التحديث في مصر مرت بمراحل عديدة أثمـــرت عن تحويل مصر إلى دولة علمانية تعلوها راية الوطنية وتقهقر الإحساس بالدين والتدين بطريقة بالغة.. الكتاب صبَّ في نفـــس اتجاه «مقدمة فـــي فقه الجاهليـــة المعاصرة» لكن بطريقة مختلفة ترجع إلى الجانب التاريخي وتأصله بشـــذرات فكريـــة وعقائديـــة واضحة تنصب في نفس التصور الســـابق بتنامي الجاهلية المعاصرة في ربوع مصر بشكل كبير[2].

إيران الفكر والمذهب

وبعد صدور كتاب «مقدمة فـــي فقه الجاهلية المعاصرة» دُعـــي الرجل لزيارة المركز الإســـلامي في لنـــدن عن طريق أحمد رائف، وتعرّف على مديره آنذاك الدكتور كريم صدقي، وهو بريطاني الجنســـية من أصل هندي، وحدثت مناقشـــات ومداخلات مع الجانب الإيراني، وعقب عودته نزل إلى مالطا وقابلـــه أعضاء من الحرس الثوري الإيراني قاموا بدعوته إلى إيران، وقابل هناك رفســـنجاني الذي ذهب به إلى بعض دور الأيتام والســـجون، لكنه لم ينفعل مع مـــا تقدمه أفكار الثورة الإيرانية لاعتبارات كثيرة، منهـــا: علو نبرة المذهبية عندهم، فضلاً عن أنه بدأ بالفعـــل خطواته الأولى لتحوّلاته الفكرية،

(٢) انظر كتاب تطور الفكر السياسي في مصر خلال القرن التاسع عشر.. بحث في بدايات التوجه الغربي، دار المختار الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.

فضلاً عن أن الجانب الإيراني لم يستطع إقناع ياسين بفكره وتصوراتـــه، ولم يكن في حاجة إلى دعمهم؛ لأنه في انتمائه الإسلامي العام كان مستقلاً[1].

تحوّلات الفكر والسياسة من جديد

اســـتقر عبد الجواد ياســـين في إحدى الدول العربية ليظهر بعدها علينا وعلى الساحة الفكرية والثقافية ببعض الكتابات تنســـف ما كان قبلها من أفـــكار وتظهر جملة من التحولات الفكرية صنفها في كتب على الترتيب: "الســـلطة في الإســـلام"، والذي تنـــاول في الجـــزء الأول منه العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ.

أما جزؤه الثانـــي فقد تناول نقد النظرية السياســـية وانطلق في هذا المشروع يجوب ويصول في التاريخ الإسلامي ليتناول مشـــكلة الحريات وما تبعها من قضايا فكرية رآها البعض قضايا شائكة ترصد علاقة الدين بالسياسة، ويقدم أطروحة الفصل بينهما في واقعنا المعاصر. ثم أصدر كتابه الأخير «الدين والتدين.. التشريع والنص والاجتماع» يفصّل فيه ما هو دين وبين ما هو تديّن موروث.

تحدث عن ســـلطة العقل الديني وعلاقتها بالحرية عبر اســـتقراء التاريخ الإسلامي مستخدماً مناهج علمية حديثة تربط بين علم الاجتماع الإنســـاني وتطور العقل البشـــري، وهو مشروع قريب من مشروع مفكرين أمثال محمد أركون، ومحمد عابد الجابري، وبرهان غليون، وعبد الإله بلقزيز... وغيرهـــم، الذين يرون أن الإســـلام دين روحـــي مثله مثل الديانة المسيحية، وأن الرسول لم يقم دولة في العصر الأول الإسلامي، وإن كان لا يتطابق معهم[2].

وظهـــر ذلك جلياً فـــي الملمح الفكري الـــذي قدمه في الجزء الأول من السلطة والذي اقترب فيه من المنهج الغربي ونظرياته القيمية حتى طرح في كتابه الجديد مؤخراً "الدين والتدين.. الســـلطة والنص والاجتمـــاع" مفهوم الفصل بين الديـــن وفعل التدين، وفصّل فيه بـــين الدين باعتباره قيمة خلقية كليـــة عليا وبين أفعال المتدينين على اعتبارها منهجاً بشرياً يخطئ ويصيب.

لقد ســـاق القاضي والمفكر عبد الجواد ياســـين أمثلة متعددة على معالجة النص القرآني للواقع في حالات الزواج والجهاد وغيرها من الأمور.. لقد تحرر ياســـين وهو يناقش في كتابه الأخير «الدين والتدين» من علاقة التشريع بالنص بـــكل ما تعنيه الكلمة من عبء أو قيود مذهبية أو فكرية أو أيديولوجية، وخالف المنهج الســـلفي التقليدي المنتشر الآن ونسف قواعده القديمة في استقراء الواقع المعاصر.

علم اجتماع الأفكار

ربما رجع ياسين إلى ما قبل مقدمة الجاهلية، وربما كان هو في جوهره كما كان، وكانت المقدمة لحظة طارئة تأثر بها عبد الجواد فدفعه ظلم المجتمع وقهره السياسي فعبّـــر عنه في المقدمة، لكنه ســـرعان ما خرج من هذه الحالة مسرعاً وتخلص منها في المرحلة الأخيرة.

والســـؤال الذي يطرح نفسه الآن: ماذا لو عاقب النظام عبد الجواد ياســـين على كتابه "مقدمة فـــي فقه الجاهلية المعاصرة" وصدر حكم بالإعدام عليه بسبب فكره، كما أعدم النظام الناصري سيد قطب على كتابه "معالم في الطريق"! هل كان سيخرج لنا بعد ذلك وتظهر اجتهاداته الجديدة؟

والإجابة بالطبع لا، فقد كان التيار الإسلامي بجاهزيته الفكرية وبنيته الثقافية على استعداد لأن يتلقى كتابه "مقدمة في فقه الجاهليـــة المعاصرة" على أنه كتاب المعالم الجديد، وحينها ســـيصبح عبد الجواد ياسين الشهيد المستشار عبد الجواد ياســـين صاحب كتـــاب "مقدمة في فقـــه الجاهلية المعاصرة".

إن الحراك الفكري والعصف الذهني والمعاناة والغربة تؤثر في الشـــخص أيما تأثير، لذلك كانت قراءتنا للتطور الفكري والسياســـي للمفكر والقاضي عبد الجواد ياسين ليســـت حكماً على الفكر الســـابق، ســـواء في المقدمة أو في غيرها، أو نقداً لفكـــره الجديد، بل نطرح فكر الرجل وتحولاته للنقاش العام.

لقد قَدَّمتُ ما دفع المستشـــار القاضي عبد الجواد ياســـين لكتابة "مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة"، ولم أقـــف حتى هذه اللحظـــة على لماذا كتب "الســـلطة في الإســـلام" و"الدين والتدين"، وما الذي دفعه للتحول من عقلية سلفية تعلي من قيمة النص لعقلية قريبة تعمل على الإعلاء من قيمة العقل وتقترب من العلمانية المعاصرة؟

(١) مقابلة مع الشيخ نجيب نجل الشيخ عبد الفتاح إسماعيل الذي حكم عليه بالإعدام في قضية الشيخ سيد قطب عام ١٩٦٥م.

(٢) المستشار عبد الجواد ياسين.. التناقضات والتقلبات الفكرية، ١-٢:
http://main.omandaily.om/node/112368.
http://main.omandaily.om/node/114446.

المسك

■ هائل سعيد الصرمي

سُئِلَ التاريخُ يوماً فأجابا ... ومضى يفتحُ من ذكراه بابا
وروى من سيرةِ الصدِّيقِ شهداً ... كل معنىً فيه يحتاج كتابا
يعشقُ الصدق ويشدو بالوفا ... ينثر المسكَ أريجاً مستطابا
أصدقُ الناس مدى الدهر أبو ... بكرٍ الصديقُ، أعلاهم ثوابا
كم تلقَّى في سبيل الله ضيماً ... ولأجلِ الحقِ كم لاقى عذابا!!
صحبَ المختار من مولده ... لم يفارقه ذهاباً وإيابا
حدَّث التاريخُ عن أمجاد عملاقٍ ... ولمْ يتركْ لمن يأتي خطابا
هل لنا يا أمتي من مثلٍ ... يرجعُ المجدَ فتياً وشبابا
هل لنا من صولةٍ بين الورى ... مثلما كنا شماريخاً عِرابا
قد تولانا الأسى من بعدما ... مُرجتْ أخلاقنا والعزُّ غابا
وتداعى الجور في أوطاننا ... ومغاني عزنا أضحت يبابا
لم نزل باقين في غفلتنا ... وربى أوطاننا تخشى الذئابا
ها هو الصديق من أجل عقالٍ ... يعلن الحربَ على الباغي احتسابا
والملايين تموت اليوم قهراً ... فنرى الصمت إذا ناحتْ جوابا
أين من يرجع جيلاً شامخاً ... يتسامى مثلما كان الصحابا
آه لا تحزن أبا بكرٍ ففينا ... ألف صديق ولكن نتغابى
كم جرعنا لهباً من قادةٍ ... كمموا الأفواهَ لم يبقوا صوابا
ملأوا الآفاق إفكاً وأذى ... هتكوا الأستار واقتادوا الرقابا
حجبوا الأمة عن آمالها ... فاكتسى الأفقُ غيوماً وضبابا
أيها الصديق يا عنوانَ حب ... لرسول الله لبى واستجابا
كم بذلت الجهد للإسلام إعزازاً ... فأسعدت الروابي والشعابا
يا رفيقاً للهدى منذ ابتدا ... وبحب المصطفى شبَّ وشابا
شهد الغار دموعاً منك تهمي ... ليزيل المصطفى عنك المصابا
لم تحرك يا أبا بكرٍ سكوناً ... جرتِ الدمعةُ قهراً واغتصابا
تحتسي الأوجاع كي يهنأ نوماً ... ولهُ كنت وقاءً وحجابا
أيها الصديق يا قائد رشدٍ ... يصنع النصر ويستهدي الكتابا
رحمة أنت على طول المدى ... لبني الإنسانِ سلماً وحرابا
قدوةٌ أنتَ إمام للهدى ... تَمنح الأجيال فقهاً وصوابا
زادك الرحمن بين الناس ذكراً ... وثمار الغرس تجنيها ثوابا

الغيرة على الأعراض

د. محمد أكجيم

إن آخر حصن ومعقل لحفظ العرض وصيانة الكرامة وحراسة الفضيلة، ما أودعه الله تعالى في نفس كل آدمي من غيرته على الأعراض؛ غيرة النساء على أعراضهن وشرفهن، وغيرة أوليائهن عليهن، وغيرة المؤمنين على أن تنال الحرمات أو تُخدش بما يجرح كرامتها وعفّتها.

غيرة العرب في جاهليتهم قبل الإسلام:

والعرب في الجاهلية قبل الإسلام لا يعرفون في حفظ العرض هوادة، ولا في صيانة الكرامة مواربة، حتى تجاوزوا في الغيرة حدودها إلى كراهة أن يلدوا البنات، وإلى وأدهن وهن حيات، يقول تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩]، وإلى حروب تنشب بينهم شرارتها تعدٍّ على عرض أو إهانة لكرامة.

وأما بذلهم المال لصون أعراضهم فأسهل ما تجود به نفوسهم، يقول قائلهم:

أصون عرضي بمالي لا أبدده
لا بارك الله بعد العرض في المال
أحتال للمال إن أودى فأكسبه
ولست للعرض إن أودى بمحتال[1]

(١) شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، ص ١١٨٤.

حقيقة الغيرة

الغيرة في القلب مثل القوة في البدن تدفع المرض وتقاومه، فإذا ذهبت أصبح البدن قابلاً للأمراض، فتتمكن منه، فيكون الهلاك.

(*) أستاذ الثانوي التأهيلي، وباحث في مركز الدراسات للدكتوراة بجامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس – المغرب.

ولم تكن غيرة أحدهم قاصرة على عرضه فحسب، بل إنه يغار على عرض جيرانه وقرابته وقبيلته، يقول عنترة:

وأغض طرفي إن بدت لي جارتي
حتى يواري جارتي مثواها[1]

وفي غيرة نسائهم أمثال اشتهرت، وأشعار رويت؛ ففي الأمثال قال أكثم بن صيفي: "تجوع الحرة ولا تأكل بثديها"[2].

وقال الأعشى في المرأة تمر من بيت جارتها في سكينة تتحفظ بها من إثارة أعين الناظرين إليها:

كأن مرورها من بيت جارتها
مر السحابة لا ريث ولا عجل[3]

وقال النابغة الذبياني:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه
فتناولته واتقتنا باليد[4]

رعاية الإسلام للغيرة وتهذيبه لها:

ذاك كان حال العرب في الجاهلية قبل الإسلام؛ غيرةً على أعراضهم، وحفظاً لكرامتهم، ويوم أن جاء الإسلام أقرَّ هذه الغيرة وهذّبها وطهّرها ونقّاها مما خرج بها عن حدها واعتدالها؛ فشجع على الرغبة في إنجاب البنات بدلاً من كراهيتهن، حيث قال النبي ﷺ: «من كان له ثلاث بنات فصبر عليهن، وأطعمهن، وسقاهن، وكساهن من جدته؛ كن له حجاباً من النار يوم القيامة»[5].

وميّز النبي ﷺ ما يحمد من الغيرة وما يذم، حيث قال: «إن من الغيرة ما يحب الله عز وجل، ومنها ما يبغض الله عز وجل، فأما الغيرة التي يحب الله عز وجل: فالغيرة في الريبة، وأما الغيرة التي يبغض الله عز وجل: فالغيرة في غير ريبة»[6].

يقول العلماء: وكثير ممن تشتد به غيرته فتحمله على سرعة الإيقاع والعقوبة من غير إعذار منه، ومن غير قبول لعذر من اعتذر إليه، بل يكون له في نفس الأمر عذر، ولا تدعه شدة الغيرة أن يقبل عذره.

وكثير ممن يقبل المعاذير تحمله على قبولها قلة الغيرة، حتى يتوسع في طرق المعاذير، ويرى عذراً ما ليس بعذر، حتى يعتذر كثير منهم بالقدر، وكل من هذا وذاك غير ممدوح على الإطلاق.

شرف الحيوان البهيم على من عدم الغيرة من الآدميين:

وإذا كان الإفراط في الغيرة مذموماً، فإن التفريط فيها أشد ذماً؛ لأن ضعف الغيرة في الإنسان أو انعدامها يجعله أحط من العرب في جاهليتهم قبل الإسلام، بل وأحط من بهيمة الأنعام التي تغار بغريزتها؛ فذكور الماعز تغار، والديكة والإبل والقردة تغار، وهذا أمر معلوم مشاهد لدى الناس.. أخرج البخاري في صحيحه عن عمرو بن ميمون قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم»[7].

---

(١) العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ج ٦/ ٣.

(٢) الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ص ١٩٦.

(٣) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، ج ٣/ ٤٢.

(٤) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ، ج ١/ ١٦٨.

(٥) سنن ابن ماجه رقم ٣٦٦٩، وصححه الألباني.

(٦) سنن النسائي رقم ٢٥٥٨، وحسنه الألباني.

(٧) صحيح البخاري رقم ٣٨٤٩.

طهر الحياة وجمال الإنسانية في صيانة العرض وحفظ الكرامة:

بصيانة العرض وكرامته يتجلى صفاء الدين وجمال الإنسانية، ومن حرم الغيرة حرم طهر الحياة، ولا يمتدح بالغيرة إلا كرام الرجال وكرائم النساء، وكل أمة وضعت الغيرة في رجالها وضعت الصيانة في نسائها[1]؛ ولذا ذكر العلماء في اشتراط المحرم للمرأة في السفر إلى الحج أو العمرة، أنه إذا كان قليل الحمية لا يغار عليها فإنه لا يكتفى به في السفر؛ فكيف بغيرهما من الأسفار؟!

واعتبر الشرعُ شهيداً من قُتل دون عرضه، ففي الحديث: «من قتل دون أهله فهو شهيد»[2]، وفي الحديث أيضاً: «إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وإن غيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله»[3]، وفي خطبة النبي ﷺ في الكسوف: «يا أمة محمد، ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته تزني»[4].

يقول ابن القيم: «وفي ذكر هذا الذنب بخصوصه في خطبة الكسوف سر بديع؛ فغض البصر يورث نوراً في القلب، ولهذا جمع الله تعالى بين الأمر به وبين ذكر آية النور في سورة واحدة، وهي "سورة النور"[5]؛ لتعلّق أحدهما بالآخر، وجمع النبي ﷺ في خطبة الكسوف بين ظلمة القلب بالزنا وظلمة الوجود بكسوف الشمس، وذكر أحدهما مع الآخر[6]».

غيرة النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم:

وأشد الناس غيرة على الأعراض رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم.. عن سعد بن عبادة – رضي الله عنه – قال: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «أتعجبون من غيرة سعد، والله لأنا أغير منه، والله أغير مني، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»[7].

(١) الغيرة على الأعراض، من خطبة الجمعة في المسجد الحرام بمكة المكرمة لفضيلة الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد.
(٢) سنن أبي داود رقم ٤٧٧٢، وصححه الألباني.
(٣) صحيح مسلم رقم ٢٧٦١.
(٤) صحيح البخاري رقم ٥٢٢١.
(٥) الآية ٣٠ و٣٥ منها.
(٦) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص ٢٩٥.
(٧) صحيح البخاري رقم ٧٤١٦.

سبب ضعف الغيرة وانعدامها:

وسبب ضعف الغيرة وانعدامها: كثرة ملابسة الذنوب. يقول العلماء: وكلما اشتدت ملابسة المرء للذنوب، أخرجت من نفسه الغيرة على نفسه وأهله وعموم الناس، وقد تضعف جداً حتى لا يستقبح بعد ذلك قبيحاً، لا من نفسه ولا من غيره، وإذا وصل إلى هذا الحد، فقد دخل في باب الهلاك.

ومن الناس من لا يقتصر على عدم الاستقباح، بل يُحسن الفواحش والظلم لغيره، ويزيّنه له، ويدعوه إليه، ويحثّه عليه، ويسعى له في تحصيله، ولهذا كان الديوث أخبث خلق الله، والجنة حرام عليه؛ ففي الحديث: «ثلاثة لا ينظر الله عز وجل إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه، والمرأة المترجلة، والديوث»[8]، والديوث: هو من يقرُّ الفحش في أهله، ولا غيرة له عليهم.

خاتمة

فانظر ما الذي حملت عليه قلة الغيرة، وهذا يدل على أن أصل الدين الغيرة، ومن لا غيرة له لا دين له؛ فالغيرة تحمي القلب، فتحمي له الجوارح، فتدفع السوء والفواحش، وعدم الغيرة يميت القلب، فتموت الجوارح، فلا يبقى عندها دفع ألبتة.

وإذا هُدم للفضيلة حصنها، وإذا ضُيع أمر الله، فكيف تستنكر الخيانات البيتية، والشذوذات الجنسية، وحالات الاغتصاب، وجرائم القتل، وألوان الاعتداء؟!

كم للفضيلة من حصن امتنع به أولو النخوة، فكانوا بذلك محسنين، وكم للرذيلة من صرعى أوردتهم المهالك، فكانوا هم الخاسرين.

في ظلال الفضيلة منعة وأمان، وفي مهاوي الرذيلة ذل وهوان.

والرجل هو صاحب القوامة، وإذا ضعف القوام فسد الأقوام، وإذا فسد الأقوام، خسروا الفضيلة وفقدوا العفة وتاجروا بالأعراض عياذاً بالله[9].

حفظ الله لنا وللمسلمين العرض والكرامة، وثبَّت في قلوبنا الغيرة على الحرمات، ووقانا سُبل الردى والهلكات.

(٨) سنن النسائي رقم ٢٥٦٢، وقال الألباني: حسن صحيح.
(٩) الغيرة على الأعراض، من خطبة الجمعة في المسجد الحرام بمكة المكرمة لفضيلة الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد.

من أرشيف الوثائق السرية البريطانية:

أفق آخر للشيخ محمد رشيد رضا

■ محمد وقيع الله أحمد(*)

تقبع أهم وثائق التاريخ السياسي والدبلوماسي الحديث لكثير من دول العالم، من أمثال الهند والصين وأستراليا وتوابعها، ومعظم دول العالم العربي؛ في سجلات الوثائق البريطانية التي قد يُسمح بالاطلاع عليها بمرور ثلاثين عاماً.. ولقد كانت المدة أطول من ذلك (أي نحو خمسين عاماً)، إلا أنها خفضت كذلك في عام ١٩٦٧م.

لكن مع ذلك سيظل التاريخ السياسي والدبلوماسي لتلك الدول ناقصاً لفترة طويلة مقبلة؛ لأن مرور الثلاثين عاماً لا يعني السماح أوتوماتيكياً بالاطلاع عليها، فبعضها يحفظ لفترات أطول، وبعضها قد لا يسمح برؤيته مطلقاً إن كان من شأنه أن يشين مواقف بريطانيا التاريخية بصورة صارخة أو يدين من يهمها شأنهم بالقدر نفسه.

ويلاحظ أن معظم الوثائق التي أُفرج عنها أخيراً، وهي عشرات الآلاف من الأوراق السرية؛ لا تتمتع بحساسية خاصة، بسبب رحيل كل الأفراد الذين كتبوها، أو كانت لهم صلة ما بها، وبسبب عدم تعرض تلك الوثائق بإدانات فاضحة للدبلوماسية الاستعمارية البريطانية.

فالوثائق تتحدث في جلها عن السياسة الاستعمارية البريطانية، وكأنها كانت سياسة أخلاقية تهدف إلى الإعمار والأمن، ونادراً ما تستخدم وسائل البطش والتنكيل وسفك الدماء.

أما السلبية الوحيدة التي تبرزها تلك الوثائق للسياسة البريطانية، فهي أنها كانت تستخدم أسلوب التفريق الشهير الذي عنوانه (فرّق تسد)، وتحرّض الأفراد والدول بعضها على بعض؛ حتى لا تتحالف ضدها في النهاية، وهو أسلوب لا تتنكر له ولا تنكره بريطانيا حتى اليوم، باعتباره أحد الأساليب اللازمة لنجاح العمل السياسي الخارجي.

(*) جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة.

وثيقة مضيئة مشرقة

بهـذا الإطار يمكن لمن يقلّب أوراق تلـك الوثائق أن يطلع على أكداس من الفضائح، ويتعرّف على خلفيات وأسرار كثير من أحداث ومؤامرات التاريخ الحديث، ثم يعود ليفهم أقدار كثير من الساسـة ورجال التاريخ على الوجه الصحيح.

لكن بعض تلك الوثائق يشـرف أصحابها، ولو كانوا من ضمن الأحياء اليوم لسرهم أن يماط اللثام عن أسرارهم، لكنهم وقد ماتوا فحسبهم أنهم تركوا وراءهم تاريخاً ناصعاً نظيفاً مشرّفاً.

أحـد هؤلاء هو المناضل القومي الإسـلامي الضخم، الشـيخ الإمام محمد رشـيد رضا القلموني، ونسبته الأخيرة هي إلى قرية القلمـون من ضواحـي مدينة طرابلس اللبنانيـة، وهو في الأصل عراقي، وفي المولد والنشـأة لبناني، لكنه عاش معظم سني نضجه ونضاله وعطائه في مصر، وارتبط من هناك بثورات العرب جميعاً، وسـاندها بكل وسـيلة كانت تحت يديه، فهو بذلك الاعتبار ممثل للعالـم العربي أجمع، وإن كان أثره قد جاوز العالم العربي إلى آفاق الهند وإندونيسيا.

أصدر مجلة فلسـفية نهضوية تدعى (المنـار) كانت تصل إلى شتى الآفاق، يحيي بها صيحات جمال الدين الأفغاني، ودعوة الإمام محمد عبده، ثم مارس العمل السياسـي الاستشاري بعد وفاة هذا الأخير، والتقى اللورد مارك سـايكس، صاحب الشأن في اتفاقية سـايكس بيكو المشـؤومة، حيث زوّده بنصح كثير متجرد لم يتآمر فيه على أحد، ولم يكن فيه محابياً لشعب عربي على حساب شعب عربي آخر، إنما هَـدَفَ إلى تحقيق المصالـح الكبرى لجميع تلك الشعوب.

وبينمـا كانت معظم الوثائق المفرج عنهـا تتحدث عن نزاعات صغيرة، بعضهـا حول الحدود، وبعضها يتعلـق بقرى أو مزارع أو شـحنات بضائع؛ إلا أن وثيقة محمد رشيد رضا تجاوزت ذلك كله، واتخذت وحدة تحليل كبرى، ونظرة مسـتقبلية استراتيجية للشؤون العالمية، ولشؤون العالم العربي والإسلامي المندرجة في ذلك النطاق.

ففي لقائه مع اللورد سايكس قدم محمد رشيد رضا ١٥ قضية متشـابكة، جعلها مقدمـات للنتيجة التي رتبها عليهـا، وبيّن فيها غوائل الاسـتيلاء على العراق وسـورية في نظر العالم الإسلامي، ومسألة حماية مصر، ومسألة اتهام إنجلترا بالعزم على إزالة الحكم الإسلامي من الأرض، وسعي ألمانيا للاستفادة من العالم الإسلامي باستمالته إليها وتنفيره من الإنجليز.

اضمحلال الدول العظمى

النقطـة الأخيرة لم تكن قد برزت بعد في ذلك الأوان، لكنها تفاقمت فيما بعد بما أزعج بريطانيا غاية الإزعاج، ويكفي أن نذكر هنا ما حدث من لقاءات وتحالفات بين أقطاب الوطنية العرب الأبطال، من أمثال اللواء عزيز المصري، والشـيخ الحاج أمين الحسـيني، وبين الألمان، لكن بريطانيا في غمرة زهوها بانتصارها على ألمانيا فـي الحرب العالمية الأولى، لم تكن ترى ملامـح ذلك الخطر ولا بـوادره، بل إن اللورد سـايكس اتهم الشيخ رضا بالمغالاة في الخيال الجامح وتوقع المستحيلات، ووصفه في وثيقة منفصلة رفعها إلـى الحكومة البريطانية بأنه شخص دمث الأخلاق وودود المسلك، لكنه في تفكيره السياسـي متغطرس ويستحق أن يردع بقوة!

كان سـايكس يريده سياسياً مساوماً ممن يجيدون أعمال المسـاومة، لكنـه وجده صلباً صلداً لا يجامل بريطانيا العظمى، التي ازدادت عظمة ومجـداً بانتصارها في الحرب العالمية الأولى.

ولقد انتبه رشيد رضا بثاقب وعيه إلى أن بريطانيا ستنتهي عن قريب إلى درب التدهور عقب ذلك الانتصار، وقـد حدث ذلك بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية، وإن كان الشـيخ قد مات في عام ١٩٣٨م قبل أن يرى بأم عينيه صدق نبوءته.

لقد سـاق الشيخ جملة أسـباب قال إنها ستقود إلى اضمحلال بريطانيا من مقام القوة العظمى، وهي لا تختلـف كثيراً في جوهرها عما يسمى اليوم نظريات مدرسة انتقال القوة، لروبرت غلبن، ودي موسيكتيا، وجيوفري بليني، وديفيد سـنجر؛ وهي النظريات التي صاغ في ضوئها بول كيندي كتابه الشهير عن اضمحلال القوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولربما اهتدى الشـــيخ إلى فرضيات تلك النظرية من خلال استقرائه الخاص للأحداث، أو ربما استهدى بقراءته لابن خلدون فـــي حديثه عن قيام وســـقوط الدول، لكنه في كلا الحالين رائد رشـــيد مســـتبصر، وكان شـــجاعاً عندما طبّق تلك النظريـــة على بريطانيا التي لم تكن تغيب عنها الشـــمس، وظل الناس يتغنّون بعظمتها ومجدها الصاعدين، ويتوافدون ويتهافتون على تهنئتهـــا وتقديم فروض الولاء لها، بعد انتصارها في الحرب، لكن الشيخ رشـــيد رضا تنبأ وأذاع نبوءته عن تدهورها الوشيك.

تحمل الوثيقة حديث الشـــيخ رشيد بعنوان (عاقبة حل المسألة الشرقية على الإنجليز)، قائلاً: إن التنكر لوعد اتفاقية سايكس بيكو باستغلال العرب، سيصيب بريطانيا بخســـارة عظمى، وسيكســـبها عداوة ثلاثمائة مليون ونيف من المسلمين (تعداد ســـكان العالم الإسلامي المظنون حينذاك!)، وسيثير لها القلاقل والثورات في مســـتعمراتها. وتحدث عن أن ألمانيا ســـتنهض من جديد؛ لأن قوتها الحربية إذا ضعفـــت فهي أقـــوى أمم الأرض في العلوم والفنون والنظـــام. وذكر أن ألمانيا ســـتتحالف مع روسيا في المستقبل (وهو ما حدث فعلاً لفترة من الزمان!).

وذكر الشيخ أن الشعوب اللاتينية في أوروبا تتربص ببريطانيـــا الدوائر: «فلا يســـتهان بضعفها الآن، كما لا يســـتهان بضعـــف المســـلمين، وإن كان أشـــد من ضعفها».

وقـــد حدث فعلاً فيما بعد انشـــقاق فرنســـا المعـــروف عـــن كتلـــة بريطانيا السياسية والعسكرية.

من السيادة إلى التبعية

وما هو أبرع من ذلك في نبوءات الشـــيخ رشيد رضا، تجلى في حديثه عن أن الولايات المتحدة ســـتخلف بريطانيا فـــي قيادة العالم، فهي كما قال «ماضية في منافســـة إنجلترا فـــي التجارة ومباراتها فـــي القوة البحرية، وإنجلترا مضطرة إلى مصادقتها، فـــلا يمكن أن تضع في طريقها العقبات والعواثير مهما تألمت من تفضيل الشـــعوب الكارهين لها لبضائع الأمريكان على بضائع الإنجليز، وهذه قوة ليس لها جهة ضعف كما قبلها».

وهذه النبوءة الرشـــيدية قد صدقت أيضـــاً، ويلاحظ أن أطرف ما فيها قوله إن بريطانيا ســـتكون مضطرة إلى مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تصوّت لها أوتوماتيكياً كل مرة في مجلس الأمن، حتى لو لم تكن مقتنعة بمشروع القرار الأمريكي، وهو ما نراه يتكرر بشكل مخجل في هذه الآناء.

وفي ثلاث نقاط متتالية ركز الشيخ رشيد رضا على أن ثمة متاعب جمة خطيرة ســـتزلزل المركز الاقتصادي لبريطانيا، ذلك أن مستعمراتها متقدمة إلى انقلاب اجتماعـــي جديد (أي تنمية اجتماعيـــة واقتصادية بالمصطلح الحديث!)، وأن بريطانيا ليســـت مؤهّلة للتصدي لذلـــك، يضاف إلى ذلك مشكلة إيرلندا وتطلعاتها في مثل تلك التنمية.

أمـــا: احتلال بريطانيا مع حلفائها لبعض بلاد الجرمان، ومراقبة تنفيذ شروط الصلح، واحتلال بلاد أخرى من أعدائها لمثل ذلك، ومساعدة خصوم البلشـــفك من الروس بالمال والرجـــال؛ كل ذلك جهاد كبيـــر تُحمَّل البلاد البريطانيـــة عبء انتقاله، وهو العبء الذي ناءت بـــه بريطانيا أخيراً.. كما تنبَّأ الشيخ رشيد في عام ١٩١٩م، وكما رأى من بعد منظّر العلاقات الدولية الكبير روبرت غلبن الذي صاغ نظرية أعباء المســـتعمرات، بعد أن تأمل لعدة سنوات ما حدث لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية!

لم يكن الغرض الأساســـي من اســـتعراض هذه الوثيقة المطوّلة من قلم الشـــيخ الإمام الأمثل محمد رشـــيد رضا إثبات تفوقه في تحليل العلاقات الدوليـــة، وإن كان ذلك قد اتضح جلياً في ثنايا إفاداته هذه التي نرشـــحها لأساتذة العلاقات الدولية العرب لتدريسها وتحليلها في مساقات الدراسات العليا عند دراسة موضوعات توازن واختلال وانتقال القوى.

وإنما كان الغرض الأول هو إبراز صورة مشـــرقة من التاريخ السياسي العربي الحديث.

وإن تراث الأمة العربية، قديماً وحديثاً، لمملوء بالصور الزاهية مثل هذه، وهي صور أولى بالاهتمام والتدارس من غيرها.

لكن النـــاس في زمان توالي الهزائم والإحباطات يولعون بنبش كل دميم من صفحات الماضي، مصورين التاريخ الحديث للأمة العربية والإســـلامية وكأنه صفحات متصلة من الاستحذاء والعار، وهو لم يكن كله كذلك بالتأكيد!

كيف تسألين أهل العلم؟

■ سحر شعير

تُعدُّ القنوات الفضائية الدينية المنضبطة فتحاً من الله تعالى للدعوة، ونصراً وتأييداً للدعاة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، لكن انفتاح الفضائيات على الجماهير المسلمة جاء سريعاً متتابعاً، حيث وجدوا بين أيديهم سبلاً ميسرة للتواصل الحيّ والمباشر مع العلماء، ووافق ذلك لديهم فطرة دينية تتحرى إرضاء الله تعالى، ومعرفة أحكام الشريعة فيما يعنّ لهم من أمور من خلال طرح أسئلتهم واستفتاءاتهم على أهل العلم.. فأقبلوا على التواصل مع العلماء بكثير من الشغف والعاطفة الدينية المتأجّجة، وفي خضم ذلك لم ينتبه البعض لأدب السؤال ومخاطبة العلماء، وأخص النساء في هذه السطور بالذكر؛ نظراً لما أحاطهن به الشرع الحنيف من سياج الضوابط والاحتياطيات التي تدرأ الفتنة عنهن وتمنع من الافتتان بهن عند الحاجة لمخاطبة الرجال الأجانب.

وأحب أن أؤكد في البداية مشروعية سؤال المرأة عن أمر دينها:

فقد أباح الشرع الحنيف للمرأة أن تتكلم مع الرجل الأجنبي لحاجة، أي (سبب مشروع)، ومن الحاجة: أن تباشر البيع والشراء وسائر المعاملات المالية الأخرى، وما كان في طلب العلم تعلّماً وتعليماً، كأن تسأل المرأة الرجل العالم عن مسألة شرعية، أو أن يسألها الرجل إذا اختصت بعلم دون الرجال في زمانها أو مكانها، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن أبي مليكة أنه قال: كانت عائشة رضي الله عنها لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه. ونقل عن الغزالي: «فلم تزل النساء في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - يكلمن الرجال في السَّلام، والاستفتاء، والسؤال، والمشاورة، وغير ذلك».

وسؤال المرأة لأهل العلم عن أمر دينها مما لا تستغني عنه، وهو من الأسباب التي يباح من أجلها أن تخاطب الأجنبي (العالِم) وتسأله عمّا بدا لها، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: تبارك الذي أوعى سمعه كل شيء، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفى عليّ بعضه، وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ وهي تقول: يا رسول الله، أكل شبابي، ونثرت له بطني، حتى إذا كبرت سني، وانقطع ولدي، ظاهر مني، اللهم إني أشكو إليك. قالت: فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآية ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، وزوجها أوس بن الصامت رضي الله عنهم أجمعين.

ومعنى قوله تعالى: ﴿تُجَادِلُكَ﴾ (تخاصمك وتحاورك وتراجعك في زوجها)[1].

فقد كانت المسارعة إلى استفتاء النبي ﷺ عمل الصحابيات إذا نزل بهن أمرٌ يجهلنه، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: طُلِّقت خالتي فأرادت أن تجذّ نخلها - تجني ثماره -، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ فقال: «بلى فجذّي نخلك»[2].

وكنّ يستفتين النبي ﷺ في أمورهن الخاصة التي يُسْتَحَى منها:

جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غُسل إذا احتلمت؟ قال النبي ﷺ: إذا رأت الماء. فغطّت أم سلمة - تعني وجهها - وقالت: يا رسول الله وتحتلم المرأة؟ قال: نعم، تربت يمينك! فبمَ يُشبهها ولدها؟» أخرجه البخاري، وفي رواية لمسلم قالت أم سلمة رضي الله عنها: قلت: فضحتِ النساء!

وقول أم سُليم رضي الله عنها: (إنّ الله لا يستحيي من الحق) تقديم وتوطئة للسؤال الذي يُستحيا منه، بل يحسن أن يُقدّم به لمثل هذا السؤال، بدلاً من قول بعض الناس: (لا حياء في الدِّين)، ثم إن هذا القول (إن الله لا يستحيي من الحق) أي أن الله عز وجل لا يأمر بالحياء في مثل هذا الموضع، فقد يؤدي إلى الامتناع من السؤال والتوقف عن معرفة الحكم، وقد يترتب على ذلك أن تظل المرأة تقيم عبادتها بشكل خاطئ، فتأثم بذلك.

وعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنْ الْمَحِيضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: تَطَهَّرِي بِهَا! قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي». فَاجْتَبَذْتُهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ تَتَبَّعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ[3].

ولذلك استحقت الصحابيات المدح نظراً لحرصهن على الخير، وعلى تعلم أمر دينهن مما تصلح به عبادتهن، فعنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: « نِعْمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَسْأَلْنَ عَنِ الدِّينِ وَيَتَفَقَّهْنَ فِيهِ»[4].

ويعجزهن الحياء عن التصريح فيلجأن للكناية..!

كان من شأن الصحابيات استخدام الكناية عند السؤال عمّا يستحى منه، أو رفع الشكوى في أمر خاص إلى من يفصل فيها، ما دام القاضي أو المفتي حصيفاً يفهم ذلك، ومن ذلك ما ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما،

(١) تفسير ابن كثير/ ج٨، ص:٣٤.
(٢) أخرجه الإمام مسلم/ كتاب الطلاق.
(٣) أخرجه البخاري.
(٤) أخرجه مسلم، وأورده الإمام ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله/ باب: حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم).

قال: أنكحني أبي امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد كَنَّتَهُ فيسألها عن بعلها، فتقول: نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشاً، ولم يَفْتش لنا كَنَفاً مذ أتيناه! فلما طال ذلك عليه ذَكَر للنبي ﷺ فقال: «ألقني به»[1].

ومن ذلك أيضاً ما حدث مع الإمام أبي حنيفة، فقد روي أن امرأة جاءت إلى حلقة أبي حنيفة - رحمه الله - وألقت إليه بتفاحة جانبها أحمر وجانبها الآخر أصفر، فلم يتكلم الإمام ودعا بسكين ثم شقّ التفاحة إلى نصفين ودفعها إلى المرأة، فشكرته وانصرفت، وتعجب تلاميذ الإمام من الموقف الذي حدث أمامهم، فأخبرهم الإمام أنّ المرأة جاءت تسأل عن حيضها وأنها ترى الدم أحمر تارة وأصفر تارة أخرى، فمتى تطهر؟ فكان تصرف الإمام معناه أنها تطهر إذا رأت القصة البيضاء مثل قلب التفاحة..!!

ولخطاب الأجنبي حدود وضوابط

وأما الهيئة والطريقة التي ينبغي للمرأة أن تكون عليها إذا خاطبت أجنبياً، فقد بيّنها الله عزّ وجلّ بأوضح عبارة في كتابه العزيز، حيث قال عزّ وجلّ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: هذه آداب أمر الله تعالى بها نساء النبيّ ﷺ، ونساء الأمة تبعٌ لهن في ذلك، قال السدّي وغيره: يعني بذلك ترقيق الكلام إذا خاطبن الرجال؛ ولهذا قال: «فيطمع الذي في قلبه مرض»، أي: دغل، وقلن قولاً معروفاً: قال ابن زيد: قولاً حسناً جميلاً معروفاً في الخير.

ومعنى هذا: أنها تخاطب الأجانب بكلام ليس فيه ترخيم، أي: لا تخاطب المرأة الأجانب كما تخاطب زوجها[2]، وجاء في تفسير هذه الآية في «التحرير والتنوير»: (فرعٌ على تفضيلهن وترفيع قدرهن.. إرشادهن إلى دقائق من الأخلاق قد تقع الغفلة عن مراعاتها لخفاء الشعور بآثارها، ولأنها ذرائع خفية نادرة تفضي إلى ما لا يليق بحرمتهن في نفوس بعض ممن اشتملت عليه الأمة، وفيها منافقوها.

وابتدئ من ذلك بالتحذير من هيئة الكلام، فإن الناس متفاوتون في لينه، والنساء في كلامهن رقة طبيعية، وقد يكون لبعضهن من اللطافة ولين النفس ما إذا انضم إلى لينها الجبلي قربت هيئته من هيئة التدلل؛ لقلة اعتياد مثله إلا في تلك الحالة.

والخضوع: حقيقته التذلل، وأطلق هنا على الرقة لمشابهتها التذلل، وقوله عزّ وجلّ: «تخضعن بالقول»، أي تجعلنه خاضعاً ذليلاً، أي رقيقاً متفككاً.

والنهي عن الخضوع بالقول إشارة إلى التحذير مما هو زائد على المعتاد في كلام النساء من الرقة، وذلك ترخيم الصوت، أي ليكن كلامكن جزلاً.

وعطف وقلن قولاً معروفاً على لا تخضعن بالقول بمنزلة الاحتراس لئلا يحسبن أن الله كلفهن بخفض أصواتهن كحديث السرار.

والقول: الكلام، والمعروف: هو الذي يألفه الناس بحسب العرف العام، ويشمل القول المعروف هيئة الكلام، وهي التي سيق لها المقام، ويشمل مدلولاته أن لا ينتهرن من يكلمهن أو يسمعنه قولاً بذيئاً من باب: فليقل خيراً أو ليصمت. وبذلك تكون هذه الجملة بمنزلة التذييل لما قبلها[3].

فتنة لا بد من الانتباه لها عند مخاطبة العلماء والدعاة أختي المسلمة.. إنّ محبتنا واعتزازنا بعلمائنا وإخواننا من الدعاة العاملين لنصرة دين الله فرعٌ عن محبتنا لله عزّ وجلّ، وهو أمر طيب أقرّه الله تعالى، حيث قال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج/٣، ص: ٤٥٣.

(٣) محمد الطاهر بن عاشور/ التحرير والتنوير، تفسير سورة الأحزاب: ٣٢.

سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١] قال ابن كثير: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، أي: يتناصرون ويتعاضدون، كما جاء في الصحيح: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وشبك بين أصابعه. وفي الصحيح أيضاً: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[1].

فغاية هذه المحبة الولاء والمناصرة والتأييد، وليس بالتعبير عنها مشافهة أبداً، كأن تتصل امرأة مسلمة بعالم أو بأحد الدعاة لتخبره على الملأ (وبمنتهى النية الطيبة) أنها تحبه في الله..!! فهذا مما لا يرضاه الله عزّ وجلّ، ويخالف أدب المسلمة وحياءها اللائق بها.. فأجلّي نفسك أختي الحبيبة عن هذه الرعونات والتصرفات الطائشة، والتزمي ما زينك الله به من الأدب والصيانة.

وإليكِ أختي المسلمة بعض النصائح والتوجيهات المتعلقة بأدب وفقه السؤال، لعل الله أن ينفعك بها:

- إذا لم تعرفي أمور دينك فلا تترددي في السؤال حتى لو كانت المسألة محرجة بالنسبة لك، وتذكري قول الله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

- لا بد من أن تكون لديكِ حاجة حقيقية للسؤال، وليس من باب الاستهتار وإضاعة الوقت، خاصةً بعدما أصبح التواصل مع الشيوخ وأهل العلم ميسوراً، فقد نهينا عن السؤال لغير حاجة، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم)، قال أهل العلم: قوله «كثرة مسائلهم» يعني عما لم يقع وعما لم يأتِ بيانه في الكتاب المنزل.

- هناك أنواع من الأسئلة لا فائدة من ورائها قد نهى الشرع عنها فتجنبيها، مثل عدم السؤال عما لا يعني، وما لا فائدة من ورائه، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (إنّ الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنعاً وهات، ووأد البنات. وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال) أخرجه البخاري، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عند شرحه قوله ﷺ: «وكثرة السؤال» ما نصه: (وقد ثبت عن جمع من السلف كراهتهم تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة، أو يندر جداً، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع، والقول بالظن، إذ لا يخلو صاحبه من الخطأ). ومن ذلك أيضاً طرح غريب الأسئلة بغرض امتحان الشيوخ لا أكثر، وهذا من سوء الأدب، قال رجل للشعبي: لقد خبأت لك مسائل! فقال: خبّئها لإبليس حتى تلقاه فتسأله عنها..!

- اكتبي سؤالك قبل التوجه به للعالم بطريقة مرتبة تتضمن سرد التفاصيل المهمة التي تؤدي بتسلسل إلى موطن السؤال، ومحل الاستفتاء؛ فإنّ أسلوب الكتابة أجمع لأفكارك، وأبعد عن الانفعال أو الحرج، ومن خلاله توضحين موضوع سؤالك - وإن كان طويلاً - من دون أن تقاطعي الشيخ، ولا تحوجيه لكثرة الاستفسار عن التفاصيل المهمة، وإن كنت لا تحسنين الكتابة، فاطلبي ذلك ممن يحسن عرض سؤالك شفهياً أو كتابةً وتثقين به.

- ألقي السلام، ثم اعرضي السؤال مباشرة، هكذا.. «السلام عليكم، ما حكم الله في كذا».. من غير أن تسألي عن صحة الشيخ وأحواله أو غير ذلك من شؤونه.

- إذا كان السؤال خاصاً (مشكلة زوجية أو عائلية) فلا داعي لعرضه على الهواء، لكن اطلبي رقم الشيخ من الكونترول، وكلميه لاحقاً، وليكن السؤال بعبارة مختصرة، وألفاظ مهذبة، ولتستخدمي الكناية ما أمكن.. كما وضحنا آنفاً.

- إذا كان من الممكن أن يقوم الزوج أو الأخ أو الابن بطرح سؤالك نيابة عنكِ، فذلك أفضل، وإذا كان ذلك غير ممكن فاسألي مباشرة ولا تترددي في السؤال.

وفي الختام.. تذكري أنّ هذه الضوابط لا تعني أبداً عرقلة المرأة عن البحث والتعلم، فتاريخ أمتنا المسلمة يزدان بنماذج رائعة للمرأة العالمة الفاضلة، وإلى الآن - بحمد الله تعالى - لم تتوقف المرأة المسلمة عن الاجتهاد والتفوق العلمي متمسكةً بحجابها الكامل، وحيائها وأدبها، لكن هكذا جعل الله التقوى قرينة العلم النافع، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أسأل الله لي ولكِ علماً نافعاً، وعملاً صالحاً متقبلاً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) الحافظ ابن كثير: تفسير القرآن العظيم/ ج٢، ص: ٣٥٦.

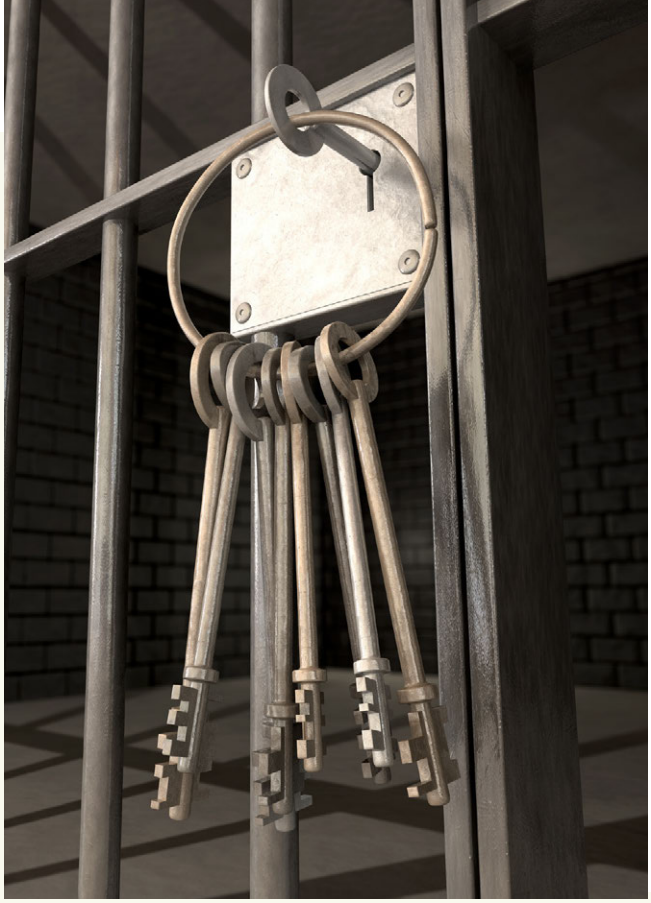

أنفاس الحرية

جميلة بحر

استيقظت دعد وهي تتصبب عرقاً، فتحت عينيها ثم أغمضتهما من جديد مراراً وتكراراً حتى استقرت نظراتها على باب الغرفة.. شدت البطانية الملتحفة بها بقوة نحو رأسها وكأنها تريد أن تختبئ فلم تُظهر سوى عينيها.. ارتجفت رجفة قوية وأخذت أنفاسها تتلاحق جيئة وذهاباً.. مرت عليها دقائق وهي تحدق بالباب ثم عادت تنظر حولها من جديد.. وضعت يديها على أذنيها كأنها لا تريد أن تسمع صوت ما في داخلها!

كانت عيناها فقط ما يتحرك في الغرفة.. سقطت نظراتها على قنينة الدواء.. مدت يدها واختطفتها ثم أدخلتها إلى حيث يختبئ فمها تحت البطانية.. تناولت كبسولة واحدة بتوتر زائد ومن ثم أعادت الكرة مع قنينة الماء.. تجرعت ثلاث رشفات ثم أحكمت غطاءها ووضعتها بعصبية على الطاولة من حيث أخذتها، فسقطت القنينة وتدحرجت على الأرض.

مرت دقائق على تناولها المهدئ.. أرخت يديها المتشنجتين من على البطانية.. انتظمت أنفاسها نوعاً ما.. أزاحت البطانية وجلست على حافة السرير.. نظرت لباب الغرفة من جديد.. شعرت بالضيق لا سيما وهي تقبع في هذه الغرفة منذ أسبوعين.. سارت نحو الباب، فتحته واتجهت إلى غرفة المعيشة.. المنزل يغرق في السكون، في غاية الترتيب - كعادة والدتها - كل شيء في مكانه.. جلست على الأريكة.. السكون يكتنف المكان.. نظرت إلى صورة والديها على الطاولة.. حملت الصورة وأخذت تتأمل والديها، كم تشعر بالحب لأبيها وبالأمان لقربه.. أعادت الصورة إلى الطاولة... نظرت إلى التلفاز أمامها.. كم لها من الزمن في حالة انقطاع عما يجري في العالم! التقطت جهاز التحكم عن بُعد وضغطت على الأزرار.. كسر صوت المذيع الصمت المهيمن وهو يقرأ حصيلة جرائم وانتهاكات النظام السوري.. اقشعر جسدها وتدفقت ذكريات ما زالت حرى في نفسها.

كانت تسير هي وصديقتها سمية مسرعتين نحو منزليهما.. فجأة ظهرت عربة النظام أمامهما وخرج منها جنديان.. سأل أحدهما بجلافة لماذا أنتما مسرعتان؟ وإلى أين متجهتان؟ ردت سمية: ذاهبتان إلى منزلينا، لقد تأخرنا قليلاً في المدرسة حيث كنا ننقل الدرس من السبورة. تكلم الآخر وهو ينظر بوقاحة إليهما قائلاً: لقد انتهى الدوام المدرسي منذ ساعة ولا أظن أنكما قادمتان من المدرسة، إنما أنتما تساعدان هذا الجيش المنشق.. اقترب الآخر وهو يفرك شاربيه بخبث: إذاً لا بد من اقتيادكما للتحقيق في مخفر الشرطة.

انكمشت دعد من جديد على الأريكة وأخذت تقضم أظافرها وهي تتذكر كيف أخذتا تتوسلان، تبرران تأخرهما وأنهما لا علاقة لهما بالجيش الحر.. لكن عبثاً!! جذباهما الجنديان بشدة ثم دفعاهما بغلظة إلى داخل الجيب.

وضعت يديها على أذنيها لا تريد

أن تستعيد تلك الكلمات الجارحة من الجنود وهم يقتادونهما إلى داخل المخفر، وتلك النظرات الجائعة تنطلق كالسهام تؤذي وتخدش الحياء والعفاف.. دفعاهما الجنديان أخيراً إلى زنزانة مكتظة بالفتيات.. لا تدري كم من الساعات مرت عليهما وهما تتأهبان للتحقيق! تسلل اليأس لقلبيهما عندما علمتا من بعض الفتيات أنه لم يجرَ معهن أي تحقيق.. دبَّ الفزع أكثر في أوصالها عندما تذكرت كيف يأتي الجنود - أحياناً - في الليل يأخذون بعض الفتيات بحجة التحقيق ولا يصل إلى الزنزانة إلا صراخهن، كانت الفتيات العائدات إلى الزنزانة يجلسن في رعب وبكاء حيث لا تستطيع الأخريات سُؤالهن عما جرى لهن.

أخذت الدموع تنسكب من عينيها وهي تتذكر الشجار الذي حدث بين سمية وإحدى السجينات التي كانت تُحبط الفتيات من معارضة الضباط والجنود إذا أردن الخروج من الزنزانة والعودة لمنازلهن.. تذكرت كيف وقفت سمية في وجهها قائلة: لماذا تُقنطينا من الأمل والرجاء وما مصلحتك في هذا؟! لماذا لا يقتادونك للتحقيق وأنت من أقدم النزيلات هنا؟! إننا نقول لك إننا لن نتهاون في شرفنا، فنحن نؤمن أنه من مات دون عرضه وشرفه فهو شهيد، نحن هنا لم نفعل شيئاً يستوجب السجن.. حضر جنديان لدى سماع الشجار ونظرا إلى المتشاجرتين.. لاحت على أحدهما شبح ابتسامة عندما تقابلت نظراته مع المرأة المتشاجرة مع سمية.. قال الآخر متوجهاً لسمية: أنت تثيرين الفوضى وتدبرين لانقلاب داخل السجن.. أنت من هؤلاء المارقين أيتها اللعينة.. حاولت سمية الدفاع عن نفسها لكنهما أخرجاها بعنف من الزنزانة.. أجهشت دعد بالبكاء وهي تتذكر صرخات سمية.

بعد برهة من الزمن حضر أحد الجنود مستدعياً إياها للتحقيق.. وقفت وقد تملّكها الهلع وسيل الأسئلة المفزعة ينهال عليها: ماذا سيفعلون بي؟! إلى أين سيأخذني هذا الوحش؟! هل سأجد سمية؟!.. كانت لا تستطيع المشي من شدة الخوف والجندي يسحبها بعنف ويده الآثمة تحاول الوصول لأكثر مما تمسك!.. اقتادها لأحد الدهاليز المليء بالزنزانات.. سارت مثقلة القدمين وهي تسمع الأنين والبكاء من داخل الزنزانات المارة بها.. كانت تسأل نفسها: يا ترى هل سمية اقتيدت لإحدى هذه الزنزانات؟! لم تجد جواباً، فقد انسل صوتها متألماً متوجعاً منهكاً: من مات دون عرضه وشرفه فهو شهيد.. نظرت إلى حيث انساب الصوت لكن الجندي زجرها بعنف ودفعها بغلظة.. أخيراً وصلت إلى نهاية الدهليز.. أُجلست عند أحد الأبواب وهي تنتظر فزعة مما ستواجهه في غرفة التحقيق.. كان فزعها يتزايد وهي تسمع صراخ أحد الشباب داخل الغرفة وأنين آخر من الغرفة المقابلة - حيث كان ينبعث صوت رجل كهل أنينه يمزق نياط القلب.. مكثت هناك قرابة الساعتين وهي تموت مع كل صرخة.. استمر وضعها هذا لفترة من الزمن، فشعرت أنهم يهدفون لشيء ما!

أخذت دعد تشهق بالبكاء وهي تتذكر حينما أُدخلت أخيراً غرفة التحقيق وكأنها أُدخلت إلى وكر الذئاب الجائعة، حدقت بعينيها المرهقتين في الضابط الجالس خلف المكتب وإلى الوحشين الضاريين الواقفين أمامها بملامح مميتة.. أخذ مجرى الأسئلة ما بين اللطف المفتعل والتهديد.. فجأة انسلت سمية إلى ذاكرتها وملئت مقلتاها وهي تقول: إياك أن تصدقي هؤلاء الرافضة مهما تقنعوا بالرقة.. إياك، إياك الاستسلام لهم إن كشَّروا عن أنيابهم وكشفوا عن قبح سريرتهم، فالموت بشرف خير مليون مرة من العيش بذلة مُنتَهَكة العفاف.. أخيراً قال الضابط بلؤم وهو يتأمل ملامحها الطفولية: هل تعرفين أن صديقتك سمية خرجت من المخفر؟ تفجَّر الأمل في نفسها وقالت بانفعال: حقاً؟! متى خرجت يا سيدي؟! لقد قلت لك إننا بريئتان ولم نفعل شيئاً وليس لدينا أي صلة بهؤلاء المنشقين، لقد كنا عائدتين من المَدرسة حيث تأخرت المُدرّسة في الفصل واضطررنا للمكوث وكتابة الدرس من السبورة.. توقفت فجأة عن الكلام عندما لاحظت الابتسامة الجانبية المرتسمة على وجه الضابط وحملقة الجنديين فيها وكأنهما على وشك الانقضاض عليها.. عادت للهدوء وبصوت مخنوق قالت: حقاً يا سيدي؟! أجابها الضابط وهو يلهو بالقلم بين يديه: نعم خرجت منذ أسبوع.. ألقى القلم على المكتب وأضاف: لكنها لم تمشِ على قدميها، بل ألقيت للخارج جثة هامدة.. أخذت دعد تبكي بحرقة وهي تتذكر تلك الكلمات.. كانت صرخات سمية تصُم أذنيها.. قُتلت سمية بأيدي الفجرة الكفرة.. قتلت سمية دون عرضها وشرفها!!

لم يخبرها أحد كم أمضت في المعتقل وهي تسمع الصراخ والأنين حيث يكتويها الألم وتعيش مختلف القصص الأليمة التي أوقفت عقارب الزمن لديها.. فقط أخبروها أن أباها أمضى عدة شهور وهو يحاول إخراجها بشتى الوسائل دافعاً جلّ ثروته في سبيل حرية ابنته والمحافظة على شرفها وعفتها.. انكمشت أكثر وهي تتذكر صويحبات عشن معها نفس المأساة وذاقت وإياهن نفس المرارة وتجرعن نفس الكأس ما زلن يقبعن داخل الزنزانة وهي تنعم الآن بالأمن والأمان في منزلهم وفي كنف والديها، وإن كان خارج الوطن!

ابن تيمية و«المرازقة»

د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف(*)
www.alabdulltif.net
@dralabdullatif

اجتمع ابـــن تيمية بطائفـــة من المرازقة التـــي تنكر أن يقال: «قطعاً» في شـــيء من الأشـــياء، مع غلو في الاستثناء في الإيمان[1]؛ فأنكر عليهم ذلـــك، وامتنع عن فعل مطلوبهم حتى يقولوا: قطعاً، وأحضروا له كتاباً فيه أحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقـــول الرجل: قطعاً، وهي أحاديث موضوعة مختلَقة[2].

فشيخ الإســـلام أنكر عليهم هذا الغلو والتنطع لما زعموا أنه لا يقال: قطعاً في شيء من الأشياء، فالماء الذي يشربونه يقولون عنه: لا نقطع أنه ماء!

وبـــيَّن ابن تيمية غلطهم في الاســـتثناء في الإيمان، فإن السلف الصالح يســـتثنون في الإيمان باعتبار الإيمان المطلق الـــذي يتضمن فعل جميع المأمورات وترك جميع المحظورات، فجاء المرازقة فبالغوا في ذلك الاســـتثناء، فصاروا يستثنون في كل شـــيء، فيقول أحدهم عن الثـــوب الذي يرتديه: هذا ثوب إن شاء الله!

وتشـــير هذه الواقعة إلى أن المرازقة طلبوا شيئاً من ابن تيميـــة، ويحتمل أنهم طلبوا أن يوافقهم على رأيهم، فكان ردّه عليهم في غاية القوة والظرافة، فقد عاملهم بنقيض قصدهم الخاطئ، حيث امتنع عن مطلوبهم حتى يقولوا قطعاً، ويحتمل أن لهـــم حاجة عند ابـــن تيمية، فأبـــى أن يحققها لهم حتى يقولوا قطعـــاً، وقد جرت عدة وقائع لابن تيمية مع مخالفيه، فكان يقضي حوائجهم وفي نفس الوقت يكشف عوار مذهبهم بطريقة ذكية عجيبة كما بسط في موضعه[3].

وقد وَصَف الحافظُ الذهبي ابنَ تيمية فقال: «له محبّون مـــن العلماء والصلحـــاء، ومن الجند والأمـــراء، ومن التجار

(*) أستاذ مشارك سابق في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

(١) الاستثناء في الإيمان أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

(٢) انظر: الإيمان ص ٤١٥.

(٣) كما في هذه الحكاية الطريفة التي سطرها ابن تيمية قائلاً: «كان عندي من هؤلاء النافين (للعلو) من هو من مشائخهم وهو يطلب مني حاجة، وأخّرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع رأسه وطرفه إلى السماء وقال: يا الله. فقلت له: لمن ترفع رأسك وطرفك! وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله. ورجع عن ذلك لما تبيّن له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بيّنت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك»، الدرء ٦/ ٣٤٣ = باختصار.

والكبراء، وسائر العامة تحبّه، لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً، بلسانه وقلمه»[1].

والمرازقة ينتسبون إلى أبي عمر عثمان بن مرزوق القرشي الحنبلي (ت ٥٦٤ هـ)، عُرف بالصلاح والتقى والديانة، وله كرامات ومقامات[2]، ولما مات أحدث أتباعه جملة من الغلو والإفراط، ومن ذلك الغلو في الاستثناء في الإيمان[3]. وقد أشار ابن تيمية إلى أثر يحتجون به لمذهبهم، فإنهم يروون عن علي - رضي الله عنه - وبعضهم يرفعه للنبي صلى الله عليه سلم أنه قال: «لا تقل قطعاً»! فقال ابن تيمية: «وهذا من الكذب المفترى باتفاق أهل العلم»[4].

وقال الذهبي عنهم: يحتجون بحديث «إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في حديثه»، وهذا حديث باطل قد يحتج به المرازقة الذين لو قيل لأحدهم: أنت مسيلمة الكذاب لقال: إن شاء الله[5]!

والحاصل أن ابن تيمية قد أنكر على هؤلاء المرازقة، بل قرر أن هؤلاء الذين يستثنون في الأشياء المقطوع بها، مبتدعةٌ ضلال جهال[6].

يستوقفنا في موقف ابن تيمية من كتاب المرازقة أنه كشف ما فيه من الكذب والاختلاق، إذ القوم أصحاب جهل وغلو، وليس عن زندقة وتعمد كذب، وأما كتاب اليهود الذي زوّقوه وعتّقوه وزوّروه في إسقاط الرسول ﷺ الجزية عن يهود وخيبر، وطلب من ابن تيمية أن يعين على العمل به، فعندئذ بصق على الكتاب، واستدل على كذبه بعشرة أوجه[7].

فالحاصل أن ابن تيمية يراعي مراتب الشرور، فالكتاب الأول اقتصر فيه على بيان كذب الأحاديث، وأما كتاب اليهود فهو طعن في دين الله، وعن تحريف متعمد، وكذب متقصّد؛ فاستحق البصاق قبل الجواب.

وكان ابن تيمية في غاية الإشفاق والإنصاف لهؤلاء القوم [المرازقة]، فقد قال عنهم: « هؤلاء قوم مسلمون لهم ما لأمثالهم من المسلمين، يثيبهم الله على إيمانهم بالله ورسوله، وطاعتهم لله ورسوله، ولا يذهب بذلك إيمانهم وتقواهم بما غلطوا فيه من هذه المسائل، كسائر طوائف المسلمين الذين أصابوا في جمهور ما يعتقدونه ويعملونه، وقد غلطوا في قليل من ذلك»[8].

ومع أن ابن تيمية قد سبر مزالقهم، وتعقّب مآخذهم، وفنّد غلوهم، بل ألّف رسالة مفردة في «كشف حال المرازقة»[9]، لكن رسوخه في العلم وتجرّده في العدل أورثه هذه الرحمة والإشفاق، وهكذا كلما ازداد الشخص علماً ازداد عدلاً وإنصافاً وموضوعية.

نعود إلى الحديث عن مزالق المرازقة، فمن أشنعها: تكفيرهم طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم.

وأجاب ابن تيمية عن ذلك بقوله: «فإن هذا عظيم لوجهين:

أحدهما: أن تلك الطائفة الأخرى قد لا تكون فيها من البدعة أعظم مما في الطائفة المكفِّرة لها، بل تكون بدعة المكفِّرة أغلظ، أو نحوها، أو دونها.

وهذا حال عامة أهل البدع الذي يكفِّر بعضهم بعضاً.

والثاني: أن لو فرض أن إحدى الطائفتين مختصة بالبدعة لم يكن لأهل السنة أن يكفّروا كل من قال قولاً أخطأ فيه، فإن الله سبحانه قال: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»، وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولاً أخطأ فيه أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفاً للسنة، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع»[10].

والمقصود أن تكفير المرازقة مخالفيهم من أهل الإسلام شنيعٌ جداً؛ إذ المخالف لهم قد يكون مصيباً، وقد تكون بدعته أقلّ وأخف من بدعة المرازقة المكفِّرة، ثم لو ثبت أن مخالفهم مبتدع، فهذا لا يسوّغ تكفيره، فتكفير كل مخطئ مخالفٌ للدليل.

وهكذا أئمة أهل السنة - ومنهم ابن تيمية - يخطّئون ولا يكفّرون، وابن تيمية كان من أعظم الناس نهياً عن التكفير والتفسيق.

لكن انتقاده للمرازقة بعلم ودليل، لا بشتم وتهويل، فإن

(١) الانتصار لابن عبد الهادي، ت: الجليند، ص ١٧٨.
(٢) ينظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، ١/ ٣٠٦-٣١١.
(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٤٢١.
(٤) مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٠.
(٥) الميزان: ٤/ ١٣٤.
(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٤٢٥.
(٧) انظر تفصيل ذلك في زاد المعاد ٣/ ٢٣٥.

(٨) الفتاوى ٤/ ٥٤٠ لم يحدد السؤال - في الإحالة السابقة - أنهم المرازقة، وكذلك ابن تيمية لم ينصّ على ذلك، مع أن المآخذ المذكورة في السؤال والجواب هي مآخذ المرازقة كما أثبتها ابن تيمية في المواطن الأخرى، ويبدو أن ابن تيمية ليس حريصاً على تعيينهم والتشهير بهم، إذ القوم أهل إسلام وسنّة - بالجملة - وصوابهم يربو على غلطهم.
(٩) ذكرها غير واحد ممن ترجم لابن تيمية؛ انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٢٩٧، ٣٢٠. ولعل هذه الرسالة هي جوابه عن بدعة المرازقة، كما في مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٠ - ٦٨٠، ٢٣/ ٣٥١ - ٣٥٦.
(١٠) مجموع الفتاوى ٧/ ٦٨٤، ٦٨٥ = باختصار.

التحذير من مزلق التكفير الغالي لا يتحقق بالمبالغة والسباب والتجريح لمن تلبّس به، فإن ذلك لا يرفع شبهة، ولا يدفع شهوة، والبدعة لا تردّ بالبدعة.

ثم إن جهالة المرازقة هي التي أوقعتهم في تكفير سائر المسلمين، فالرد عليهم بالبرهان والدليل من نصوص الوحيين هو الذي يرفع الجهل والشبهة، ويحقق المودة والرحمة لأهل الإسلام.

ومما يؤخذ على المرازقة دعواهم أن توبة سابّ الصحابة لا تقبل، وقد أبطل ابن تيمية ذلك بقوله: «بل الذي عليه السلف والأئمة أن توبة الرافضي تُقبل كما تقبل توبة أمثاله، والحديث الذي يروى «سبّ صحابتي ذنب لا يغفر» حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم، ولو قدّر صحته فالمراد به من لم يتب، فإن الله يأخذ حق الصحابة منه، وأما من تاب فقد قال الله تعالى: «قل يا عبادي الذي أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً»، وهذا في حق التائب أخبر أن يغفر جميع الذنوب»[1].

وهكذا فالغلو والتشدد لا ينفك عن جهل كثيف، فالقوم حجّروا واسعاً، وزعموا أن توبة المبتدع لا تُقبل، وهذا التشديد باعثه حديث مكذوب.. فجاء الرد بهذا الدليل القاطع الصريح ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

ولم يكتفِ المرازقة بهذا الشطح، بل نبزوا من قال بتوبة سابّ الصحابة بـ «الرجوية»[2]، وهذا التنابز بالألقاب هو من تفريق الأمة بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، بل هو من مسالك أهل الأهواء والغلو والجفاء - كما هو مبسوط في موضعه -.

ومِن تعنّت المرازقة أنهم لا يصلون إلا مع مَن يتحققون عقيدته، وربما امتحنوا إمام الصلاة في عقيدته، وقد يقول أحدهم: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف، ومقصوده: لا أصلي خلف من لا أعرف، كما لا أسلم مالي إلا لمن أعرفه[3].. ولما سئل ابن تيمية عن ذلك قال: «تجوز الصلاة خلف كل مسلم مستور باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين، فمن قال: لا أصلي جمعة ولا جماعة إلا خلف من أعرف عقيدته في الباطن، فهذا مبتدع مخالف للصحابة والتابعين وأئمة المسلمين»[4].

وقال في موطن آخر: «ليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أنه يمتحنه فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال.

وقول القائل: لا أسلم مالي إلا لمن أعرف... إلخ، كلام جاهل لم يقله أحد من أئمة الإسلام، فإن المال إذا أودعه الرجل المجهول فقد يخونه فيه، وأما الإمام فلو أخطأ أو نسي لم يؤاخذ بذلك المأموم»[5].

ثم صرّح ابن تيمية بأن مقالتهم تحاكي مذهب الرافضة، فقال: «ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة، بل يكفّر المسلمين؛ فقد وقع في مثل مذهب الروافض، فإن من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم تركهم الجمعة والجماعة، وتكفير الجمهور»[6].

وبالجملة: فالشيطان إما أن يوقع الشخص والطائفة في الإفراط أو التفريط. والنَفَس الغالي الذي لحق المرازقة يقترن به الجهل والاحتجاج بأحاديث مكذوبة، وقسوة على أهل الإسلام، وتكفيرهم وتبديعهم، والتنطع والتشدد في عدة مسائل، وتفريق الأمة وامتحانها بما لم يشرعه الله.

ثم إن الغلو يلازمه التفريط والإضاعة كما شوهد وجُرّب، فالمرازقة شددوا فكانوا لا يصلون إلا خلف من عرفوا عقيدته وامتحنوه! فأورثهم ذلك ترك الجمعة والجماعات، وتضييع الصلوات، ونفرتهم المفْرِطة من الروافض، إذ قالوا إن توبة الرافض لا تقبل؛ أعقبه تشبه بالرافضة في التكفير لأهل الإسلام، وكذا غلوهم في الاستثناء في الإيمان خوفاً من تزكية نفوسهم - على حد فهمهم - آل بهم إلى الاعتداد بأنفسهم، والازدراء لغيرهم، حتى إنهم يمتنعون عن مناكحة بعض أهل الإسلام، لاعتقادهم أنهم ليسوا أكفاءً لهم[7].

ومع ذلك، فإن مخاطبتهم بالعلم والبرهان، ومناظرتهم بالقرآن والسنة، مع الرحمة والإشفاق، والعدل والإنصاف؛ هو الذي أذهب ذلك الغلو والإفراط، فصارت تلك الآراء مغمورة مطمورة وأثراً بعد عين، فالحمد لله على ظهور الإسلام والسنة.

(١) الفتاوى ٤/ ٥٤١ = باختصار، وانظر الفتاوى ٧/ ٦٨٣، ١١/ ٦٨٤، ١٦/ ٢٣.
(٢) لعل هذا النبز بـ «الرجوية» قريب من اسم «المرجئة»، ويجمعهما أن الرجوية يرجون أن يغفر لكل من تاب، كما أن المرجئة يقتصرون على نصوص الرجاء.. والله أعلم.
(٣) ينظر: الفتاوى ٤/ ٥٤٠، ٢٣/ ٣٥١.
(٤) الفتاوى ٤/ ٥٤٢.
(٥) الفتاوى ٢٣/ ٣٥١، ٣٥٢.
(٦) الفتاوى ٢٣/ ٣٥٥.
(٧) انظر: الفتاوى ٧/ ٦٨٥.

أفضل تطبيق "مفكرة" إسلامي على "آب ستور"
باللغتين العربية والإنجليزية

مجلة البيان

والعديد من الخدمات المميزة | اتجاه القبلة | أوقات الصلاة | تقويم: هجري/ميلادي | واجهه خدمية مميزة

Al-Bayan Digital Calendar

Available on the iPhone App Store

www.albayan.co.uk